كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

629

WWW.KASSIOUN.ORG

حزب الإرادة الشعبية

الاحد 24 تشرين الثاني 2013 ● 24 صفحة ● الثمن «25» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: «GENERAL@KASSIOUN.ORG»

هكذا نحن..
ثوريون حقيقيون! 04

الهاون
يمطر دمشق.. 08

العمل الحكومي
والكارثة الإنسانية 10

مقولات سياسية..
خلف الموازنة 12

الافتتاحية

عرقلة «جنيف»
من الكلام إلى الفعل!

تدحرجت مواقف القوى الرافضة للحل السياسي خلال الشهر الأخير، وانتهت إلى إعلانها جميعاً على موافقتها على حضور «جنيف2» وبدئها التحضير له. فأغلب القوى التي تراوحت مواقفها بيت التشكيك بنجاح جنيف، وبين التشكيك بانعقاده، وبين رفضه، أقرت الآن بأن جنيف سينعقد وبأنها ستحضره، ولكن المتشددين في الأطراف جميعها إذ قبلوا بحضور جنيف تحت ضغط التوافق الدولي والإقليمي ودرجة الاستنزاف الداخلي السوري وما يوازيه من ميل شعبي عام نحو الحل السياسي، فإنّ هذا لا يعني بحال من الأحوال رضاهم عن انعقاده وعن نتائجه المتوخاة دولياً وإقليمياً، والأهم شعبياً. ولذلك فقد استمر هؤلاء المتشددون في العمل الحثيث على إعاقة جنيف والتحضير له على طريقتهم.. عبر تأخيره وكسب الوقت للضغط على نتائجه مسبقاً..

تندرج القوى المتشددة والممانعة لحل سياسي في سورية ضمن مستويات ثلاثة، الأول هو القوى الدولية المنتمية للفضاء السياسي الدولي القديم «فضاء الأحادية الأمريكية»، وممثلها الأهم هو رأس المال المالي الإجرامي الدولي، وأداته الفاشية المتمثلة بالقاعدة وفروعها، والثاني هو القوى الإقليمية التابعة للمعسكر السابق وعلى رأسها السعودية إضافة إلى القوى الإقليمية التي تملك اليوم تأثيراً مباشراً في الشأن السوري عبر التدخل الخارجي واستمرار العنف، والتي يهددها جنيف بتقليص تأثيرها إلى الحدود الدنيا عبر فرضه وقف التدخل الخارجي، والمستوى الثالث هو قوى الفساد الداخلية وكل أمراء الحرب الذين اغتنوا وانتفخوا خلال عمر الأزمة وقبلها وباتوا يخافون من أي تغيير يمس بتفردهم بنهب الشعب السوري، فكيف الحال إذاً مع وجود تيارات شعبية حقيقية تسعى لوقف كل أنواع النهب، لا إلى إعادة تقاسمه بين ناهبين قدماء وناهبين جدداً؟!

إن أشكال الإعاقة الضمنية التي تمارسها هذه القوى متعددة ومتنوعة، من رفض تحضيرات جنيف التي تدعو إليها موسكو، إلى إعادة العزف على سيمفونية الحلول العسكرية الأحادية، وصولاً إلى المزاودة القائلة بأن الذاهبين إلى جنيف لا يمثلون الشعب السوري وبالتالي لا شرعية لهذا المؤتمر. ولكن كل الإعاقات تبقى في إطار الفعل ولا تنتقل إلى الخطاب السياسي للقوى المعيقة إلا لماماً، بما يعني أن هذه القوى اليوم أضعف من أي وقت سابق وممانعتها للحل السياسي أقل من أي وقت مضى..

إنّ عدم تمثيل الحاضرين في جنيف للشعب السوري كلام حق يراد به باطل، فإذا كان الحاضرون في جنيف لا يمثلون الشعب السوري تمثيلاً عددياً فإنّ جنيف–2 بذاته يمثل إرادة السوريين في وقف استنزاف بلدهم، تلك الإرادة المتوافقة مع الميل الدولي والإقليمي الذي يفرضه التوازن الدولي الجديد، فجنيف بمهماته الثلاث الأساسية «وقف التدخل الخارجي بجميع أشكاله، ووقف العنف وإطلاق العملية السياسية» هو اليوم مطلب الأكثرية الساحقة من السوريين، وهم المتضررون المباشرون الذين يدفعون دماً وبرداً وجوعاً وتشريداً ثمن «عنتريات» المتشددين المتمترسين خلف مكاتبهم وفي فنادقهم من الطرفين..

إن للقوى المتشددة كل الحق في فزعها من جنيف، ذلك أن إعادة مركز ثقل القضية السورية إلى الداخل السوري، إذ يسمح بانخفاض صوت الرصاص، أياً كانت مسوغاته، والذي تختبئ في ظله– بغض النظر عن تلك المسوغات– مشاريع الناهبين في الطرفين، فهو سيسمح أيضاً بإعادة اصطفاف السوريين على أساس مصالحهم العميقة الوطنية والاقتصادية– الاجتماعية والديمقراطية، عبر برامج عمل وطنية، لا على أساس خوف السوريين من بعضهم بعضاً، الأمر الذي يتعارض كلياً مع مصالح قوى الفساد في طرفي الصراع العنيف..

في حمص..

بوتين: على الغرب أن يقنع المعارضة السورية بحضور مؤتمر جنيف

قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يوم الجمعة إنه يجب على الدول الغربية أن تقنع المعارضة السورية بحضور المحادثات المقترحة مع النظام السوري في جنيف، وعبر عن أمله في عقد المؤتمر «في أسرع وقت ممكن». وأوضح بوتين في مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان عقب محادثاتهما في موسكو يوم 22 تشرين الثاني: «حملت روسيا على عاتقها مسؤولية إقناع القيادة السورية. قمنا بدورنا. والدور على شركائنا لإقناع المعارضة».

من جانبه حمل أردوغان المسؤولية الأساسية عن قتل المدنيين في سورية على النظام السوري، معترفاً في الوقت ذاته بأن الجماعات المتشددة تتحمل جزءً من المسؤولية عن العنف أيضاً.

وقال الرئيس الروسي إن بلاده تشارك «قلق» تركيا من الوضع الإنساني في سورية، مشيراً إلى أن الرئيس السوري بشار الأسد قلق من تفاقمها أيضاً، ومشدداً على أنه لا يمكن إغفال حقيقة قتال الكثير من المتشددين في سورية، وأنهم يتحملون مسؤولية العنف.

■ وكالات

«وجع ورق»

أخي.. لكْ حتى الموت كان غير طعمة بسورية..
شي ما بتلاقيه يمكن بكل دول العالم.. لكْ كان إلو طقوسه الخاصة يلي بتكرّم الميت مين ما كان وكيف ما مات.. شي نعوة.. يعني إعلان.. يعني تكريم.. وشي آذان بجامع أو جرس بكنيسة.. وشي تغسيل وتكفين أو تلبيس.. أو ينترك بدمو إذا كان شهيد عنجد بس بيتكفن.. وشي موكب طويل أو قصير قفا سيارة، أو سيارة ع الحل للمعترين.. وشي دفن وجَمعة مشيعين.. و«آجر تؤجر».. وشي عزا ع باب المقبرة.. وشي «تنزيلة».. قال يعني غدا وأكل ع روحو.. وشي عزا مفتوح تلات أيام أو أسبوع.. وشي ناس يجيبو تنك زيت وشوالات رز وسكر ودبايح لأهل الميت.. وشي عزا بصالة.. وشي ببيت.. وشي يفتح بيتو لجيرانو.. وشي أسبوع.. وشي أربعين.. وشي سنوية وطنطنة إذا كان «محرز»..
لعمش هلأ الواحد عم بيموت.. وغالباً ع الهسّي..
لا مين شاف ولا مين دري.. لكْ ما في شي من هاد كلو.. و«أخ....» شي أنو ممكن يضل مرمي بالأراضي للكلاب والقطط.. وبتمرق جنبو أو فوقو المركبات.. لعمش.. لكْ صح كنا ولساتنا بنقول البني آدم حقو رصاصة أو برغشة تقتلو.. أو طرقة سيارة تطيّروا لفوق.. وبيموت ع أهون الأسباب..
أخي لا اعتراض ع حقيقة الموت.. بس مو هيك!

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

لن يمروا...!

تنشر وكالة أنباء العمال العرب تباعاً ملفات التطبيع النقابية لبعض الاتحادات النقابية العربية مع «الهستدروت الصهيوني» الجارية على قدم وساق، وهي على غاية كبيرة من الأهمية من حيث الموضوع والتوقيت الذي اختارته لعملية النشر على موقعها الإلكتروني، باعتبار أن عملية التطبيع السياسي قد سبقت التطبيع الاقتصادي والنقابي، ومهدت الطريق له منذ التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد التي رفضتها الشعوب العربية، ومنها الطبقة العاملة العربية، ولكنها لم تستطع إسقاطها لأسباب كثيرة، منها ما هو رئيسي متعلق بتبعية الحركات النقابية العربية للأنظمة، وبالتالي فقدانها لأهم عنصر من عناصر قوتها، وهو استقلاليتها الكاملة التنظيمية والسياسية، وأفضل طريقة كما بينت تجربة الداعين للتطبيع هي اختراق الحركات النقابية والعمالية العربية من خلال تأسيس اتحادات نقابية عربية تقبل التطبيع مع العدو مستفيدين من الضعف الذي ينتاب الحركات النقابية العربية ، مما أعطى الفرصة الثمينة للقوى المرتبطة بالمشروع الصهيوني أن تنشط وتستثمر الحالة، وتطرح شعارات لها علاقة مباشرة بحقوق ومصالح الطبقة العاملة وبالتالي فتح الباب على مصراعية باتجاه تأسيس نقابات مستقلة بأشراف الاتحاد الحر.

إن الحركة النقابية والعمالية العربية هما جزء أساسي من القوى المقاومة للمشروع الصهيوني – الامبريالي ، ولن يغير من هذا الواقع المحاولات المحمومة الجارية تجاه شق الحركة النقابية والعمالية، والتجربة المصرية مازالت حاضرة من حيث رفض مشاريع التطبيع، وعدم القبول بها حتى من بعض النقابات «المستقلة» التي تأسست مؤخراً بدعوى التعددية النقابية التي كان يراد منها أن تكون ممراً لعمليات التطبيع، ولكنها لم تنجح بالشكل المطلوب بسبب وعي الكثير من النقابيين الوطنيين لمخاطر المشروع الصهيوني، وكذلك الدور السياسي والتعبوي الهام الذي لعبته الأحزاب الوطنية في الوقوف إلى جانب الطبقة العاملة في نضالها الوطني والطبقي، خاصةً في الإضرابات العمالية الواسعة التي كانت الرافعة للنضال ومواجهة السياسات الليبرالية السياسية والاقتصادية التي أنتهجها النظام المصري خلال العقود السابقة ومازال إلى الآن متبنياً لها رغم التضحيات العظيمة التي قدمتها الطبقة العاملة المصرية والشعب المصري من أجل الخلاص منها.

إن تراجع الدور الأمريكي في المنطقة يعني تراجعاً لعملائه وحلفائه، ولكن هذا لا يعني تخليهم عن مشروعهم الاستعماري، وسيسعون لتحقيقه بطرق وأشكال أخرى مما يتطلب من القوى الوطنية، ومنها الطبقة العاملة وحركتها النقابية العمل على سد المنافذ والذرائع على القوى المعادية في تحقيق برامجها ومشاريعها من خلال التأكيد والعمل على وحدة، واستقلالية الحركة النقابية والعمالية من أجل الدفاع عن الوطن والحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

بشرى غير سارة:
مشروع صك لتقنين العمالة الوطنية!!

لا ندري إن كان وضع البلد الذي يعيش حالة استثنائية نتيجة الأزمة التي تعانيها البلاد، والتي نتج عنها نزوح مئات الآلاف من العائلات، أن يكون من الطبيعي الحديث عن الـ«بروظة» والمظاهر والصيت والسمعة، أو في بعض الأمور التي باتت من الكماليات، ومنها وجود عاملة أو «شغالة» في المنزل كما يسمونها البعض. وقد يكون قسم كبير من العائلات ليست بحاجة إليها، ولكن من باب البريستيج والفخفخة لا بد من وجودها بالمنزل للتباهي أمام الزوار والجيران. ويبدو أن هذا البريستيج قد دفع بوزارة العمل إلى التفكير بإصدار مرسوم «استقدام» الأجنبيات ومشروع صك لتقنين العمالة الوطنية في الخدمات المنزلية!!.

■ محرر الشؤون العمالية

تباينت آراء وزراء العمل السابقين حول هذه العمالة بسبب وجود الكثير من المشاكل التي يعاني منها كفلاء العاملات في المنازل، منها مشاكل مع العاملات أنفسهن، ومنها مشاكل مع مكاتب الاستقدام، لكن العبرة هذه المرَّة أن وزير العمل الحالي كشف قبل أيام عن مشروع صك تشريعي أو قانوني تتم مناقشته، ويهدف إلى قوننة تشغيل العمالة السورية في مجال الخدمات المنزلية والأسرية، والتي حسب الوزير ستفتح المجال واسعا أمام تشغيل عدد كبير من السكان، وسيكون هناك دورات تدريبية للعاملات السوريات بالاهتمام بالأطفال والعجزة وتقديم خدمات التمريض والخدمات الصحية والتنظيف والغسيل والطهي وتقديم الطعام وكل ما تحتاجه الأسرة في المنازل، فهل هذه إحدى الخطوات الكبيرة في القضاء على البطالة؟!.

الوزير حسن حجازي لم يكتف بهذا القدر بل أعلن أنه سيتم إحداث مكاتب استخدام لهذه لأعمال لتشغيل العمال السوريين، ملمحاً لإمكانية تحول المكاتب لشركات تقدم الخدمات المنزلية وتفتح مجال العمل كبيراً للعمالة السورية، ضمن شروط ترخيص تتعلق بالمكان والمعايير الصحية وعدد العاملات، إضافة لضوابط خاصة أخرى وغرامات عن أي مخالفات.

يعتقد الوزير أن هذا الموضوع بحاجة إلى مزيدٍ من الاهتمام من الجهات المعنية، وبحاجة إلىً المزيد من الضبط والرقابة على تلك المكاتب وعلى الوزارة نفسها، لأن طرق القضاء على البطالة ليست بهذا الشكل، وكرامة المرأة السورية ليست للمقارنة مع مثيلاتها في الأمم الأخرى مع تقديرنا لهنَّ، ولأنها لن تبقى نصف المجتمع كما كانت دائماً!!.

ادرسوا القرار جيداً قبل إصداره لأن الواقع على الأرض لم يعد يحتمل أية قرارات ارتجالية تكون بمثابة تدمير للعلاقات الاجتماعية.. فهل تفعلها الوزارة؟!.

في مطبعة نقابة المعلمين... الإدارة تبتلع حقوق العمال

■ فادي صفوح

طوال العقود الماضية حققت الطبقة العاملة السورية، ومنهم عمال المطابع مكتسبات اجتماعية مهمة خلال نضال طويل خاضته، وبعد إتباع السياسات الاقتصادية الليبرالية الدردرية في السنوات السابقة أشتد الهجوم على هذه المكتسبات في محاولة لتشويه أو سلب مانبقى منها، وما يجري في مطبعة نقابة المعلمين مثال صغير للهجوم على مكتسبات الطبقة العاملة.

وهنا يعاني عمال المطابع قيام الإدارة بابتلاع حقوقهم ضمن هذا الإطار، فما بين رصاص الجبهات، ورصاص قانون العمل رقم 17 يتخوف العمال من المطالبة بأقل ما اكتسبته الطبقة العاملة من خلال نضالها الطويل لتحصيل حقوقها.

نعم ليس فقط في ساحات القتال يقاتل أبناء وطننا ذوداً عن الوطن فقط، وإنما أيضاً هناك جيش آخر يصارع بين الآلات والإدارات المتمترسة خلف قانون العمل رقم 17 إدارات أقسمت أن تبعث الرصاص في صدور هذا الجيش الذي لايملك إلا قوة عمله لكن رصاص هذه الإدارات من نوع آخر هو التسمم بالرصاص!!.

ففي مطبعة نقابة المعلمين ومنذ عام لم يستلم العمال المهددون بحكم ظروف عملهم بالإصابة بتسمم الرصاص جراء لمس وأستنشاق العاملين للمواد التي يستخدمونها كالحبر والكاز والكحول، ووجبتهم الغذائية من الحليب والبيض للوقاية من المواد السامة، أضف إلى ذلك أن العمال ليس لديهم تأمين صحي حيث أن كل عامل منهم يملك بطاقة صحية، ولكن حتى الآن لم يتم الإعلان عن المراكز الصحية التي يجب على العمال مراجعتها، والتي لا يعرفها العمال أصلاً، فماذا تنتظر النقابة حتى يصاب العمال بتسمم الرصاص، ويصبحون جاهزين للتسريح التعسفي من العمل بحجة عدم القدرة على العمل؟!.

كما فقد عمال المطبعة مكاسب أخرى، فهم محرومون من تعويض طبيعة العمل مثل غيرهم من عمال الوطن، على الرغم من الظروف المعيشية القاسية التي تعيشها البلاد نتيجة الأزمة، كما حرموا أيضاً من اللباس العمالي كما أصبحت الإدارة تبدي اللا مبالاة تجاه صحتهم، فكونهم يتعاملون مع الحبر يجب أن توفر لهم الإدارة مواد تنظيفات كافية لكن الإدارة لا تمنح سوى القليل، رغم خطورة الحبر والمواد السامة التي يتعرضون لها يومياً.

إن عمال المطابع في مطبعة نقابة المعلمين بدمشق يطالبون عبر صحيفة «قاسيون» بتدخل نقابة عمال المطابع، لكي تعيد الحقوق المسلوبة لعمال المطابع صوناً للحقوق وحماية لمصالح العمال الفقراء.

من أجل عودة الروح لمعمل الزجاج

تراجع الناتج المحلي للصناعة في القطاعين العام والخاص بشكل حاد وصل لأرقام متدنية جداً، وكان لهذا التراجع العديد من الأسباب، بدءاً من الآثار السلبية للحصار والعقوبات الاقتصادية والمالية، ومروراً بالمخاطر الأمنية لوقوع بعض الشركات في المناطق الساخنة، وصعوبة النقل والتنقل فيها، يضاف إلى هذه المعوقات ارتفاع تكلفة المستوردات من مدخلات الإنتاج، وأسعار حوامل الطاقة اللازمة لتدوير عجلة الإنتاج وصعوبة الحصول عليها، خاصة وأن أهم وأغلب المدن والمناطق والمنشآت والأنشطة الصناعية تقع في مثل هذه المناطق، وليس انتهاءً بتضرر وتدمير ونهب البنى التحتية، والخطوط الإنتاجية الصناعية والحرفية.

■ ريم علي

إن شركة الزجاج إحدى تلك الصناعات التي تضررت وتوقفت عن العمل بسبب ما قيل آنفاً، حيث تسبب كل ذلك بتوقف المعمل عن طاقته الإنتاجية، واضطرار العمال للمكوث بمنازلهم لصعوبة الوصول للمعمل كلياً منذ بداية الأزمة، لكن الأيام والأسابيع الماضية شهدت تقدماً ملحوظاً للجيش في الريف الدمشقي والمناطق القريبة من الشركة، الأمر الذي دعا نبيل المفلح رئيس نقابة عمال الصناعات الكيماوية بدمشق برفع كتاب لوزير الصناعة، مطالباً فيه «بتكاتف الجهود لتأمين عودة العمل إلى الشركة العامة للزجاج خاصة بعد تطهير منطقة سبينة وحوش بلاس من العصابات المسلحة بفضل جهود الجيش العربي السوري الباسل داعياً إدارة شركة الزجاج للإسراع في تشغيل أقسام الشركة من أفران وتوابعها إضافة لتلهف عمال الشركة للعودة إلى عملهم بعد طول انتظار، وحرمانهم من أبسط حقوقهم مثل النقل والطبابة واللباس العمالي والوجبة الغذائية وغيرها».

بدورهم عدد من العاملين في الشركة طالبوا من خلال «قاسيون» بإيجاد حل إسعافي ليس من أجل إنقاذ شركة الزجاج وحدها، وإنما الشركات الصناعية كافة، وخاصة الشركات القريبة من دمشق وغير المتأثرة تأثيراً مباشراً بالأزمة.

وقال العمال في لقاء لهم مع الصحيفة: إن مثل شركة زجاج دمشق من الضروري جداً تشغيلها ليتم توفير «مادة زجاج الحجر . ومادة السيليكات» في الأسواق المحلية، وإنتاج هذين الفرنين «الحجر والسيليكات» مطلوب بكثرة في أسواقنا، لذلك نطلب من الجهات المعنية لفت نظر المسؤولين عن الشركة للقيام بتجهيز الآليات، وإجراء الصيانة لمجموعات الديزل، والقيام بإجراءات تحمي محطة الغاز، ومحطة الكهرباء، وذلك بإنشاء غرف بيتونية مسلحة للغاز ومحطة الكهرباء لحمايتها من القذائف الطائشة التي تسقط بين الفينة والأخرى بالقرب منها، بالإضافة إلى تخصيص وحدة من الجيش لحراستها وحمايتها.

وأكد العمال أن الفرنين «الحجر والسيليكات» جاهزان من حيث البناء، والخبرة متوفرة، والأيدي العاملة موجودة وجاهزة، وهي بحاجة إلى ترتيبات لتجهزها ووضعها في العمل الفعلي. حيث يعود بالفائدة إلى خزينة الدولة، ويستفيد العاملون من الحوافز الإنتاجية والعمل الإضافي، وبعد ذلك بإمكان الشركة الاعتماد على نفسها بتأمين المواد الأولية، ودفع الرواتب للعمال.

وأبدى العمال تفاؤلهم بأن تقوم الجهات المعنية بتجهيز وتشغيل جميع شركات القطاع العام الصناعي القريبة من دمشق حتى تساهم في إعادة ما خسرناه.

فهل تفعلها وزارة الصناعة وتلبي طلب العمال والنقابة معاً، لتنطلق الشركة رغم كل الصعوبات؟!.

عمال الحسكة ضحية الطرفين معاً!!

■ آلان كرد

بات واضحاً أن أكثر الطبقات الشعبية الفقيرة هي المتضرر الأكبر من تبعات الأزمة الوطنية والسياسات الليبرالية الجديدة «القديمة» التي تعود لما قبل الأزمة، وتعد من مقدماتها الأساسية، لذلك فإن الطبقة العاملة السورية هي من تدفع الثمن الباهظ لهذه الأزمة أكثر من غيرها، فبالإضافة لما كانت تعانيه في السابق جراء الفساد والليبرالية أصبحت هذه المعاناة مضاعفة، وتأثيرها يطحن يومياً المزيد من العمال، وكانت هذه السنة 2013 حافلة بهذه المعاناة مع تفاصيلها اليومية القاسية، ونورد هنا أمثلة وأشكالاً لمعاناة الطبقة العاملة في محافظة الحسكة خلال الفترة الماضية..

حرمان عمال النظافة في القامشلي الذين يبلغ عددهم أكثر من 300 من تعويض طبيعة العمل، وتتأخر رواتبهم بحجة الأزمة شهوراً عدة.

تعرض معمل الغزل والنسيج في الحسكة البالغ عدد عماله أكثر من 500 عامل لقصف قذائف الهاون على يد المسلحين، واحترق الكثير من الآلات، وأتت النيران على الإنتاج، وتتأخر رواتبهم عدة أشهر بحجة الأزمة.

عمال النفط في حقول الجبسة البالغ عددهم أكثر من 6000 عامل خسروا مساكنهم العمالية، وخسر البعض أعمالهم، وخاصة ممن كانوا من المحافظات الأخرى، وتتأخر رواتبهم بحجة الأزمة، وكذلك عمال حقول الرميلان البالغ عددهم أكثر من 13 ألف عامل.

العمال الزراعيون والذين يبلغ عددهم عشرات الآلاف في مختلف مناطق المحافظة يقعون ضحية أرباب العمل من الرأسماليين الزراعيين والفلاحين الأغنياء، ولا توجد نقابة لهم تحميهم من الاستغلال، أضف إلى ذلك البطالة المنتشرة بين صفوفهم بسبب الحرب

عمال مؤسسة الإسكان العسكرية تعرض 239 عاملاً منهم إلى التسريح التعسفي على أساس المادة 137 بتهم كيدية جاهزة على خلفية الأزمة، ولا توجد نقابة لهم بحجة أنهم تابعون لوزارة الدفاع

عمال الكهرباء سرح منهم أكثر من 100 عامل على أساس المادة 137 وفقدوا الباقون الكثير من المكاسب الاجتماعية مثل صرف التعويضات والوجبة الغذائية واللباس العمالي، وتتأخر رواتبهم لذات الأسباب.

كما يعاني عمال البناء في القطاع الخاص من فقدان أعمالهم بسبب الأحداث ووقوع الأخرين ضحية للمتهدين المتحكمين بأجورهم كالعادة، وتم تسريح 157 عاملاً من المشاريع المائية بحجة عدم توفر جبهات للعمل، وسرح أيضاً 16 عاملاً من فرع المحروقات و400 من عمال المحالج، وربما هناك آخرون زجت أسماؤهم في قوائم التسريح التعسفي.

هذه أمثلة جئنا بها من محافظة الحسكة المهمشة من واقع الطبقة العاملة السورية التي تستمر الأزمة بطحنها وسحقها، لقد آن للعمال أن يقولوا كلمتهم ضد هذه السياسات الجائرة التي تستهدف لقمة عيشهم!!.

من الأرشيف العمالي

إلى أوسع تحالف وطني

■ أبو فهد

لقد اختارت الإمبريالية الأمريكية الحل الوحيد المتبقي لديها، ألا وهو الحل العسكري، ولم يبق أمام الشعوب إلا خيار وحيد، ألا وهو خيار المقاومة الشاملة، وحين الحديث عن المقاومة الشاملة يجب عدم تبسيط الموضوع وتصوره على أنه يقتصر على مجال من المجالات فقط بل هو واسع ومتعدد الجوانب، ويدخل فيه الجانب السياسي بأشكاله المختلفة والاقتصادي والفكري والأخلاقي إلخ.. وفي ظل استحقاق بهذا الحجم يصبح مطلب تحقيق الوحدة الوطنية وتعزيزها مطلباً أساسياً لا يحتمل التأخير والتأجيل.

وهذه الوحدة الوطنية لا يمكن أن يكون عمادها إلا الشعب وقواه الحية، وهو الوحيد القادر إذا أطلقت طاقاته على مواجهة طغيان الإدارة السياسية الأمريكية وجبروتها، ولهذه الوحدة مقومات لا يمكن تجاوزها أو إغفالها وإهمالها، وأهمها:

ملاقاة مطالب الجماهير الشعبية بتحسين أوضاعها المعيشية، ومن الواضح أن برنامج قوى السوق المدعوم من قوى السوق الدولية يسير بالاتجاه المعاكس لذلك، وبالذات من أجل إضعاف أساس أي مقاومة وطنية للمشاريع الإمبريالية، فهذه القوى التي أساءت للوضع الاقتصادي والاجتماعي حتى الآن من خلال تواطئها مع قوى السوء لا يمكن أن تكون المنقذ له، ومقاومة ضغوطاتها هي التي تعزز الوحدة الوطنية وليس العكس.

إطلاق طاقات الشعب من خلال تحقيق المطالب الديمقراطية المطروحة، والتي تحاول بعض القوى المعيقة لها حتى الآن استغلالها كي تكون كلمة حق يراد بها باطل في المستقبل، فتجربة العراق برهنت على أن نظام صدام حسين الديكتاتوري قد منع عملياً الشعب العراقي من الدفاع عن استقلاله الوطني عن طريق تفتيته لوحدته الوطنية، لذلك فالوحدة الوطنية تتطلب أوسع ديمقراطية للقوى الوطنية المكونة لها.

من هنا يصبح اليوم الوصول إلى أوسع تحالف وطني يكون استمراراً تاريخياً لصيغة الجبهة الوطنية التقدمية التي تكونت في السبعينيات من القرن الماضي، والتي لعبت دوراً هاماً في حينه، والتي تعثرت فيما بعد، ولم تستطع أن ترتقي إلى مستوى المهمات والمسؤوليات المستجدة، وليس آخر أسباب ذلك تخلف بعض قياداتها ونظرتها إلى العمل الجبهوي كامتياز وليس كمسؤولية، يصبح الوصول إلى ذلك والتوافق عليه بين مختلف القوى الوطنية الحقيقية والفاعلة مهمة المهام التي ستؤمن تحصين كرامة الوطن وتحقيق كرامة المواطن.

■ قاسيون العدد 198 أيار 2003.

هكذا نحن.. ثوريون حقيقيون!

تحت هذا العنوان نشرت صحيفة «غازيتا رو» الروسية في 2013/11/19 لقاءً أجرته مع أمين حزب الإرادة الشعبية، وعضو قيادتي الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير وائتلاف قوى التغيير السلمي، المعارضين في سورية، أكد خلاله على أن هذه القوى تسعى لعقد مؤتمر جنيف بأسرع وقت ممكن بوصفه الطريق الوحيد الممكن لوقف نزيف الدم المجنون في البلاد. وفيما يلي نص المقابلة:

■ ترجمة قاسيون

أنتم تزورون موسكو بشكل دوري وتلتقون بالدبلوماسيين الروس، ماهي المواضيع التي تبحثونها؟

نبحث طرق الخروج من الأزمة في سورية، والتحضير لمؤتمر «جنيف2» ومواقف أطراف المعارضة كافة. نحن نصر على عقد «جنيف–2» بأسرع وقت ممكن لأن هذا هو الطريق الوحيد الممكن لوقف نزيف الدم الذي أخذ نطاقاً مجنوناً. إذا استمر الوضع على هذا المنوال فستكون هذه واحدة من الكوارث الإنسانية النادرة التي لها جذور سياسية، لذلك فإن «جنيف» هو ضرورة لأن جنيف يعني بالمقام الأول وقف التدخل العسكري الخارجي في شؤون سورية.

إن الوضع في سورية يزداد تعقيداً بسبب المقاتلين الأجانب الذين وحسب إحصائيات مختلفة أصبح عددهم يتراوح بين 20–40 ألف مقاتل وهم مدربون بشكل جيد ولهم خبرة في القتال ويصلون إلى سورية من عشرات بلدان العالم، من الصين إلى إسبانيا.

قلتم في مقابلات سابقة لكم إن 90% من السوريين لا يأخذون بوجهة نظر لا النظام ولا المعارضة المسلحة.. دعنا نتخيل الاحتمال المتفائل بأن «جنيف» سيعقد، وستجلس السلطة والمعارضة على طاولة المفاوضات فأين سيكون مكان أولئك الذين يشكلون 90% من السوريين؟

إن الحل السياسي ضروري، وعدا عن هذا فإنه من واجب السوريين أن يتحدوا بغض النظر عن مواقفهم، سواء مع النظام أم ضده، سواء أكانوا مسلحين أم دون سلاح، عليهم أن يتحدوا ضد الأجانب والمرتزقة.

يجب أن تتحول الحرب الدائرة في سورية الآن إلى حرب وطنية كبرى من أجل الحفاظ على استقلال ووحدة الأراضي السورية.

وإذا اتخذ المجتمع الدولي قراراً بضرورة القضاء على الإرهاب الذي ظهر في سورية بسبب دعم القوى الخارجية فإن هذا سيساعدنا كثيراً.

وهذه يجب أن تكون الخطوة الأولى نحو إغلاق قنوات دعم هذا الإرهاب وعندما يحدث هذا فنحن سنتكفل بالقضاء على الإرهابيين.

إن الحدود السورية التي تمتد إلى آلاف الكيلومترات هي من الناحية العملية حدود مفتوحة، والناس والمسلحون والأسلحة والأموال وكل هذا يجتاز الحدود، فكيف يمكن في مثل ظروف كهذه وقف الحرب؟

يجب على المجتمع الدولي أن يأخذ على عاتقه الالتزام والتعهد بالقول: كفى!! نحن لن نسمح بعد الآن للقوى الإقليمية، تركيا والسعودية، بتمويل ودعم الجماعات الإرهابية.

يجب الاتفاق على الشكل التالي: أنتم تقومون بوقف التدخل الخارجي ونحن نعد بحل الأمر بين السوريين بالوسائل السياسية. هذا هو جوهر «جنيف» وهكذا أنا أفهمه، لا أكثر ولا أقل.

المعارضة الخارجية والداخلية تدعو إلى حكومة انتقالية وانتخابات جديدة، ولكن يقاتل ضمن صفوف المسلحين- منذ فترة طويلة- مجموعات إرهابية مرتبطة «بالقاعدة»، وعليه ألا تبدو كلمات مثل «الانتخابات»، «حكومة انتقالية» غريبة في هذا السياق؟

يجب التحدث مع أولئك الذين يدعمونهم ويمولونهم لذلك فإن مؤتمر جنيف مهم جداً وضروري.

القوى الدولية، أي روسيا والولايات المتحدة الأمريكية سيقولان للقوى الإقليمية: كفى، أنهوا اللعب، سننتقل إلى نظام إحداثيات جديدة.

إذا تمكنا من حل هذه المشكلة فسيكون لدينا لاحقاً مخرجان اثنان من هذا الوضع مع المرتزقة الأجانب، إما أن يخرجوا بأنفسهم أو سنضطر إلى طردهم بأنفسنا.

ولكن إلى جانب قوات الأسد يحارب مقاتلون من «حزب الله»..؟

لا أحد ينكر ذلك، وحزب الله اعترف بذلك، ولكن هذه مسألة أخرى. بداية جاء إلى جانب المعارضة المسلحة المتطرفون من كل حدب وصوب، وفقط بعد هذا أتى حزب الله لمساعدة الجيش السوري. ونحن ضد أي شكل من أشكال التدخل العسكري الخارجي، وعلى الجميع أن يغادر سورية، وكما يصرحون في «حزب الله» نفسه فإن هدفهم ليس سورية، بل مهمتهم الدفاع عن الحدود الجنوبية للبنان ضد «إسرائيل».

- أنتم قلتم في أحد تصريحاتكم بأنه لم يكن في سورية أبداً انتخابات حرة، ماذا تعتقدون لو تمكن النظام والمعارضة من الاتفاق حول ضرورة إجراء انتخابات جديدة حرة في المستقبل القريب، فمن سينتخب الشعب السوري؟ ماهو احتمال وصول الإسلاميين إلى السلطة كما حدث في مصر؟

لم يكن في سورية انتخابات حرة لأنه كانت هناك المادة الثامنة من الدستور القديم التي نصت على أن حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في الدولة والمجتمع.

نحن قمنا بتعديل الدستور «في الاستفتاء الذي جرى في شباط 2012م». والآن المادة الثامنة أصبحت مختلفة وتضمن التعددية في النظام السياسي.

لكنني أقول لكم بصراحة إن الانتقال من المعادلة السابقة إلى المادة الثامنة الجديدة وتطبيقها على أرض الواقع بحكم القانون، أي وضعها موضع الممارسة العملية، هما شيئان مختلفان. إن القضية هنا ليست مجرد نوايا بل تتعداها إلى العادات والخبرة وتراكم التقاليد وكل هذا غير موجود الآن في سورية.

طبقاً للدستور القديم كان يتم انتخاب الرئيس بالتزكية عبر الاستفتاء، في حين أن الدستور الجديد يلزم بأن يكون في الانتخابات الرئاسية أكثر من مرشح، مرشحين اثنين على الأقل، وهذا يعني بأنه هناك متغيرات وبأنه يمكن أن يتغير شيء.

حتى الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي جرت بعد إقرار الدستور الجديد لم تختلف عن الانتخابات السابقة بفعل القصور الذاتي.

فقط النضال الديمقراطي للشعب السوري سيحقق الانتخابات الديمقراطية، ولا يجب أن نخاف من الشعب، حتى ولو أخطأ، فهو قادر على تصحيح أخطائه.

- ماهي تنبؤاتكم في حال لم يتم عقد «جنيف»؟

ستتعمق الأزمة الإنسانية في سورية وسيتجاوز عدد الضحايا مليون شخص. لذلك لو نحن نريد الخروج من الأزمة فلا يوجد أي بديل عن «جنيف2».

- في مقابلتكم مع صحيفة نيويورك تايمز قلتم بأن هدف المعارضة المعتدلة والتي تنتمون لها هو «جعل الأغلبية الحالية أقلية»...

نعم، لأني كنت أقصد بأن هدفنا جعل سورية ديمقراطية، والديمقراطية تعني تحول الأغلبية إلى أقلية، وتحول الأقلية إلى أغلبية.

ولكن هدفنا لو نتكلم بشكل جدي الآن هو التغيير الجذري في الدولة والمجتمع وذلك عن طريق التفكير بالطرق السلمية لحل القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

إن شعار «إسقاط الرئيس» هو دون شعاراتنا، لأن شعاراتنا أعمق: نحن نريد تغيير النظام. وبعد تغيير النظام دع الشعب يقرر من يريد. ولقد تم خلع الرؤساء في تونس ومصر ولكن بقيت الأنظمة. والنظام من وجهة نظر اقتصادية هو وسيلة لتوزيع الثروات، ومن وجهة نظر اجتماعية هو مستوى العدالة الاجتماعية، ومن وجهة النظر السياسية هو درجة التعبير عن إرادة الشعب وتحويلها إلى واقع.

هذا نظام ثلاثي الأبعاد، تغيير الدولة، تغيير المجتمع، تغيير العلاقة بينهما– نحن ثوريون حقيقيون.

عند بداية النزاع في سورية، اعتقد الكثير من المراقبين بأن نظام بشار الأسد سينهار بسرعة كبيرة، ولكن تطورات الأحداث دحضت هذه التوقعات، فأين تكمن قوة النظام؟

إن حجم الدمار والضحايا ليس دليلاً على القوة. وإن من راهن على انهيار النظام خلال أسابيع أو أشهر عدة هم جداً قصيرو النظر، لأن سورية تختلف عن العراق أو ليبيا:

أولاً الجيش الحكومي موحد بسبب وجود أراض تحت الاحتلال الإسرائيلي، أي يوجد هنا هدف يوحد القوات المسلحة، ألا وهو مرتفعات الجولان، وهذا هدف وطني.

ثانياً، التركيبة السورية معقدة من الداخل، فهي ليست مصر حيث 85% من السكان مسلمون، وهي ليست تونس حيث 100% من السكان مسلمون. سورية هي كما سفينة نوح، لذلك لا أحد يستطيع أن ينتصر، ولا أحد في سورية يمكن أن يكون أغلبية مطلقة.

- لماذا تطالب بلدان الخليج العربي برحيل بشار الأسد، حسب اعتقادكم؟

هذه طلبية سياسية...! فعندما يستهدفون بشار الأسد فهم يستهدفون سورية كوحدة جيوسياسية، أي أنه بدأت تعمل منظومة «شخصنة» الصراع كما حدث في العراق وليبيا.

في بعض الدوائر فإن شخصنة الصراع يسهل الوصول للهدف الاستراتيجي الرئيسي ألا وهو انهيار البلاد، وأنا أقول لهم إن القضية في سورية أعقد من قضية الرئاسة، أي أن كل شيء في سورية أعمق وأعقد بكثير.

بات معروفاً منذ أيام أن الأكراد الذين يشكلون 10% من السكان شكلوا حكومة مستقلة انتقالية مؤقتة، فحسب رأيكم هل يبرز ذلك خطر تفكيك سورية كدولة؟

نظرياً، نعم! هذا الهدف موجود على جدول عمل القوى الغربية. منذ 70 عاماً جرت أول محاولة لتقسيم سورية، وفشلت فشلاً ذريعاً. الآن يتكرر بالضبط ما خطط له الفرنسيون من 70 سنة، أي خطة تقسيم سورية إلى خمس دول.

اليوم، الأكراد لم يشكلوا حكومة مستقلة انتقالية بل إدارة ذاتية محلية تعمل على حل مشاكل الناس الأكثر إلحاحاً ومثل هذه الإدارات موجودة في كل سورية وليس فقط عند الأكراد.

إن انحلال الدولة لن يحدث، لأن نمط تفكير الشعب السوري ومستواه التعليمي وخبرته بالنضال السياسي لن يسمحا بذلك.

- اتسمت العلاقات الدولية الأمريكية في السنوات الأخيرة بالاضطراب، وبعض المراقبين ذهبوا بعيداً، وتحدثوا عن العودة إلى سنوات «الحرب الباردة»، ولكن في أيلول الماضي وبشكل مفاجئ للجميع اتفقت روسيا وأمريكا على تدمير السلاح الكيميائي السوري...؟

لأنه يتعين عليهم مواجهة الطاعون الجديد المتمثل بالفاشية الجديدة. ألا تعتقدون بأن تقارب روزفلت مع ستالين شكل أيضاً مفاجأة، في حينه؟

لقد اتهموا روزفلت حينها بالشيوعية لأنه تقارب مع ستالين. ولكن روزفلت فهم آنذاك ماذا تعني الفاشية الألمانية. الآن في الولايات المتحدة الامريكية يوجد سياسيون عقلاء يفهمون ماذا تعني الفاشية الجديدة والتي يجب إيقافها.

إذا استمر الوضع السوري على هذا المنوال فستكون هذه واحدة من الكوارث الإنسانية النادرة التي لها جذور سياسية ولذلك فإن «جنيف» هو ضرورة لأن جنيف يعني بالمقام الأول وقف التدخل العسكري الخارجي في شؤون سورية.

الموقف السعودي
بين الخلفيات السياسية والثقافية

تقتضي معرفة الدوافع الحقيقية لحرب السعودية وتوابعها الخليجية على سورية، التفكير في مستويين رئيسين يستغرقانها: سياسي ومعرفي.

■ مقداد نديم عبود

أما المستوى السياسي، فالنظام السعودي يعيش في عالم محكوم بعلاقات القوى السياسية، لا يستطيع أن يخرج عن مقتضيات الدنيا والسياسة اللاعبة فيها، ولا يمكنه أن يحقق مصالحه إلا بالانخراط في هذه العملية، وبالتالي هو لا يحارب سورية من أجل ما يعلنها من أهداف، فهو يستخدمه غطاء وتبريرا لمصلحته الدنيوية وسلطته السياسية، ولا تحارب السعودية وتوابعها الذيلية من الدول الخليجية، سورية ، من أجل رؤيتها لأفق تغييري يحقق مصلحة الشعب السوري، لأن الثقافة البدويّة المتراكبة مع ثقافة غيبيّة قروسطية لا تمتلك رؤية فكرية فلسفية عن أفق مرتقب مرغوب، ولا عن نظام ديموقراطي حديث، لمصلحة الشعب السوري، أوالسعودي. ولما كان هذا هو الخطاب السياسي المسيطر في السعودية وأذيالها، المتضاد مع الحداثة والمعاصرة، فمن الضروري التمييز بين هذين الفضائين الأخيرين، كنظامي تعقل وحياة، وبين بعض العمران والإنشاءات التحتيّة ذات الطابع الحديث، التي نفذها لهم الغربيون، دون أن تمسّ بنيّة الثقافة البدوية الخليجية المسيطرة هناك، لذا من العبث التوهّم والخلط بين الأمرين، كما يفعل البعض. ولو كانت السعودية تحارب سورية من أجل قضية عالمية إنسانية، لماذا لم تقف في صفّ القانون الدولي الحقيقي، ضدّ تلاعب أمريكا بمؤسستيه الأرفع: مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة؟ لماذا لم تقف في صف سورية الحضارة العريقة، ضد الإخوان المسلمين وجبهة النصرة وداعش الرجعيين، بغضّ النظر عن نظام الحكم الديكتاتوري فيها، الذي تقع مسؤولية تغييره ديموقراطيا– سلميا،على الشعب السوري، دون سواه، بل ذهبت إلى تدميرها بالتشارك مع أمريكا وإسرائيل، إلا إذا أراد حكام السعودية أن يحاولوا، عبثاً، إقناع الناس بأن تدمير الدولة السورية، وحرق

نسيجها مذهبياً، يعني بناءها!؟

يعتبر الخطاب الثقافي المسيطر في السعودية عاملاً مساعداً لتسويق هذه السياسة يحصّن الخطاب السلفي السعودي هويته بصورة قطعية رهيبة؛ يرفض كل فكر سواه، فالحقيقة التي ينطلق منها حكام السعودية التي تعود بجذورها إلى محمد بن عبد الوهاب، مؤسس الوهابيّة، هي الحقيقة الوحيدة الصحيحة. لذلك، هذا الخطاب الذي ينطلق من ذاته، كنظام إنتاج أطر فكرية ونظم معرفية، يقوم على الواحد، الذي يرجع كل حقول المعارف، عبر اختراقه إياها، إليه. هذه الدوغمائية المعرفية هي التي تمنح النظام السعودي الحق والمشروعية في معاقبة كل من يخرج عن تأويله لتعاليم الإسلام ونصوصه، من هنا، مثلا، جاء نظام «المطاوعة» الرهيب المتربص بالناس في الأحياء والشوارع والمخازن التجارية، ومن هنا جاءت طروحات مشايخهم، كفتوى الشيخ عبد العزيز بن باز، مفتي المملكة، في كتابه «الأدلة النقليّة والحسية على جريان الشمس وسكون الأرض وإمكان الصعود إلى الكواكب»، بأن الأرض ثابتة لا تدور، »ومن يقل غير ذلك، فقد كذب على الله»، وكل من كذب على الله أو كتابه الكريم أو رسوله الأمين «كافر ضال مُضِل يُستتاب...وإلا قتل كافرا مرتداً...». هكذا، احتكار حكام السعودية للحقيقة، هو الذي جعلهم يمولون من يتوجه إلى بلاد الشام، ليقتلوا «الكفرة» في سورية، لأنهم «ضالون» مارقون، على تعاليم الإسلام، كما يتأوّلونه، ومن الطبيعي أن يفرحوا لهذا القتل والدمار الفظيعين اللذين يأكلان سورية !

يبيّن تفكيك بنية هذا الخطاب الأصولي المغلق، أنه يتعامل مع الحقيقة بصورة دوغمائية أحادية، وأنه يقدّس مشروعية المرجع الديني.. إلى ذلك، يحق القول: يسترهذا النصّ لا حقائقيته بادعاء امتلاكه الحقيقة القطعية الإطلاقية، ويموِّه دنيونته بمزاعم قداسته وتعاليه.

التسويغ المعرفي والسياسي الذي تقدمه السعودية للحرب على سورية، وللدور الفتنوي الإرهابي الفاحش الذي تقوم به، أصبح، إلى حدّ كبير متهافت، ومكشوف لمثقفي العالم وسياسييه ومصلحيه، ولا يُستثنى من هذا إلا حفنة من المثقفين السوريين الذين وظّفوا أنفسهم لدى دول البترو– دولار الخليجي. وبقدر ماهو معقّد مشهد تداخل العوامل، التي تدفع السعودية للحرب على سورية، هو واضح عند تتبع تمفصلاته وتأثيراته البينيّة. فبحكم العلاقة بين الخطاب الثقافي، كمطلٍّ معرفي للحياة ودور الإنسان فيها، وبين السلوك الذي تفرضه هذه الثقافة والمعرفة، يكون الخطاب القروسطي الذي فرضه الحكام في السعودية، هو ضابط السلوكية العام لدى من يتبع آل سعود، وبالتالي لا يرى حكام السعودية بدّاً من محاولة اثبات أنهم حماة الدين والمذهب ضدّ «الهرطقة» و«الكفر»، ولذلك يُجهدون أنفسهم ليصوروا بأنهم يقومون بدورهم بالنسبة للدين والشعب، وبالتالي هم يحاربون النظام السوري لهذا الهدف. لكن هناك حقيقة أخرى أعمق وأكثر أهمية وهي: خضوع السعودية لأمريكا التي تحمي نظامها المتهالك، هو الذي يدفعها للاستجابة لإملاءاتها ، والقيام بالدورالذي تحدده لها في الحرب على سورية، عبر توريد ودعم وتسليح الجماعات الإرهابية و«الجهادية» التي جاءت من أصقاع العالم لتحارب هذا البلد. هنا تلتقي مصلحة آل سعود مع المصلحة الأمريكية والصهيونية، في شنّ الحرب على سورية والمقاومة، والحلف الذي ينضويان في صفه، وعلى رأسه روسيا والصين.

قراءة في التحولات الزلزالية الكونية وانعكاساتها العربية

تحت هذا العنوان قدم الباحث في الشؤون الاستراتيجية، د.كمال خلف الطويل محاضرة في بيروت مساء الإثنين 2013/11/18 بقصر الاونيسكو وبدعوة من الإتحاد البيروتي. والمحاضرة الكاملة المنشورة على موقع قاسيون الالكتروني تناول الباحث خلالها بداية أفول الدور الامريكي، وفيما يلي مقاطع منها.

للأفول ضريبة متوجبة الدفع، يمكن للمرء تلمس قسماتها على النحو التالي:

1 – التخفف من أثقال الانخراط المديد والخاسر في غرب آسيا: الانسحاب من العراق «بتأثير المقاومة العراقية: 2003–2007 » وأفغانستان سبياً.

2 – الاكتفاء بنمط من الحروب– تحت المباشرة يتمثل حزمةً ثلاثية الأبعاد: الخنق الاقتصادي... الحرب النفسية... والعمليات الخفية «الصراع مع إيران ما بين 2004– 2013».

3 – الاشتغال على خطوط الفالق بين المستهدَفين بالترويض والاستتباع أمريكياً: توجس روسيا من أي نفوذ خارجي– حتى ولو صيني– في آسيا الوسطى... قلق روسيا من الندرة الديمغرافية في سيبيريا واحتمال استغلال الصين لها لدفع أحمال ديمغرافية ثقيلة إليها للعمل.. روسيا وتسعيرها لصادراتها من الطاقة والصين ورغبتها في أخفض الأسعار وهي المستوردة.. ثم هناك المثال الروسي– الإيراني: موسكو المتزاوجة بين حرصها على ألا تسترد واشنطن إيران تابعاً، ففي ذلك تطويق شبه كامل لحوضها القريب، وإعادة تأسيس لمنظومة قواعد عسكرية وتجسسية فيها تكفل اختراقاً معلوماتياً وأمنياً يصعب درؤه، وموسكو– بالمقابل– التي تعارض امتلاك إيران للسلاح النووي «لا القدرة النووية السلمية» لما في ذلك من فائض قوة إقليمي سبق له وأن كان طرفاً في حروب دامية أدّت إلى انتزاع القفقاس وآسيا الوسطى من «فارس»... وهناك أيضاً الخلاف على تحاصص التشاطؤ القزويني «وتذليله ممكن» واحتمال التنافس على تصدير الطاقة الإيرانية «والعراقية» لأوروبا بما يمكّن الأخيرة من التحلل من إسار الاتكال، بثلث استهلاكها الطاقوي، على روسيا «حلولُ تناقضٍ كهذا ليست عسيرة في حال قامت شراكة روسية– إيرانية تنسّق سياسات التسعير والتصدير والإنتاج والتوصيل».

4 – استثمار أوضاع داخلية قابلة للإشعال في دول «مارقة» تعرّضها لحروب بالوكالة، تخوضها بالنيابة كونترا خادمة أو متخادمة: المثال السوري شديد السطوع.

5 – السعي إلى ضرب خصمين لها ببعضهما البعض: القاعدة والنظام في سورية راهناً، وإيران والعراق سالفاً.

6 – اجتذاب أقطاب حائرين لصفّها بالغواية والترهيب في آن: منافع التحالف ضد خصم تاريخي للاثنين «كل من الهند وفيتنام ضد الصين».

7 – استبقاء مصدري الطاقة من تابعيها العرب في حوزة الدولرة، والتي بدونها ينقلب الحال من أفول إلى سقوط، بل ومدو.

8 – تظهير حلفاء في صدارة مواجهات محدودة: القيادة من الخاصرة «مثال مالي الفرنسي، وقبله مثال ليبيا– متعدد الجنسيات– وقبل الاثنين مثال لبنان 2006.. وهو الفاشل بامتياز».

9 – تفعيل خط الفالق الطائفي في عالم العرب والمسلمين ليكون أخدوداً زلزالياً يعصف بمناعته وصحته وقابلياته.. والحق– كما يقول الطويل– أن الحرب العراقية– الإيرانية كانت طلقة البدء الأولى، ليليها احتلال العراق صاعق تفجير بدرجة 7 على مقياس ريختر، وتوالت بعده ارتداداته في لبنان ثم في سورية– وعودةً إلى العراق– على أبشع منوال.

10 – تجريب اعتماد أوراق الإسلام الإخواني حاكماً في العالم العربي بحسبان أن شعبيته بدت حول مطالع الألفية وكأنها بلا منازع، وعلى خلفية أنه ليس مصدر تهديد، وهو الذي عاش عقوده الستة الأخيرة في كنف «التبعية العربية».. وبالرغم من الانزعاج من تبنيه نهجاً مقاوماً في فلسطين منذ نهاية الثمانينيات تحت ضغط الضرورات.. وبظن أنه– تحت الرعاية التركية المخضرمة والمجربة– قادر على جملة أمور: الانخراط في الصراع المذهبي حامياً لحمى «طائفة بعينها».. التهدئة المضمونة والمفتوحة مع «إسرائيل».. وتعبئة مسلمي الصين وروسيا ضد دولهم بحجة الاستنهاض والحقوق.

بيان من الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير

مضى أكثر من 24 ساعة على الأخبار التي تحدثت عن اختفاء أمين سر هيئة التنسيق الوطنية الأستاذ رجاء الناصر، وسط تضارب الأنباء عن احتمالات أماكن وجوده، مع ظهور تصريحات إعلامية لقيادات من الهيئة تتحدث عن توقيفه من السلطات الأمنية السورية، ونفي أوساط أخرى لذلك.

ومع هذا الغموض فإن الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير تطالب الجهات الحكومية السورية بالاضطلاع بمسؤولياتها لتحديد الأطراف المسؤولة عن هذا الفعل، والعمل على إطلاق سراح الناصر فوراً وضمان سلامته الشخصية، مع تأكيد الجبهة على أن مثل هذه الأعمال أيا كان مرتكبوها مقصود منها عرقلة الجهود التحضيرية لعقد مؤتمر جنيف2 الذي يهدف لوقف التدخل الخارجي ووقف العنف وإطلاق عملية سياسية تنهي الأزمة السورية وتخرج البلاد من محنتها.

دمشق 2013/11/21

■ رئاسة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير

تصريح من حزب الإرادة الشعبية

حزب الإرادة الشعبية

يدين حزب الإرادة الشعبية التفجيرين الإرهابيين الجبانين اللذين ضربا جنوب بيروت صباح اليوم واستهدفا السفارة الإيرانية هناك وأديا إلى سقوط عدد كبير من الضحايا، ومن بينهم المستشار الثقافي للسفارة الشيخ إبراهيم الأنصاري.

إن قيادة حزب الإرادة الشعبية إذ تتقدم لذوي الضحايا بأحر التعازي بهذا الحادث المفجع وتتمنى الشفاء السريع للجرحى تؤكد أن مسلسل التفجيرات الإجرامية المتنقلة في لبنان لن ينجح في النيل من عزيمة أبنائه الساعين لإعادة بناء دولة حقيقية، لا تقوم على المحاصصة الطائفية البغيضة، ومقاومة بأن معاً، مثلما لن ينجح في استثمار مجريات وتطورات الأزمة السورية لبنانياً وإقليمياً بهدف إعادة خلط الأوراق عشية تحول الإرادة الدولية، نحو إيجاد مخرج سياسي للأزمة السورية، إلى واقع، عبر مؤتمر جنيف2.

دمشق 2013/11/19

■ قيادة حزب الإرادة الشعبية

تصريح من رئاسة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير

الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير

تدين الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير المعارضة في سورية التفجيرين الإرهابيين اللذين هزا محيط السفارة الإيرانية بمنطقة الجناح بجنوب العاصمة اللبنانية بيروت صباح اليوم وتسببا بوقوع عدد كبير من الضحايا من ضمنهم الملحق الثقافي لسفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في لبنان الشيخ إبراهيم الأنصاري.

وتتوجه الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير بخالص العزاء لذوي الضحايا متمنية الشفاء العاجل للمصابين، مستنكرة لجوء القوى الظلامية التكفيرية المدعومة من أجهزة استخبارات الغرب الأمريكي الاستعماري وبعض دول الخليج إلى العبث بأرواح الأبرياء في لعبة مكشوفة لتصفية الحسابات إقليمياً، وللضغط في توقيتها على مساعي إيجاد حل سلمي للأزمة السورية، تحت يافطات وحجج مختلفة. وفي هذا السياق تعرب الجبهة عن ثقتها بأن طهران ستواصل سياستها البناءة، في مواجهة المخططات الامبريالية والصهيونية، ومن أجل إيجاد ذلك الحل السياسي للأزمة السورية الكفيل بالمحافظة على وحدة سورية وسيادتها.

دمشق 2013/11/19

■ رئاسة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير

المعارضة بين
المفهوم التقليدي والمعنى الواقعي!

ينطوي مفهوم المعارضة على معانٍ مختلفة، وتفسيرات متعددة في الخطاب السياسي السوري المعاصر كما يبدو إثناء متابعة مواقف القوى السياسية السورية، وخصوصاً في ظل محاولة بعض قوى المعارضة التقليدية الاستئثار بموقع المعارضة، وتغييب الآخر المعارض.

■ واصل الأحمد

المعارضة الليبرالية - قراءة تقليدية، ومغتربة!

ما هو دارج في خطاب المعارضة التقليدية هو محاولة تقزيم فكرة المعارضة الى مجرد رفع شعار التداول السلمي للسلطة، أي إن الأمر يقتصر على التناوب في الجلوس على كرسي السلطة بغض النظر عن البرنامج الذي سيتم تطبيقه وعن مصالح من يعبر هذا البرنامج وما هي أدوات تنفيذه، كل ذلك لايهم وفق هذا المنطق المهم هو قدس الأقداس «كرسيّ العرش»..!؟

كان الاغتراب عن الواقع السوري وما زال أهم إشكاليات هذه المعارضة التقليدية، فهي تثبت على الدوام وأمام كل حدث أنها لم تتفهم الواقع السوري كما ينبغي، وأنها لا تعرف تناقضاته وخصوصياته، وأنها لم تنظر يوماً إلى هذا الحدث من زاوية الرؤيا المطلوبة، كشرط ضروري لأية قراءة علمية للظواهر الاجتماعية، الأمر الذي يفسر تأرجح مواقفها باستمرار، ويندرج في هذا السياق تفسيرها السطحي لدرجة الإبتذال أحياناً لتحديد المعنى الواقعي لـ «مفهوم المعارضة» حسب خصوصيات الظرف السوري الملموس.

المعارضة سورياً، ماذا تعني؟

الخيارات المطروحة أمام الشعوب والبلدان هي خيارات يفرضها الواقع الموضوعي، وهي ليست قضايا إرادوية، أو تأملات وذاتية مثقف ما، أو إبداع حزب سياسي على أهمية دور كل ذلك في كشف وتحديد هذه الخيارات، ولكن الخيارات الفعلية يجب أن تعكس حاجات الدولة والشعب المعني، فما هي الأولويات السورية؟

على جدول أعمال الشعب السوري ومنذ ما يقارب العقدين ثلاثة قضايا أساسية تتفرع عنها بلا شك مسائل عديدة، ولكن تبقى العناوين الأساسية القضية الوطنية والاقتصادية الاجتماعية والديمقراطية، والتي تعتبر الأعمدة التي تقف عليها الخيمة السورية، وكما بينت التجربة الملموسة فإن تجاهل أي منها أو محاولة التقليل من شأن هذه أو تلك أطاح بالأخرى وجعل الوضع في البلاد عرضة للاهتزاز في فترة ما قبل تفجر الازمة، ويعرضها للسقوط الحتمي في ظل الأزمة.

> **كان الاغتراب عن الواقع السوري وما زال أهم إشكاليات هذه المعارضة التقليدية، فهي تثبت على الدوام وأمام كل حدث أنها لم تتفهم الواقع السوري كما ينبغي، وأنها لا تعرف تناقضاته وخصوصياته**

إن المعيار الحقيقي لأية قوة معارضة يكمن في إدراك هذه الحقيقة والعمل بها، أي في في موقفها من هذه الثلاثية على أساس ترابطها وتكاملها، ولكن المعارضة التقليدية كانت على طول الخط تضع قضية الديمقراطية بمعنى الحريات السياسية فقط على رأس الأولويات وأخضعت لها قسرياً كل من الملف الوطني والاقتصادي الاجتماعي.. لابل تطابقت مواقفها مع موقف النظام في القضية الاقتصادية الاجتماعية، بتبني ما يسمى الاقتصاد الحر، أما في القضية الوطنية فيمكن القول أنها كانت غالباً على يمين النظام نفسه، وكالمستيقظ من غفوة كان هذا التيار« المعارض» يحاول استغلال كل تناقض بين النظام والغرب الاستعماري محاولاً الاستفادة من الثاني في تحقيق أجندته «الديمقراطية»، ويحاول جاهداً احتلال مقعد افتراضي له كلما وشوش ذاك الغرب لأحد ما بأن أيام النظام باتت معدودة!؟ ناهيك عن الموقف من امكانية حل الصراع مع العدو الصهيوني بالمفاوضات فقط.

إن المطلوب ليس استبدال سلطة بسلطة بل تغيير كامل البنية وباتجاه محدد وحصري وهو تجذير المعركة الوطنية ضد العدوانية الامريكية، وتعميق المعركة ضد قوى الفساد التي تعتبر الليبرالية أعلى أشكالها، وتأمين الشكل الحقوقي الناظم للعلاقة بين الدولة والنظام والمجتمع.

في جذر موقف المعارضة التقليدية:

هذه المعارضة كعادتها في تقليد الآخر استوردت مفهوم المعارضة التقليدي كما هو سائد ورائج في دول الديمقراطية البرجوازية، حيث التنافس على السلطة هناك يجري ضمن البنية نفسها مع تغيير في الأدوات حسب الظرف، وحسب أولويات الحالكم الفعلي «الرأسمال» الذي يغير يافطته بين الحين والآخر بداعي البريستيج الديمقراطي لا أكثر و لاأقل، لسنا هنا بصدد تقييم تجربة الديمقراطية البرجوازية بقدر ما نريد الوقوف على تجاهل المعارضة السورية أو جهلها بأن الإقتصار في الدعوة إلى الديمقراطية السياسية، وعنوانها الأبرز التداول السلمي للسلطة، واعتبارها مقياساً أساسياً ووحيداً للانتماء إلى المعارضة في تقليد مبتذل لتجربة تلك الدول لن تنتج إلا ديمقراطية كسيحة وعرجاء ومشوهة لاتفي بضرورات الواقع الموضوعي السوري وستعيد إنتاج الأزمات... لماذا؟

برجوازية المراكز الرأسمالية وباعتبارها برجوازية ناهبة، وتستحوذ على تراكم هائل للثروة على خلفية نهب العالم على مدى قرون، استطاعت منح مستوى معين من الحريات السياسية بالتوازي مع الحفاظ على نهبها و سلطتها، أما برجوازية الرأسماليات الطرفية ومنها سورية فلا تستطيع تكرار التجربة نفسها باعتبارها برجوازية بلد منهوب محلياً ودولياً في ظل هذا النظام او أي نظام غيره، ولا تستطيع الحفاظ على التوازن الاجتماعي وتأمين الحد المعقول من حاجات الشرائح الشعبية العريضة بالتوازي مع نهبها وتبعيتها الإقتصادية للمراكز الرأسمالية مما يفرض عليها محاولة الضبط القسري للمجتمع، وبالتالي فإن التركيز على الحريات السياسية دون جذرها الطبقي، أي دون أن تقترن بالنضال السياسة الليبرالية التي تعتبر ستارة خجولة لتسويق الرأسمالية في بلدان الأطراف يعني شيئاً واحداً وهو تغيير من يقمع دون إلغاء القمع.

«وحدة المعارضة» وجنيف2

مع اقتراب انعقاد مؤتمر جنيف2، وسير التحضيرات والمشاورات الدولية لتحديد موعده وشكل الوفود المشاركة فيه، يتجدد الحديث القديم حول «توحيد المعارضة»، لدرجة تظهر المسألة مطبّاً على الطريق إلى المؤتمر الدولي. فما هو حجمها ومغزاها؟

■ د. أسامة دليقان

التباس مفهوم المعارضة

لا بد أن يبقى في الذهن مفهوم علمي تاريخي عن المعارضة، في أي نقاش حول وحدتها أو فرقتها. هذا المفهوم الذي يختلف عما صنّعته وسوّقت له الولايات المتحدة الأمريكية وأتباعها من القوى العالمية والإقليمية منذ ما قبل «الربيع العربي»، إذ عززته بخاصة منذ «الثورات الملونة»، والذي يتلخص جوهره في جماعة تعمل تحت شعارات «التغيير والديمقراطية والحرية» على استدعاء التدخل الخارجي والاستقواء بالأجنبي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وسواء أكان تدخلاً عسكرياً أم اقتصادياً أم سياسياً.. ولا شك بأن هذا النمط من «المعارضة» والذي يعتبر وصفه باللاوطني أكثر دقة، والذي بحكم صناعته وارتباطه بالأجنبي، وبحكم وجود مركز ثقله في الخارج، يصبح مرتبطاً بنعت «الخارجي»، الذي يحبذه المعارضون اللاوطنيون أنفسهم، لما يوحي به من معاني الظلم والنفي، وتعززه قوى الفساد والقمع الداخلي أيضاً، كيما ترسخ الفكرة الضيقة الناقصة عن «المؤامرة» بحصرها بشقها الخارجي، وإبعاد الشبهات عن عناصرها داخل جهاز الدولة والمجتمع، لإبقاء الصف مرصوصاً يحمي الطالحين بإخفائهم خلف الصالحين. وهكذا يتم إعطاء شكل معارض وهمي وموال وهمي بعد إفراغ المضمون الحقيقي لكل منّهما. في حين يفترض أن يتحدد معيار التضاد والتعارض بين أي قوتين أو طرفين متمايزين حسب البرنامج والممارسة السياسية لكل منهما، وتفاصيل رؤية وأهداف هذا البرنامج من ثلاثة جوانب أساسية: الوطني، الاقتصادي–الاجتماعي، الديمقراطي.

«تسليم السلطة»

إنّ طلب تسليم السلطة الذي ينادي به البعض «ائتلاف الدوحة مثلاً» ينطوي على عدد من الإشكاليات والدلالات. فالطرف الذي يطالب بـ «تسليم» السلطة التي في حوزة طرف ثان، ويعجز عن تحقيق ذلك، لا يملك القوة الذاتية ولا الإقناع والتأثير لحشد وقيادة قوة شعبية كافية لتحقيق ذلك، فإما أنه يطلب من طرف ثالث أجنبي دعمه وانتزاع السلطة له «يعني استدعاء التدخل الخارجي في بلاده وحياة شعبه»، أو أنّه يدّعي وقوفه في موقع «المنتصر» الذي يطالب الطرف «المهزوم» بتسليمه سلطته. ولكن الواقع السوري أثبت بعد صراع زهاء ثلاث سنوات أنّ التدخل الخارجي بجميع أشكاله قد فشل في تغيير الاحداثيات السورية، ولم يحدث نصر حاسم لأي من الطرفين على الآخر، أي أن الحالة السورية هي «لا غالب ولا مغلوب».

وأصبح الإصرار على مقولة «تسليم السلطة» من جانب بعض المعارضة، تماماً مثل الإصرار على مقولة «الحسم العسكري» بالطريقة السابقة نفسها من جانب جزء من النظام، كلاهما يعتبر شكلاً من أشكال المكابرة وإنكار الواقع الموضوعي، أو أنه محاولة لـ «رفع سقف» المطالب في تفاوض سيقدمان عبره تنازلات متبادلة..

إنّ الخط البسيط نسبياً الذي ميّز أزمات بلدان «الربيع العربي»، غدا في الحالة السورية، أكثر تعقيداً بوجود خصوصية سورية إضافية، قد تصبح حاسمة في تغيير وجه مستقبل سورية إذا جرت الاستفادة من اللحظة التاريخية المؤاتية، وهذه الميزة هي وجود مزاج شعبي وطني واسع الانتشار مستقل عن المتشددين في الطرفين يعارض لا الفساد الموجود في النظام فقط، بل والجزء من المعارضات المتمسح بالخارج بحس سياسي اكتسبه السوريون عبر تجاربهم الطويلة والمركبة. ويقف هذا المزاج الشعبي بوضوح على يسار معظم القوى السياسية على الساحة السورية..

المعارضة السورية ليست موحدة في أهدافها السياسية. وبالتالي الحديث عن تمثيل موحد للمعارضة هو كلام غير واقعي وغير عملي

وفق هذا المنظور، فإن المعارضة السورية ليست موحدة في أهدافها السياسية. وبالتالي الحديث عن تمثيل موحد للمعارضة هو كلام غير واقعي وغير عملي بدلالة التناقض بين المعارضات نفسها. وبذلك يبقى المؤتمر الدولي العتيد الإطار الوحيد الممكن والضروري في أجل تثبيت الشروط الدولية والإقليمية والداخلية اللازمة كي يبدأ «قانون حل الأزمة» فعله: وقف التدخل الخارجي – وقف العنف – الحوار السوري الداخلي. ولذلك فهو بالوقت نفسه بداية تعطيل عملية «إحراق سورية من الداخل» بوصفها الشكل السوري الخاص من «الفوضى الخلاقة» للعدوانية الإمبريالية، والتي يبدو أنّ تسوية دولية أوسع «يالطا2» سوف تنهيها، برسمة جديد لخارطة عالَم يرفع ذراعه شيئاً فشيئاً نحو تلويحة الوداع للنظام العالمي القديم.

ماذا تعني «لا غالب ولا مغلوب»؟

قبل الخوض في تفسير المعنى الحقيقي لقاعدة «لا غالب ولا مغلوب»، يبدو من الضرورة بمكان العودة إلى تقييم سريع لما مرّت به التجربة السورية قبل أن تثبت اليوم، بما لا يدع مجالاً للشك، أن كلا الطرفين لم يحققا أهدافهما المعلنة منذ بداية الأزمة.

■ أحمد الرز

لابد من خيار آخر!

بعد استعار الحرب في سورية، رفع كلا الطرفين أهدافه التي اعتبرها، حتى الأمس القريب، مبادئ عليا لا يمكن استبدالها، ويمكن اختزال هذه الأهداف من جهة المعارضة المسلحة بهدف «إسقاط النظام» عبر السلاح، بما يعنيه من تسليم للسلطة بلا قيد أو شرط. وأما قوى التشدد في النظام، فتجسدتْ أهدافها المعلنةُ في «الحسم العسكري»، وغير المعلنة في إعادة سورية إلى ما قبل بداية انفجار عوامل الأزمة، مع ما رافقها من حراك شعبي.

وللتذكير، ففي حينه استقرأت «الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير» التوازنَ الدولي باكراً، فقالت باستحالة الانتصار العسكري لأحد الطرفين على الآخر، فيما كان هذا الكلام عصياً على الاستساغة ممن غاصوا في دراسة الظاهرة بسكونها، على حساب حركتها وواقعها الموضوعي، لتنضم فيما بعد مختلف القوى إلى قافلة المتحدثين بالحل السياسي للأزمة السورية، وهي القافلة التي أخذت صفوفها بالتوسع مع تقدّم الحل السياسي إلى الأمام أكثر.

اليوم، وبعد أكثر من سنتين ونصف من التجريب في الأزمة، لم تتغير المعادلة، لا المعارضة المسلّحة قادرة على انتزاع هدفها المتمثل في «اسقاط النظام»، ولا النظام يستطيع إنهاءها بالضربة القاضية. من هنا، يمكن القول بأن سورية باتت أمام خيارين نظريين اثنين، الأول: هو أن تستمر، ويستمر أبناؤها ومؤسساتها وجيشها، بدفع الفاتورة باهظة الثمن لمعركة طرفاها عاجزين عن «كسر» سقف التوازن الدولي وصولاً إلى تحقيق «النصر المؤزر» مع ما يحمله هذا «الخيار النظري» من مخاطر على استمرار البلد وحدة جغرافية سياسية، والثاني، أن يتم الاحتكام إلى قاعدة «لا غالب ولا مغلوب»، وبالتالي الذهاب نحو الحل السياسي، من بوابة «جنيف2» التي تؤمّن له أرضيته اللازمة على أساس الثلاثية «وقف التدخل الخارجي ـ وقف العنف ـ إطلاق الحل السياسي».

حول شيطنة «لا غالب ولا مغلوب»

يحاول البعض تشويه المعنى الحقيقي لهذه المقولة بأحد اتجاهين: إما من خلال الحديث عن استحالة التفاهم مع القوى التكفيرية التي لها وزن هام في الصراع العسكري، وبالتالي لاخيار إلا الحسم العسكري، وهذا صحيح ولكن من قال بأن فكرة لا غالب ولا مغلوب تشمل هذه القوى التكفيرية الغازية من داعش وغيرها، سواء القادمة من خارج الحدود أو من في حكمهم من السوريين، فدائما كان واضحاً بانه لاغالب ولا مغلوب هي معادلة سورية – سورية أي يقصد بها السوريين حصراً، لا بل لا خيار أمام السوريين –كل السوريين – إلا الغلبة على هؤلاء، وأفضل الطرق وأقلها كلفة لذلك هي بتفاهم السوريين بين بعضهم البعض حول أزمة بلادهم وطريق الخروج منها، لوضع المقدمات الصحيحة لإلحاق الهزيمة بهؤلاء، من خلال التفاهم والتحالف بين الجيش وكل الوطنيين من مسلحين وغيرهم، ومهمة جنيف الأولى المتمثلة بإيقاف التدخل الخارجي بجميع أشكاله تعني ضمناً غلبة السوريين ضد داعش وأشباهها لأن حقيقة الأمر أنها ليست إلا شكلاً من أشكال التدخل الخارجي.

الانطلاق من أن «لا غالب ولا مغلوب» هي بداية لسياقٍ وحيد وهو التحاصص، مستندين في ذلك على تجارب عديدة في المحيط الإقليمي، والتي لم تستطع أطراف الحرب فيها أن تنجز انتصاراً عسكرياً، ففتح ذلك الباب أمام تفشي الانقسام العمودي في تلك المجتمعات، مما صعّب إمكانية نهوض الدولة من جديد. وعلى هذا الأساس، يتم رفض هذه المعادلة رفضاً قاطعاً في الحالة السورية، وذلك دون التوقف الجاد ولو لحظة واحدة عند الفارق الجوهري بين الوضع الدولي خلال أزمات النصف الثاني من القرن العشرين وعقده الأخير بشكل خاص، وبين والوضع الدولي الراهن الذي يفرض معادلات مختلفة كل الاختلاف عن المعادلات السابقة..

في سورية اليوم، وبعد ترسيخ الواقع الموضوعي لقاعدة «لا غالب ولا مغلوب»، هناك من لا يزال يحلم بانتصار مشروع التحاصص، تحت مسمى «لا غالب ولا مغلوب»، بما يحمله هذا المشروع من حماية لمصالحه. وعلى العكس، هناك حياة جديدة بتوازن دولي واقليمي وداخلي جديد يدافع عن وحدة سورية في وجه هذا المشروع، وما يمائله. وأما كيف تخاض المعركة بين أصحاب حلم التحاصص وبين أعدائه، فإنها ستخاض سياسياً رغم إرادة قوى النهب الأمر الذي سيزيد معركتها صعوبة ومواقعها تهافتاً لذا نراها تعود فتهاجم صيغة «لا غالب ولا مغلوب» بلا هوادة. من هنا، فإن معادلة «لا غالب ولا مغلوب» بين السوريين، هي الوحيدة القادرة على ضمان أن يكون هناك غلبةً سياسية في المستقبل، لكل الوطنيين السوريين.

الهاون يمطر دمشق..

مدارس وطلاب ودور عبادة ومدنيون تحت القصف

تعيش دمشق حالة من الخوف منذ حوالي العامين، بعد أن ضرب أول انفجار العاصمة عند إدارة المخابرات العامة بالقرب من منطقة كفرسوسة وفرع الأمن قرب دوّار الجمارك باليوم ذاته شهر كانون الأول 2011. استمر مسلسل التفجيرات الذي طال مناطق مختلفة من العاصمة حتى تم التشديد أمنياً أكثر على مداخلها ومخارجها، لتتم الإحاطة بها قدر الإمكان، وبعدها بدأ مسلسل جديد ليس بأقل خطورة في إزهاقه للأرواح المدنية، وهي قذائف الهاون التي يتم إطلاقها من المناطق المتوترة المتاخمة لدمشق إلى قلبها.

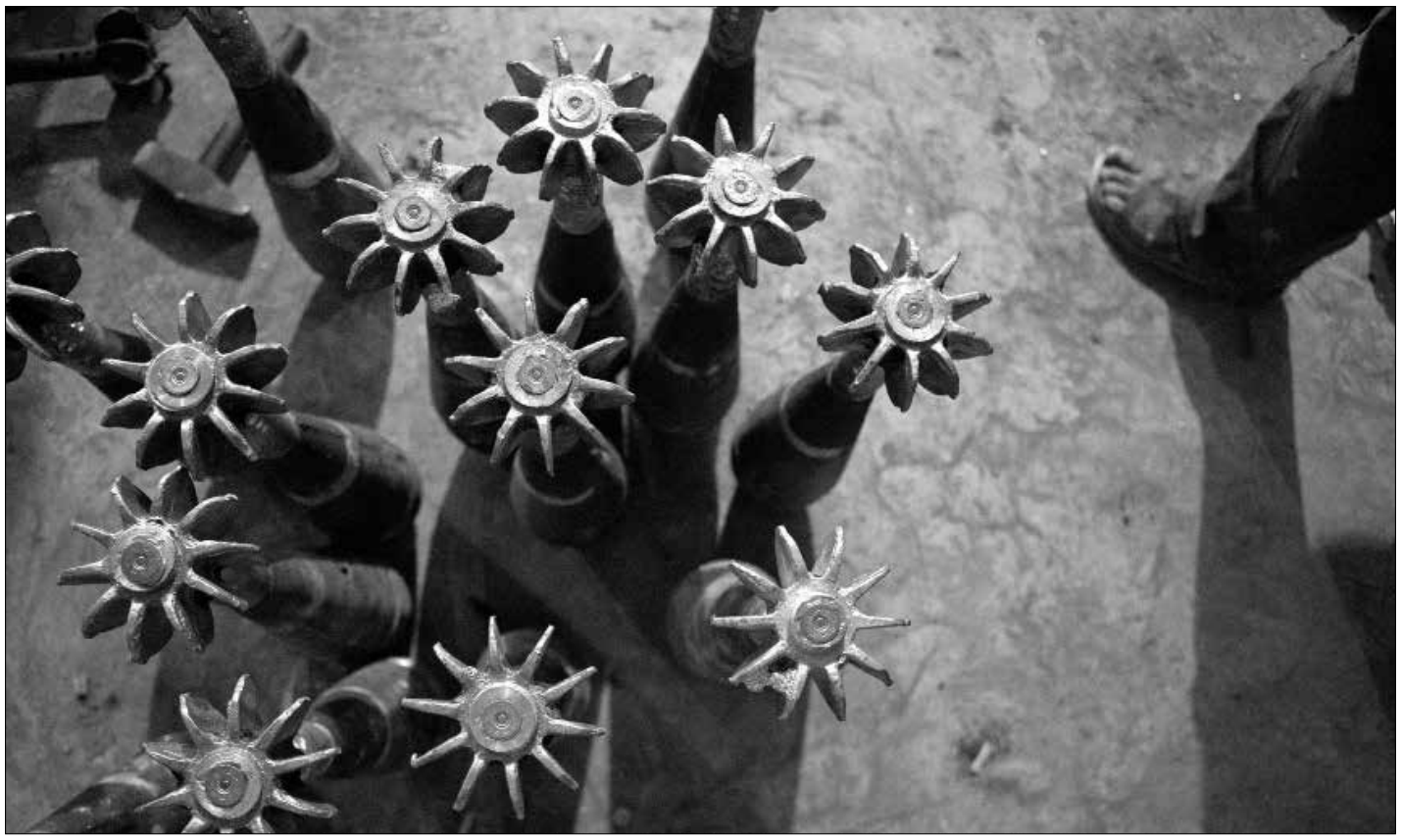

■ حازم عوض- قاسيون

ولا توجد إحصائيات رسمية أو حتى غير رسمية لما حصدته قذائف الهاون من أرواح في سورية أو دمشق وحدها، إلا أنه وبحسب احصائيات تقريبية قامت بها صحيفة «قاسيون»، فقد استشهد في دمشق ومحيطها أكثر من 25 مواطناً منذ 15\11\2013 وحتى 20\11\2013، أي خلال خمسة أيام فقط، وبلغ عدد القذائف التي سقطت في هذه المناطق ضمن هذه الأيام حوالي 105 قذائف، دون وجود عدد دقيق أو تقريبي للجرحى.

مناطق تُستهدف يومياً

وتعتبر أكثر المناطق تضرراً خلال الأسبوعين الماضيين، هي باب توما وباب شرقي والقصاع والعباسيين والزبلطاني وجرمانا ودويلعة وشارع بغداد، بالإضافة إلى مناطق متفرقة أخرى لا تشهد سقوطاً يومياً أو شبه يومي، مثل ساحة الأمويين ومحيط الجامع الأموي ومنطقة التجارة والفيحاء ووسط المدينة بشكل عام.

وطالت بعض القذائف مدارس وحافلات لنقل الطلاب، كان منها قذيفة سقطت على مدرسة «يوحنا الدمشقي» في حي القصاع، وحافلة لنقل الطلاب في باب شرقي، ما أدى إلى استشهاد 5 أطفال وإصابة 27 آخرين في 11\11\2013، في حين سقطت قذيفة أخرى على حافلة تقل معلمي مدرسة «البيزانسون» في منطقة باب شرقي في 18\11\2013 أدت إلى استشهاد إحدى المعلمات وإصابة معلمة أخرى وإلحاق خسائر مادية، لتعود القذائف في اليوم التالي 19\11\2013، حيث سقطت 5 قذائف هاون على مدرسة «زيد بن الخطاب» في منطقة العباسيين ما أسفر عن إصابة 3 معلمات.

وكانت هناك حالات سابقة لاستهداف هذه القذائف المنشآت التدريسية، ومنها حادثة كافيتيريا كلية الهندسة المعمارية في جامعة دمشق نيسان الماضي، والتي راح ضحيتها حوالي 12 طالباً وأكثر من 29 جريحاً، في حين استشهد شخص آخر بمحيط كلية الآداب بدمشق إثر سقوط عدة قذائف هاون شباط الماضي.

ولم تستثن القذائف الأماكن الدينية، حيث أصابت قذيفتا هاون في 11\11\ 2013 كنيسة «الصليب المقدس» في حي القصاع، في حين أصابت أخرى كنيسة «الكيرلس» في الحي نفسه، دون وقوع إصابات، لتتابع القاذفة سقوطها بتاريخ 19\11\2013 لتصيب أحد جدران «الجامع الأموي» وتلحق به الضرر.

مطالب بإغلاق المدارس

ورغم تكرار مشهد تساقط القذائف في دمشق ومحيطها، إلا أن ذلك لم يمنع استمرار الحياة بشكل شبه طبيعي بهذه المناطق كالذهاب للوظائف وافتتاح المحال التجارية، وذلك رغم توقف مدارس باب توما وباب شرقي لمدة أيام بعد حادثة استشهاد أطفال مدرسة «يوحنا الدمشقي»، وقبلها توقف مدارس جرمانا إثر حوادث مشابهة، إلى جانب وجود مطالب أهلية لإيقاف العملية التدريسية في ظل الظروف الراهنة.

ونتيجة الخوف الذي ينتاب سكان دمشق ومحيطها من تساقط قذائف الهاون بشكل يومي، بدأ نشطاء عبر مواقع التواصل الاجتماعي بإنشاء صفحات مختصة بالتوعية لتجنب الأضرار قدر الإمكان، إلى جانب توثيق عدد الشهداء والقذائف.

احذر ما يلي عند سقوط القذائف

وبحسب ما نشرته بعض هذه الصفحات، فإن ردة الفعل الأولية لدى الناس جميعاً بعد سماع صوت أول قذيفة تسقط بجانبهم، كانت الركض، وهذه ردة فعل طبيعية يحاول أن يبتعد فيها الإنسان عن منطقة الخطر، إلا أن المشكلة أنه قد يكون الركض باتجاه سقوط القذيفة التالية، وعلى هذا، يجب الانبطاح فوراً على الأرض بعد سماع صوت الصفير الذي يسبق ارتطام القذيفة، أو بعد سقوط أول قذيفة، مع تغطية الرقبة بالكفين المتشابكين، وبالتالي السواعد تغطي الوجه من الجنبين، والأقدام تفرد على طولها يمنة ويسرة ولا تسند بأصابع القدم تفادياً للشظايا.

بحسب احصائيات تقريبية قامت بها «قاسيون» فقد استشهد في دمشق ومحيطها أكثر من 25 مواطناً منذ 15\11\2013 وحتى 20\11\2013 أي خلال خمسة أيام فقط وبلغ عدد القذائف التي سقطت في هذه المناطق حوالي 105 قذائف دون وجود عدد دقيق أو تقريبي للجرحى

وترسل قذيفة الهاون المنفجرة شظاياها على شكل قمع «مخروط» ذروته مكان سقوط القذيفة وينتشر للأعلى بشكل «قمع»، ما يعني أن سقوط القذيفة بالقرب من الشخص المنبطح، يكون ضرره قليلاً جداً كون جسده مقترباً من الأرض، وبحسب الناشطين، فإن كان الشخص على بعد 10 أمتار من القذيفة، وكان منخفضاً إلى تحت مستوى المتر، فلن يصيبه شيء من الشظايا، فالشظايا كلها ترتفع بعد تلك المسافة إلى فوق المتر عن مستوى الأرض.

وذكر الناشطون الذين نشروا هذه النصائح والمعلومات عبر صفحة تدعى «يوميات قذيفة هاون» مع توثيقهم للإصابات والأضرار والضحايا، وأكدوا بأن «بعض الذين أصيبوا بقذائف الهاون، كانوا يركضون أو مختبؤون خلف شجرة بعد سقوط أول قذيفة، وكان على الجميع الخروج من محلاتهم التي فوق الأرض لأن الواجهات كلها زجاج والانبطاح بالطرق فوراً، إذا لم يتسن لهم الاختباء في الأقبية على وجه السرعة».

الأخطاء «القاتلة»..

ومن الأخطاء «الكارثية» التي قد يتصرف بها المواطنون لحظة سقوط قذيفة الهاون، هي الهرع للهروب من أمكنة محصنة إلى الشارع بقصد الهرب من المنطقة المستهدفة بشكل كامل، ومن هذه الأمكنة المحصنة هي الأقبية أو المحال التجارية تحت الأبنية، والتي تعتبر مكاناً آمناً إن ابتعد المرء عن الواجهات الزجاجية وانتظر لحين توقف سقوط القذائف.

وهناك من يركب بسيارته المركونة تفادياً للقذائف، علماً إن السيارة ليست آمنة كونها محاطة بالزجاج، والأفضل هو البقاء في القبو أو حتى في الشارع.

وفي الفترة الأخيرة، لوحظ عدم تساقط قذائف الهاون بشكل فرادي، وغالباً ما يتم إلحاق القذيفة الأولى بعدة قذائف أخرى في ذات المكان أو محيطه، لذلك يجب على المواطنين اتخاذ تدابير الحيطة السابقة فور سقوط أول قذيفة، وإن انفجرت القذيفة بجانب الشخص وشعر بطنين بالأذن، فيجب تناول حبة فيتامينات متعددة خلال 4 ساعات فقط من الانفجار، وذلك لمنع حصول أذى طويل الأمد، ويجب الدوام على الفيتامينات لعدة أيام بعدها.

الهاون الأعمى دليل عجز

إن استخدام الجماعات المسلحة لهذه الأداة واستهداف المناطق المدنية الآمنة كما هو واقع الحال مع الهاون دليل عجزها عن تحقيق أهدافها في المواجهة في الميدان، الأمر الذي يؤكد حقيقة طالما أكدتها وقائع الأزمة السورية وهي استحالة الحسم بالقوة العسكرية، وإن الاستمرار بهذا الخيار معناه الوحيد استمرار نزف الدماء السورية، ناهيك عن الوظيفة السياسية لمثل هذه الهمجية ونحن على أعتاب مؤتمر جنيف، حيث تشير معظم التحليلات بأن الهدف منها زيادة التوتر والتشويش على إمكانية الحل السياسي.

السويداء بلا كهرباء ولا وقود

ظن أهالي السويداء أن أزمة البنزين انتهت عندما شهدت المحافظة أسبوعاً كاملاً في هذا الشهر بلا طوابير والمحطات كلها تتوافر فيها المادة، ثم عادت الأزمة لتظهر من جديد مع طوابيرها وتناقضاتها.

■ عفيف الحسين

ومنذ أكثر من سنة تعاني محافظة السويداء وبخاصة المدينة من أزمة حادة في مادة البنزين، تكثر الطوابير الطويلة وتطول ساعات الانتظار، ومهما سألت من المسؤولين في المحافظة لن يكون لدى أي منهم جواب مقنع، ولن تجد إلا وعوداً خيَّبتها شهور السنة الماضية كلياً، والأزمة وحدها الباقية.

إنه الفساد..

أبو شادي، صاحب مكتب لسيارات الأجرة، يتكلم بيأس عن المفارقات التي يراها: «على طريق دمشق– السويداء هناك محطة محروقات اسمها مرجانة وهي تبعد مسافة 5 كلم قبل حدود المحافظة، يتوافر فيها البنزين على مدار الساعة ونادراً ما تعاني من أزمة إلا إن كان طريق دمشق– حمص مقطوعاً، فهل أن الطريق آمن من دمشق وحتى تلك المحطة، ثم يصبح الوضع خطيراً وتتقطع الطرقات حتى لا يصل البنزين إلاّ نادراً إلى السويداء؟، لا يمكن لعاقل أن يفهم كيف تتوافر المادة في دمشق وريفها وحتى حدود محافظة السويداء، ثم تختفي عندنا..!».

يعلّق أحد السائقين في المكتب: «إنه الفساد، لا يمكن لمحطات البنزين أن تسرق المادة وتحتكرها دون اقتسام الغنائم مع من هم موكلون بالرقابة في الدولة، ببساطة جهاز الدولة في السويداء مازال قوياً وأهالي المحافظة تسانده وتدعمه، والتدقيق الأمني يشمل كل مفاصل حياتنا ونحن نقبل به حفاظاً على أمننا وسلامة بلدنا، فكيف أن الجهة ذاتها التي تتحكم بكل تفاصيل المحافظة برضا الناس وقبولها، تعجز عن ضبط احتكار البنزين.. دود الخل منّه وفيه ولا يمكن إقناع أي مواطن بغير ذلك».

المعاناة شاملة

المعاناة تتوسع أكثر بعد أن بدأت الأسبوع الماضي انقطاعات التيار الكهربائي لساعات طويلة ولأيام، حيث انقطع التيّار في أكثر من منطقة من المحافظة لأكثر من 12 ساعة في اليوم الواحد، وعلا صوت أصحاب الورش والحرف في المنطقة الصناعية الذين توقف عملهم فعلياً خلال الأسبوع الماضي كاملاً، كذلك أصحاب المحال التجارية والمراكز التعليمية وخدمة الإنترنت.

والمعاناة شاملة وتتعدد جوانبها، فالأهالي والطلاب تتعقد الأزمة لديهم آخذين بعين الاعتبار صعوبات تأمين المعيشة في ظل جنون ارتفاع الأسعار وغياب الرقابة كلياً ومنذ بداية الأزمة عملياً، ومعها صعوبة تأمين مستلزمات التدفئة من مادة المازوت، والآن مشكلة الكهرباء وما تفرضه من صعوبات على الطلاب وبالتالي على أسرهم.

وجهة نظر!

أبو وسيم صاحب ورشة الخشب المتوقفة طوال الأسبوع الماضي يعلّق بذكاء: «أخشى ما أخشاه أن حادثة اعتصام طلاّب مدرسة كمال عبيد، التي تركت أثرها الإيجابي على كل أهالي المدينة وتناقلها باعتزاز ومحبة، قد أضرّت بنا، فلعل أحدهم يريد إرسال رسالة مفادها أن لا مناص من الفساد وأدوات قمعه، وأن العقاب له أشكال كثيرة فلا ترفعوا الأصوات عالياً... وإلاّ...!».

نقابة المعلمين تتطاول على حقوق أعضائها..!؟

ليس سراً أن النقابات كانت خاضعة للسلطة التنفيذية في الكثير من جوانب عملها خلال الفترة السابقة، وبالتالي فقدت دورها وفقدت ثقة من تمثلهم ومنها نقابة المعلمين التي تعد من أكبر وأهم النقابات من حيث عدد المنتسبين لها ومجال عملها في هذا القطاع الحيوي.

■ المعلمة زهرة العلي

وجاءت الأزمة منذ سنتين ونصف لتكشف مستوى عجز النقابات عن لعب دورها المستقل المناط بها، ليس بالمعنى السياسي فحسب بل حتى بالمعنى الخدمي فيما يتعلق بالخدمات التي تقدمها لأعضائها، وفي هذا السياقأصدرت نقابة المعلمين مؤخراً قراراً في جلسة مكتبها التنفيذي رقم 9 تاريخ 2013/11/12 يبلغ مجالس الوحدات النقابية والمعلمين الذين ينون الاستقالة بأنّه لن تصرف استحقاقاتهم المالية إلاّ بعد بلوغهم سن الستين اعتباراً من 2014/1/1 بحجة أنها تترك أثراً سلبياً بالغ الصعوبة على الواقع المالي للنقابة،وذلك تنفيذاً للأنظمة الداخلية الخاصة بهذه الحسابات، لتكشف بذلك مرة أخرى عجزها عن تأمين حقوق أعضائها، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو:

كيف كانت النقابة تصرف الاستحقاقات في الفترة السابقة طالما تقول إن القرار الجديد يأتي تنفيذاً للأنظمة الداخلية الخاصة،فكما هو معروف إن النظام الداخلي يتيح صرف

الاستحقاقات للمستقيل والمتقاعد حسب الاشتراك وسنوات الخدمة ولا تمنع ذلك.. اللهم إلاّ إذا كان المكتب التنفيذي قد غيّره في غفلة عن عيون الأعضاء؟

إن هذا القرار التعسفي يحتاج إلى موافقة المجلس المركزي وما زال المكتب التنفيذي يتصرف بعقلية المادة الثامنة السابقة من الدستور والتي جاء هو بموجبها وبات يمارس دور صاحب العمل بدل أن يدافع عن حقوق النقابيين، ففي الوقت الذي يجب أن تلجأ النقابة إلى الحكومة في حالة العجز الذي تتحدث عنه نجدها تتطاول على حقوق أعضائها، عكس الدور المطلوب منها تماماً وحتى ما يصرفونه من استحقاقات يجري خصم وتأجيل 50 ألفاً منها..!.

لقد أكد الكثير من المعلمين رفضهم لهذا «القرار» الذي ينال من حقوقهم الدستورية والقانونية والنقابية،وهم أحوج لهذه الاستحقاقات أكثر من السابق بسبب ظروفهم المادية وحتى الصحية فهل ينتظرون حتى ينال منهم الموت هم وأسرهم..كما يطالبون ليس بإلغائه وأن يكون المكتب التنفيذي في موقعه الصحيح بالدفاع عن حقوق المعلمين الذين طحنتهم ظروف الأزمة الحالية.

من الذاكرة

■ محمد علي طه

الوجه الكفاحي الناصع

مازالت كلماتها ترن في أذني وهي تقول:

«وما هي إلا أيام قليلة حتى جاء والده وخطبني من أبي وتمت الموافقة وتزوجت وانتقلت إلى بيت زوجي في عامودا عام 1946، ومنذ ذلك الحين ارتبطت حياتي كلياً بحياته فصار من الصعب أن أتذكر ما مضى من عمري إلا وأتذكر ذلك الزوج الرفيق عبد الأحد عبد لكي الذي كان وراء تعرفي على الفكر والعمل السياسي... على النضال... على الحزب».

هذه الكلمات للرفيقة القديمة فكرية ميرو أم يوسف. أعادتني إلى ما سبق وسجلته في أوراقي التي ضمت الكثير من أخبار الرفاق القدامى الذين أسهموا في بناء صرح حزبنا الشيوعي السوري. وكتبوا صفحات مجيدة في سجل تاريخه الحافل بالعمل والنضال لخير الشعب والوطن.

والرفيقة أم يوسف من مواليد الدرباسية عام 1929 أما الرفيق أبو يوسف فهو من مواليد عامودا عام 1919، انتسب إلى الحزب عشية جلاء المحتل الفرنسي عن أرض الوطن عام 1946 ومن ذكرياتهما المشتركة التي روتها الرفيقة فكرية:

«في عهد ديكتاتورية حسني الزعيم اعتقلنا معاً، وفي المخفر جرى تعذيبه بهمجية قرب درج المخفر، ثم دفعوه ليهوي على الدرج إلى أسفل البناء، وهو على آخر رمق، وبعد خروجي من المخفر التجأت إلى غرفة في أحد البساتين للتواري عن أنظار عناصر الأمن، لقد كان زوجي معروفاً بصلابته حيث لم يدل لأجهزة الأمن بأية معلومة رغم اعتقاله اثنتي عشرة مرة مع ما رافقها من جولات التعذيب الوحشية.

كذلك اعتقلت معه في عهد ديكتاتورية أديب الشيشكلي وقد جرى تعذيبه أمام عيني ليدلي بما يعرف من معلومات. كنت أرى ما يجري بمرارة وألم شديد، عندها قال لهم: إن تطلقوا سراح زوجتي فسوف أخبركم بما تريدون، فقالوا: وما الذي يضمن لنا أنك ستخبرنا بما لديك؟ فقال الضامن أنني بين أيديكم، فأطلقوا سراحي، وأسرعت للاختباء في مكان آمن. ولما تأكد من نجاتي من الخطر، رفض الإدلاء بأي شيء، فعادوا لتعذيبه بكل لؤم وشراسة لدرجة أنه شارف على الموت الأكيد».

ومما قالته: ورغم كل الصعاب والمحن التي تجابه وطننا والحياة السياسية فيه أتمنى أن يستعيد الحزب وجهه الكفاحي الناصع.

الرفيق جمال الدين عبدو:

العمل الحكومي لم يرتق إلى مستوى الكارثة الإنسانية

ألقى الرفيق د. جمال الدين عبدو، عضو مجلس الشعب السوري، عدة مداخلات في جلسات مجلس الشعب المنعقدة مؤخراً بتاريخ «17- 18- 19/11/2013» وبحضور الحكومة. فيما يلي مقتطفات منها:

إجابات الوفد الحكومي بعيدة عن واقع الحال

جلسة 2013/11/17: مناقشة واقع محافظة الحسكة مع اللجنة الوزارية التي قامت بزيارة المحافظة في 2013/9/11 بطلب من أعضاء مجلس الشعب ممثلي محافظة الحسكة:

بعد النقاش اتضح ما يلي:

– لم تنعكس زيارة اللجنة الوزارية إلى محافظة الحسكة إيجابياً قط.

– الحكومة وعدت ولم تنفذ شيئاً.

– اللجنة الوزارية حمّلت المسؤولية للمحافظ، بأنه ليس على قدر المسؤولية والجرأة. فما هو المقترح والحل؟

السادة الزملاء... ما حدث في الحسكة من الوضع المزري حدث أيضاً في دير الزور والرقة وحلب، ومعاناة المواطنين الإنسانية وصلت إلى حد الكارثة، أما العمل الحكومي فلم يرتق إلى مستوى الكارثة الإنسانية.

مشكلتنا لم تكن فقط مع العصابات الإرهابية وإنما بشكل أشد مع الفاسدين في المفاصل الحكومية والإدارات التي تحتفظ بمواقعها، وتؤجل المحاسبة أو يصرف مدير أو مسؤول ويؤتى بفاسد أكثر.

والحكومة في كل فترة تقوم بصرف عدد من الموظفين بتقارير كيدية من الدوائر الحكومية دون أي قرارات قضائية أو تحقيق نزيه وتحت بند محاسبة الفساد الإداري والمالي.

يبدو لي أن ذنب المحافظة المنسية «الحسكة» أنها بعيدة عن المركز ولذلك فهي بعيدة عن اهتمام الحكومة. والقضية المقلقة هي الصمت والتعتيم عن الحالة الأمنية في المحافظة، فتارةً يعتبرونها خارج سلطة الدولة، فهل هي تحت سلطة المسلحين أم أن هناك وضعاً خاصاً؟

يجب إيضاح هذه المسألة إذا كانت تحت سلطة جهة ليست محاربة من الدولة «كما فهمنا» من خلال التطرق لتحرير معبر اليعربية، فيجب تقديم كل ما تقدمه الدولة لباقي المناطق الواقعة تحت سلطتها، لذلك ضروري توضيح العلاقة مع «قوات الحماية الشعبية الكردية» في تلك المنطقة.

حصار سنة كاملة لمحافظة الحسكة، ولم تقم الحكومة بعمل شيء ملموس لفك هذا الحصار ولفتح الطريق من دير الزور إلى الحسكة «تماماً كما حاصل مع منطقة عفرين في حلب»، ويحسب السكان إن الحكومة قامت بفك ارتباط معهم ولا علاقة للحكومة بهم وتركهم لمصيرهم، ليحلوا مشاكلهم بأنفسهم وتتنصل الحكومة بذلك من أية مسؤولية أو محاسبة أو مساءلة.

في الختام لم تكن إجابات الوفد الحكومي مقنعة وشافية.

مشروع القانون الحالي لا ينسجم مع الأسباب الموجبة له

جلسة 2013/11/18: مناقشة تقرير لجنة الخدمات حول مشروع القانون الخاص بتفرغ ذوي المهن الطبية من العاملين أو المتعاقدين مع وزارة الصحة والجهات التابعة لها:

«السيد الرئيس.. بداية أنوه إلى أهمية قانون تفرغ الأطباء وضرورته، وهذا القانون يجب أن يدفعنا لقانون آخر وهو قانون الضمان الصحي.

وجاء في الأسباب الموجبة: «تقديم خدمات ذات جودة وكفاءة عالية». وجاء في النقطة الأولى للهدف المرجو من هذا القانون: «تحسين مستوى الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية».

هذا ما يتمناه كل مواطن وكل زميل في مجلس الشعب، لكن تطبيق القانون جزئياً يجعله ناقصاً، كونه سيطبق بداية على الكادر الإداري والمسؤولين مع العلم أن الكادر الإداري يمكن أن لا يكون طبياً، إذ استحدثت اختصاصات بهذه الإدارات مثلاً: اختصاص «إدارة مشافي»، ولا حاجة لتفرغ طبيب لإدارة المشفى هذا أولاً، وثانياً إن عدم تطبيق القانون على الكوادر العاملة والمعنية مباشرة بالخدمة الطبية، الذين يتعاملون مباشرة مع المريض. فإذا لم يطبق هذا القانون على هذا الكادر فلا فائدة ترجى من هذا القانون للمواطن ولا حاجة له به.

ولن يتشجع الأطباء العاملون للتفرغ والتعاقد مع المشافي والمؤسسات الصحية لأنهم لن يحصلوا على شيء من تطبيق هذا القانون، لذلك أدعو إلى عدم التصويت لمصلحة هذا القانون المجتزأ».

*ملاحظة: أحيل القانون في نهاية النقاش إلى اللجنة المختصة لإعادة دراسته وتصويبه.

مشكلتنا لم تكن فقط مع العصابات الإرهابية وإنما بشكل أشد مع الفاسدين في المفاصل الحكومية والإدارات التي تحتفظ بمواقعها وتوجل المحاسبة أو يصرف مدير أو مسؤول ويؤتى بفاسد أكثر

رد وزارة الصناعة لم يخرج عن عقلية سياسات الحكومة السابقة

جلسة 2013/11/19: مداخلة حول جواب الحكومة عن سؤال مقدم من الرفيق د. جمال عن إمكانية تصنيع «الجينز» من قطاع الدولة:

السيد الرئيس، السادة الزملاء.. يبدو أن الوزارة تفاجأت من السؤال المطروح، وبالتالي توصلت إلى جواب ما!

هل يعقل أن يكون ثمن بنطال «الجينز» في السوق المحلية 3000 ل.س، هذا ما يحتاج إليه كل شاب سوري أو شابة سورية من مهدودي الدخل، لماذا هذا السعر الخيالي؟

برأينا السبب فيما تقدم أن الدولة تركت المجال للقطاع الخاص فقط لاحتكار هذه الصناعة، ولتحقيق أرباح طائلة على حساب الشعب الكادح، والقطاع الخاص مستعدة لدفع الملايين كي لا تصنّع في معامل الدولة، وبالتالي ينخفض سعر بنطال الجينز على الأقل ضعفين أو ثلاثة أضعاف.

السادة الزملاء.. نحن بلد المنسوجات، وصناعة النسيج من أعرق الصناعات في سورية، والجينز أحد أكثر الأنسجة المطلوبة في السوق، ويتميز بالمواصفات العملية والجيدة، كما أن انخفاض سعر هذا القماش «الجينز» يساعد الورشات المنتشرة في كل أنحاء سورية، على زيادة عملها الإنتاجي، وبالتالي تشغيل الأيدي العاملة السورية وبالتالي القدرة على المنافسة في التصدير إلى الأسواق العالمية.

أثمان الأقمشة القطنية الخام التي تصنعها الدولة بخسة جداً، أما إذا صنعنا قماش الجينز فسيضاف إليها قيمة مضافة ملموسة، فهل مصلحة القطاع الخاص أهم من مصلحة القطاع العام؟

إن شركة «صباغ وشراباتي» هي الشركة الأساسية المحتكرة لهذه الصناعة في سورية، واستمرار هذا الخلل دليل على وجود فساد مستمر في الجهات المعنية لمصلحة هذه الشركات المحتكرة. إن هذا الرد من وزارة الصناعة رد عام، ولم يضع الأصبع على الجرح ولم يخرج عن عقلية سياسات الحكومة السابقة.

أطلب من الزملاء إحالتها إلى اللجنة المختصة.

■ ملاحظة: وبعد جواب السيد وزير الصناعة بأهمية هذا الموضوع وأن هناك دراسة للجدوى الاقتصادية وسيصار إلى العمل عليها فور الانتهاء من الأزمة، اكتفى الرفيق د. جمال الدين عبدو بالرد.

توضيح من أمانة اللاذقية للثوابت الوطنية

وصلنا توضيح من المكتب الإعلامي في «أمانة اللاذقية للثوابت الوطنية» موقع باسم السيدة «منال زوان» رئيسة اللجنة الإعلامية على مقال منشور في صحيفة «قاسيون»- العدد 627 تحت عنوان «أمانة الثوابت الوطنية في اللاذقية تقيم الملتقى الرابع في طرطوس»، وعملاً بحق الرد ننشر نص التوضيح المذكور أعلاه. وفيما يلي مضمونه:

المكتب الإعلامي في الأمانة يود أن يصحح الأخطاء الواردة في المقال المنشور في جريدة «قاسيون» العدد 627 الأحد 10 تشرين الثاني 2013:

ورد في العنوان أمانة الثوابت الوطنية في اللاذقية بينما الأسم الصحيح أمانة اللاذقية للثوابت الوطنية.

ورد أن الثوابت «تمثل 13 حزباً» بينما الأمانة تمثل مجموعة متنوعة من المواطنين ذوي التوجهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في محافظة اللاذقية ومناطقها، وتمارس نشاطها داخل أراضي الجمهورية العربية السورية وخارجها مؤمنة بدورها الفعال في بناء سورية المتجددة.

ما تم ذكره في الندوة أن الأمانة تعمل ضمن ثوابت وطنية وردت في البيان التأسيسي للأمانة ضمن ثلاثة عشر بنداً تمثل النقاط التوافقية بين الأحزاب والأفراد والمؤسسين وليس عدد الأحزاب. كما تم إغفال مقام رئاسة الجمهورية من رموز السيادة الوطنية كما وردت في البيان التأسيسي.

تؤكد الأمانة أن عريفة الحفل مسؤولة عن رأيها الشخصي فيما طرحته، في حين نوه رئيس الأمانة الدكتور حسام الدين خلاصي عن ذلك ووضح موقف الأمانة من ذلك فوراً. كما نوه د. خلاصي موقف الأمانة التوافقي بين الأحزاب هذا مالم يأت على ذكره المقال. وأن الأمانة لا تشهر بحزب ولا تسوق لحزب بعينه.

كما ورد خطأ في بعض أسماء مجلس الأمانة: «لميانكا ماضية»، «مرود مخلوف».

الأنسة بيانكا ماضية مسؤولة اللجنة الثقافية والدكتور مرود محفوض مسؤول لجنة الشباب والتدريب والتأهيل والأستاذ أسامة البيرق مسؤول اللجنة الاجتماعية وليس «مسؤول اجتماع».

أمانة اللاذقية للثوابت الوطنية تشكر جريدة «قاسيون» للسماح لها بحق الرد على المقال الذي ورد في العدد السابق ولنعمل معاً على تكريس هذه الثقافة في مختلف المجالات.

■ رئيسة اللجنة الإعلامية
منال زوان

تعقيب المحرر

بالنسبة لعنوان المقالة واسم الأمانة فلا نجد هذا الفرق الجوهري في طرح الاسم وهذا شيء شكلي لا خلاف عليه..

وحول الموضوع بأن «أمانة الثوابت تمثل 13 حزباً» فهذا ورد على لسان د. حسام خلاصي في تقديمه للندوة المذكورة. بالإضافة لوجود شخصيات وطنية متنوعة.. ولم يأت ذلك من تخمينات شخصية لدينا والدليل كلامكم بأنكم تمثلون موقفاً وطنياً توافقياً بين مجموعة من الأحزاب والشخصيات الوطنية.

أما حول موقف الأمانة من التشهير أو التسويق لحزب بعينه، فالمقالة لم تذكر ذلك نهائياً بينما نحن نقول بكل صدق وأمانة أن رئاسة الأمانة كانت منطقية وحيادية وواقعية. وأن الكلام الذي ذكرناه في المقالة يخص عريفة الملتقى حصراً ولم نعن به رئاسة الأمانة نهائياً لا بل على العكس عبرنا عن توافق كبير في أغلب توجهاتهم وتوجهات حزب الإرادة الشعبية.

أما حول الأخطاء في الأسماء الذي حصل مع مرود محفوض و بيانكا ماضية فهي أخطاء مطبعية نعتذر عنه، فهي غير مقصودة.

أما عدم ذكر اسم رئيسة اللجنة الإعلامية منال زوان فقد سقط سهواً ولم يكن مقصود بتاتاً ولهذا اقتضى التنويه.

«البالي».. أيضاً غالي

■ نوار المير علي

أكوام من الملابس على أرصفة الشوارع، والكثير من النسوة يبحثن عما هو مناسب منها، وبعد أن كان سوق «البالة» حكراً على مناطق معينة من دمشق انتشر فيما تبقى من شوارع «آمنة» في هذه المدينة.

يعتقد البعض أن انتشار الملابس المستعملة وغيرها من البسطات يعد تلوثاً بصرياً للمدينة، بل ومظهراً غير حضاري، لكن يعتقد آخرون أن في مناطق أخرى تلوثاً غير بصري بل ربما إنساني، أي «ما وقفت عليهن».

لكن وبالنظر إلى ارتفاع أسعار الملابس الجنوني- كما كل السلع الأخرى- يجد المواطنون في «البالة» الحل الأفضل.

تبحث وتبحث، وتتفحصها قطعة وراء الأخرى، لكنك ستعثر على ضالتك المنشودة أخيراً، قطعة مناسبة وبسعر مقبول يحتمله جيبك المثقوب، تقيك برد الشتاء وحر الصيف، وإذا كان «حظك حلو» تتعثر بماركة عالمية تتفاخر بلبسها.

يراودني سؤال حول مصدر كل هذه الكميات الهائلة التي تدفقت على الأرصفة، هل هي أوروبية فعلاً؟ أم أنها غنائم حرب كما يسميها المتحاربون؟ أي مسروقات من مناطق سورية مختلفة، بل يخيل لي أحياناً أن تجد امرأة تنقب فيها قطعة من ملابسها، ولكم أن تتصوروا حينها كيف سيكون الموقف؟!

وان كانت ألبسة أوروبية مستعملة حقاً فهل نرتدي الملابس التي لم يرغبوا بها مجدداً؟ ونكون سعداء بها، سعداء بكل ما يأتي إلينا من الغرب حتى لو كانت ملابسه التي تخلى عنها؟

لكنها في النهاية هي الملابس الأنسب سعراً في ظل الوضع الاقتصادي المتدهور الذي يعيشه المواطن السوري رغم أنها غالية، فتجد سعر الحذاء يتراوح بين 1000 و6000 ليرة وهو أعلى في حدوده العليا من أسعار الجديد مع ملاحظة الفارق في الجودة بين الأوربي المستعمل والوطني أو الصيني الجديد.

والأمر نفسه يمكن أن يقال بالنسبة لأسعار الألبسة، لكنها تبقى ملاذاً لمواطن تطحنه الحرب والغلاء والنزوح والهم والنكد..

لا يموت حق

المحامي سالم كلاس

الحق في محاكمة عادلة

لطالما كانت فكرة العدالة هي الشغل الشاغل للإنسان فهي قيمة خلقية وتعتبر من أهم الغايات التي يسعى إليها لتحقيق حياة هادئة، لأن العدالة قديماً كانت تؤخذ بالقوة، ولكن مع تطور الفكر الإنساني أنشئت جهات تُعنى بتكريس العدالة بين أفراد المجتمع، وبما أن مفهوم العدالة أوسع من مفهوم القانون بالتالي يصبح لزاماً تطبيقها سواء وجد القانون أم لا، فهي مرآة التحضر والرقي الإنساني، ومن هنا يمكن القول بأن لكل متهم الحق في محاكمة عادلة، وبتعبير «محاكمة» يتبادر إلى الذهن مباشرة في هذه الحالة أننا أمام جهة جزائية فالمحاكمة تبتعد شيئاً فشيئاً عن حرية التقاضي وحرية اللجوء إلى القضاء التي غالباً ما تكون أمام جهة مدنية. أي أن مثول الشخص أمام المحكمة لا يكون طواعية، ولا يكون بمحض إرادته، بل بوسائل إلزامية يُدفع بواسطتها دفعاً إلى ذلك لارتكابه فعلاً يجرمه القانون.

وعلى ذلك وضع المجتمع الدولي مجموعة متنوعة ومتكاملة من النصوص الإلزامية وأقول الإلزامية على الدول تضمن هذه النصوص المعايير الضرورية لضمان المحاكمة العادلة بهدف حماية المتهم.فالهدف يظل دائما أن يتمتع الإنسان بضمانات معينة سواء قبل المحاكمة أو أثناءها أو بعد المحاكمة، وعليه فإن التشريع الجزائي لأي دولة يجب أن يحترم ويُدخل هذه المعايير في حسابه، وهنا يمكنني القول بأن المحاكمة العادلة التي تحترم المعايير الدولية التي نص عليها قانون حقوق الإنسان هي دليل على صحة النظام القضائي الجنائي «في بلد ما» وعدم تطبيق تلك المعايير هو دليل ظلم النظام القضائي الجنائي «في بلد ما» ودليل صارخ لانتهاك حقوق الإنسان « في هذا البلد الما» ومن هذه المعايير للتذكير فقط ،العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1969 –اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية وغير الإنسانية 1984– اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة1981– اتفاقيات جنيف الأربع الخاصة بالنزاع المسلح1949– اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري1969– اتفاقية حقوق الطفل 1990، وعلى ما أعتقد أن سورية، وأرجو أن لا أكون مخطئاً، قد وقعت على معظم هذه الاتفاقيات الدولية التي تضمن الحق في محاكمة عادلة للمتهم، وتضمن حقوق الإنسان. وبالختام إن الدولة التي تحترم الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان وخصوصاً الماسة بالحرية الشخصية، وتلتزم بما ورد فيها، وتقوم على المواءمة بين تشريعاتها الداخلية وتلك الاتفاقيات، وخاصة فيما يتعلق بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة هي التي تستحق أن تكون دولة التقدم والديمقراطية وسيادة القانون .

مقولات سياسية.. خلف الموازنة الحكومية

■ إعداد محرر الشؤون الاقتصادية

"تناقش" الآن الموازنة التقديرية لعام 2014 في مجلس الشعب، وتنتظر الإقرار لتوزع اعتماداتها المتواضعة في هذا العام وتبدأ بتحصيل إيراداتها الإجمالية المقدرة بـ 865 مليار ل.س وزيادة بنسبة 36,6% عن موارد موازنة عام 2013 أي الـ 633 مليار ل.س.. ناقشت قاسيون في عددها السابق رقم "628" جانب النفقات في موازنة عام 2014 والتي أسميناها موازنة تقشفية والتي انخفضت مخصصاتها الحقيقية بنسبة 100% إذا ما أخذنا تراجع القدرة الشرائية لليرة السورية مقاساً بتغيرات سعر الصرف خلال عام 2013..

تراجعت مخصصات دعم المحروقات بنسبة 60% ، وبتقديرات قيمة الليرة تراجعت 80%، بينما لم يشهد أي بند زيادة فعلية، وتراجع الحجم الحقيقي للنفقات العامة إذا ما قيس بقدرة هذه الاعتمادات على تلبية الاحتياجات مع تراجع قيمة الليرة يترافق أيضاً بتراجع الإيرادات العامة المتوقعة من حيث القيمة الحقيقية.. والذي يعكس خطراً حقيقياً على التراجع الكبير في الموارد الحكومية في عامي الأزمة، هذا الخطر الذي لا ينعكس جدياً في البيان المالي للحكومة التي على ما يبدو يسودها منطق «التراخي بانتظار موارد الخارج بعد التسوية»..

تقديرات في القيمة الحقيقية للإيرادات العامة للحكومة..

بأخذنا سعر صرف الليرة السورية كمؤشر فقط على تراجع قيمة الليرة، وبالتالي تراجع قدرتها الشرائية فإننا نستطيع أن نقارن بشكل تقديري مستوى تدهور القيمة الفعلية للموارد الحكومية خلال عامي الأزمة بالمقارنة مع الأعوام السابقة..

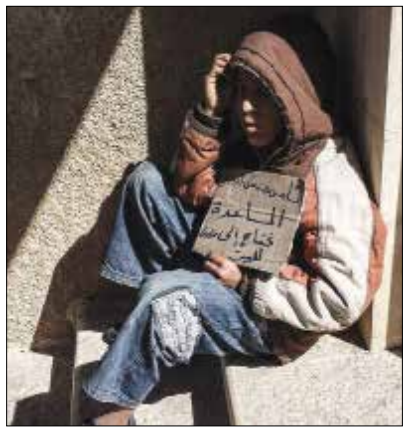

سعر الصرف		
2011-11	2012-11	2013-11
50 ل.س/$	75 ل.س/$	150 ل.س/$

انخفاض قيمة الليرة 200%

موازنة	2011	2013	2014
سعر الصرف ل.س/$	50	75	150
الإيرادات مليار $	17	8.4	5.7

انخفضت الإيرادات الحكومية بين إيرادات 2011 وإيرادات 2014 التقديرية بنسبة 66%

لا ترد هذه التقديرات في الموازنات الحكومية التي تعلن بأن إيرادتها التقديرية بين عامي 2013–2014 قد ارتفعت بنسبة 36,6%، دون أن تقدر القيم الحقيقية التي تشير إلى تراجع في قيمة هذه الموارد بين العامين بمقدار 32%.

إن عدم قراءة الحكومة لمواردها ولمستوى إنفاقها من باب القوة الشرائية لليرة السورية هو تغافل عن الحقائق، وهو إشارة على المنطق الشكلي الذي يسود الموازنة لعام 2014، والذي لا يرى في جانب الموارد إلا نقطة واحدة يتغنى بها.. هي ما حصلته الحكومة من فروقات أسعار المحروقات!!

ثلاثة موارد «سياسية» .. في موازنة الحكومة الشكلية

قراءة أرقام الايرادات الحكومية المتوقعة في موازنة 2014 تعطي دلائل إضافية على سيادة نهج شديد الانحياز في السياسة الاقتصادية نحو الأقوياء/الأغنياء/المحتكرين/أصحاب الربح/ الفاسدين .. إلخ، وضد المستضعفين/ الفقراء/ المسلوبين/ أصحاب الأجر.. إلخ، لتشير بأن الأزمة الوطنية الحالية كانت فرصة لزيادة هذا الانحياز بشكل مطلق لتتحول الموازنة الحكومية لعام 2014 بكل رقم من أرقامها إلى دليل فعال، ونطرح هنا ثلاثة من أهمها..

ضرائب «أجور» ثابتة.. «ربح» متراجعة

	الإيرادات المتوقعة	التغير عن 2013
الضرائب المباشرة	مليار ل.س	«-41%»

إن تقدير الإيـرادات الضريبية بهذا المستوى من الانخفاض يشير إلى أن الحكومة لا تقرأ تغيرات الوضع الاقتصادي، الذي من المفترض أن يسمح بزيادة تحصيلاتها الضريبية، ولا تنوي أن تعدل من ضريبة الدخل المقطوع التي تسمح للتجار تحديداً بالتهرب الضريبي المشروع.. فرقم الضرائب المباشرة الذي يبلغ 53 مليار ل.س يحوي رقماً متزايداً وحيداً مضموناً هو ضريبة دخل الرواتب والأجور التي كانت الضريبة الوحيدة التي تتسم بالثبات عموماً، ولم تتراجع جدياً خلال الأزمة والتي سيرتفع رقمها مع الزيادة في الأجور.. وبافتراض أنها ستبقى بحدود 11–12 مليار ل.س فإنها تشكل نسبة 20% من الضرائب المباشرة، بينما كانت تقديرات رقم ضريبة دخل المهن والحرف التجارية وغير التجارية التي تشمل ضرائب الأرباح لجميع النشاطات الاقتصادية 77 مليار ل.س في عام 2013، بتراجع 35% عن 2012..!!

فالجانب الأول للسياسة الاقتصادية المنحازة تظهره إيرادات الضرائب، وهو ما سنسميه «الجانب السياسي الأول» لإيرادات الموازنة فالحكومة لن تزيد إيرادات الضرائب على الأرباح على الثروات على الاحتكار ولن تسعى لتغيير جدي في الضريبة في مواجهة التراجع الكبير في الموارد، وستحصل على إيراداتها من ضريبة الدخل على الرواتب والأجور ثابتة أو مرتفعة..

فروق الأسعار.. فخر الإيرادات الحكومية!!

	الإيرادات المتوقعة	التغير عن 2013
فروقات الأسعار	مليار ل.س	+ 1852%

ورد في البيان المالي للموازنة : «تعزى الزيادة في إجمالي الإيرادات الجارية المقدرة، إلى الزيادة في فروقات الأسعار المقدرة من 9,5 مليار ل.س في موازنة عام 2013 إلى 185,5 مليار ل.س.. ويعود ذلك إلى زيادة أسعار المشتقات النفطية «البنزين والمـازوت» خـلال عـام 2013 للحد من الهدر في الموارد واعتبارها إيراداً للخزينة»..

بالتالي فإن الحكومة تعلن بأن أهم موضع لإيراداتها هو ما تتوقع تحصيله من «بيعها» للمحروقات والبنزين والمازوت فقط، وهذا ما يفسر التخفيض الحكومي الكبير لقيمة دعم المحروقات بنسبة 60%، أي أن الحكومة إما تخطط لرفع جديد لأسعار المحروقات، أو أن تقديراتها المعلنة لكلفة استيراد اللتير هي أكثر بكثير من الواقع.. وبهذا تنتقل المحروقات من مادة مدعومة وعبء إلى أكثر موارد الحكومة نمواً..!! وربما تكون هذه المقولة التي تريد الحكومة أن تقولها من موازنتها دعماً للاتجاه الذي كان يسعى دائماً لتحرير أسعار المحروقات، متذرعاً بالعجز.. وهو ما سنعود إليه في دراسة لاحقة، ونكمل هنا قراءة أرقام الإيرادات المقدرة لعام 2014..

«الجانب السياسي الثاني» لإيرادات الموازنة هو إعلان الحكومة أن الثقل الرئيسي لنمو الموارد الحكومية سيكون من جيوب المواطنين ومن حقوقهم السابقة..

ثبات الإيرادات.. من شركات الاتصالات

	الإيرادات المتوقعة	التغير عن 2013
حق الدولة في شركات عقود الخدمات «الخليوي»	40,3 مليار ل.س	+ 0,8%

تقدر الحكومة ثبات إيراداتها من حقوقها في شركات الاتصالات، والتي من المفترض أن تشكل حصة الدولة منها نسبة 50% في حال مدد العقد خلال عام 2014، أي أن الموازنة تفترض ثبات إيرادات الشركتين خلال العام الحالي مع العلم أن إيراداتهما لم تتراجع خلال عامي الأزمة الماضيين، وأن ذريعة سعر الصرف انتهت فعاليتها مع تراجع سعر الصرف نسبياً إلى 150 ل.س/$ مقابل وصوله إلى 200ل– 300 ل.س/$ خلال العام الحالي.. وهذه الذريعة هي التي سمحت للشركتين برفع أسعار خدماتهما بمتوسط 45% والتي قدرنا إيراداتها للشركتين بالحد الوسطي 130 مليار ل.س، بالتالي فإن زيادة الإيـرادات محسومة فلماذا تقديرات الحكومة ثابتة؟!

يضاف إلى ذلك أن هذا التقدير يعني أن الجدل المطروح حول وضع الشركتين أي مصير عقودهما التمديد أم استعادة الدولة لأملاكها وإنهاء العقد، أم ترخيص الشركتين أي خصخصتهما بالكامل يميل نحو تمديد عقود الشركتين ولكن بحصة أقل للدولة!! مع العلم أن تقديرنا لموارد الحكومة من استعادة قطاع الاتصالات بأكمله وإنهاء العقود تبلغ 400 مليار ل.س تتجه نحو الزيادة..

ليكون «الجانب السياسي الثالث» لإيرادات الموازنة هو إيرادات الاتصالات التي تشير إلى أن الحكومة لا تنوي تحصيل إيرادات من هذا القطاع السيادي الرابح التي تحصل على أرباح صافية قدرت خلال سبعة أعوام من عمل الشركتين بحوالي 175 مليار ل.س..

الدين الأمريكي.. تسويف وليس حلاً

تهدد أزمة الدين العام الولايات المتحدة الأمريكية بالإفلاس، وإن خرج الكونغرس الأمريكي بتوافق على رفع سقف الدين لتفادي إعلان الإفلاس فهذا لا يعني حل الأزمة، وإنما تأجيلها، فالقضية أعمق من ذلك وتتعدى حتى الحديث عن الجوانب النقدية والمالية في هذا الموضوع، ولكن سنضيء في هذه المقالة قدر الإمكان على بعض الجوانب الاقتصادية والمالية والنقدية لأزمة الدين العام الأمريكي التي تعتبر التجسد الحالي لأزمة الرأسمال العالمي في مركزها الولايات المتحدة الأمريكية وفي القطاع المالي الأكثر تضخماً ونمواً.
وصل الدين العام لمستويات قياسية، فقد بلغ حجمه، وفقاً لمكتب الدين العام التابع لوزارة الخزانة الأمريكية حتى 7-10-2013: 16,7 تريليون دولار أمريكي.

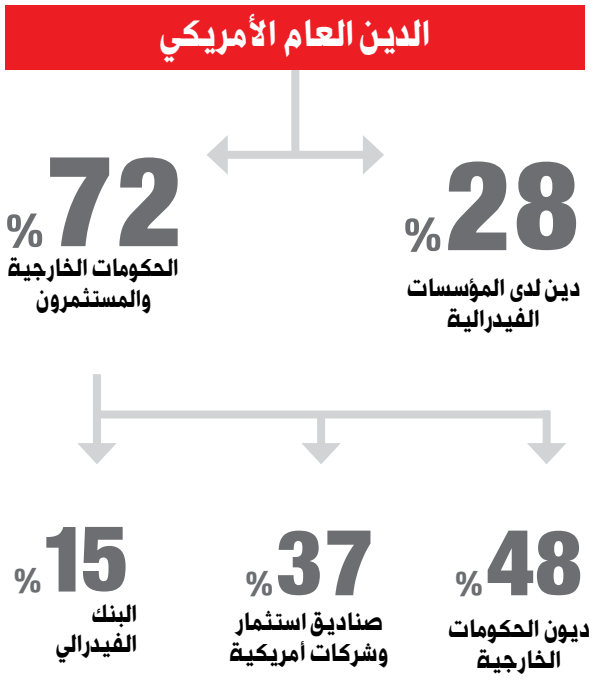

■ قاسيون

مفهوم الدين العام

بداية علينا توضيح مفهوم الدين العام وهو دين الحكومة الأمريكية على مجموعة الدائنين الذين يتوزعون بين المؤسسات الفيدرالية، والمستثمرين والحكومات الخارجية.

وفق تصنيف وزارة الخزانة الأمريكية يتوزع الدائنون للحكومة الأمريكية وفق التالي:

1- دين لدى المؤسسات الفيدرالية الأمريكية «Intragovernmental debt holdings»:

يشمل 230 مؤسسة فيدرالية، وزارات وصناديق ضمان اجتماعي وغيرها:
إجمالي دينها المستحق على الحكومة : 4,829 تريليون $- بنسبة: 28%.

2- الدين الذي يملكه العامة «الحكومات الخارجية والمستثمرون» Debt Held by the Public:

يشمل العديد من الجهات أهمها:

- المستثمرون الأجانب «مستثمرون وحكومات خارجية» 48%
- البنك الفيدرالي 15%

ديونها المستحقة على الحكومة: 11,918 تريليون $- بنسبة 72%

تبلغ ديون الحكومات الخارجية من الدين الأمريكي نسبة 48% من الدين العام الخارجي أي حوالي 5,5 تريليون $ توزع وفق التالي:

- الصين 22%: بمقدار 1,277 تريليون $.
- اليابان 20 %: بمقدار 1,135 تريليون $

يوزع الباقي بين مجموعة من الدول نستعرض العشر الأوائل منها والتي تشكل نسبة 72% من الدين الخارجي.

الدولة	حجم الدين تريليون $
الصين	1,277,3
اليابان	1,135,4
المراكز المصرفية في الكاريبي	287,7
دول مصدري النفط	257,7
البرازيل	256,4
سويسرا	185,8
تايوان	178,2
بلجيكا	167,7
المملكة المتحدة	156,9
لكسمبورغ	146,8

تعكس هذه الخريطة للدين العام مدى عالمية الأزمة، ومدى الآثار المترتبة على عجز الولايات المتحدة عن السداد، مما يعني أن المشكلة ستتجاوز البعد النقدي والمالي وستغوص في صلب الوضع الاقتصادي، فالعجز عن السداد يعني انخفاضاً سريعاً في سعر الدولار، ويعني أيضاً ارتفاعاً هائلاً لأسعار النفط المُدخل الرئيس في عملية الإنتاج، بالإضافة إلى الشبكة الكبيرة من المصارف ومراكز التمويل العالمية التي تتعامل بسندات الخزينة الأمريكية التي سينعكس فشلها على الوضع المالي والثقة بكافة المشتقات المالية الصادرة عن الولايات المتحدة الأمريكية وبنوكها الكبرى.. وما يحمله كل هذا من ارتباط عميق مع الإنتاج الاقتصادي العالمي، والتجارة الدولية.

الإنفاق... استمرارية العجز والدين

يبين الشكل التالي نمو النفقات والإيرادات في الولايات المتحدة الأمريكية خلال خمس سنوات:

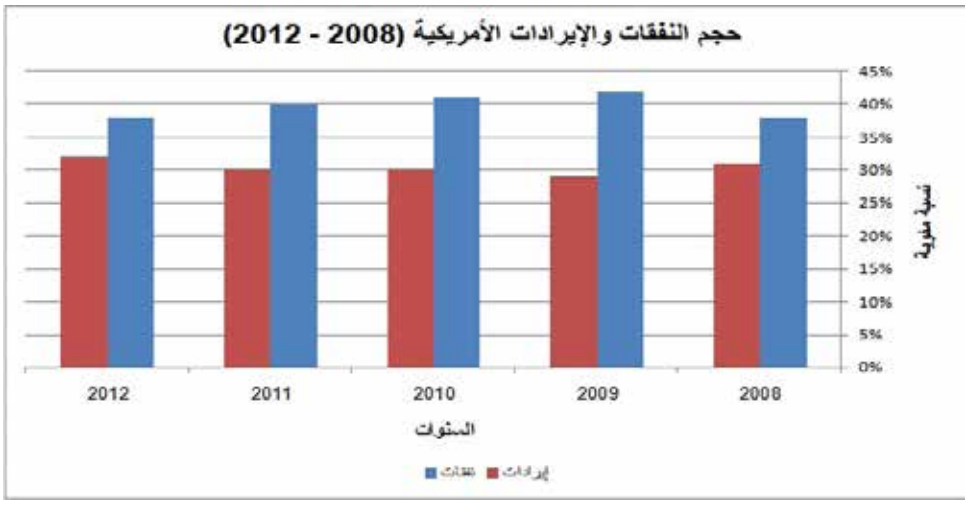

نمت نفقات الولايات المتحدة بشكل متسارع خلال العقد الماضي ففي عام 2000 شكلت النفقات نسبة: 32% من الناتج المحلي وارتفعت إلى 38% في عام 2008.

تراجعت إيرادات الحكومة المتأتية من الضرائب حيث شكلت في عام 2000: 34% من الناتج الإجمالي، لتهبط إلى نسبة 31% من الناتج في عام 2008.

خلال عقدين من الزمن تقريباً منذ عام 1980 وصولاً إلى عام 2007 كانت النفقات تزيد على الإيرادات بمعدل نقطتين تقريباً، وفي السنوات الأخيرة وتحديداً منذ عام 2008 وصولاً إلى عام 2013 نمت النفقات بشكل متزايد، بينما حافظت الإيرادات الحكومية على مستوى ثابت ليصبح الفارق بين الإيرادات والنفقات أكثر من ست نقاط، مما خلق عجزاً مزمنا تراكم على شكل الدين العام.

الدين العام والنمو

- يشكل الدين العام نسبة 107% من الناتج المحلي لعام 2013، مخالفاً المؤشرات العالمية التي تقول بأن الدين العام ينبغي أن لا يتجاوز 60% من الناتج المحلي.
- خلال العقد الماضي نما الدين العام بنسبة 81%، بينما نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 18%.

عملت الولايات المتحدة الأمريكية خلال العقود الماضية على توسيع حجم الدين العام، كنتيجة للتضخم الكبير في نفقاتها، مقابل تراجع تدريجي في الإيرادات، النفقات التي تركزت على الإنفاق العسكري، كانت تهدف إلى تحقيق معادلة السلاح يحمي المال، والمال ينفق على السلاح، حيث اعتمدت الولايات المتحدة في إنفاقها العسكري على كتلة متضخمة من الدولارات المطبوعة بلا رقيب، بالإضافة إلى اعتمادها على هيمنتها العسكرية لفرض قوة الدولار بالسيطرة على مصادر الطاقة، وتدهور طرفي المعادلة، أي عدم تمكن السلاح من السيطرة التامة على الموارد مقابل التراجع التدريجي لنفوذ الدولار وحصته من التجارة الدولية أمام العملات الأخرى، أصبحت تلغي فعالية طرفي المعادلة ليتراجع وزن الدولار مع عدم قدرة السلاح الأمريكي على تحقيق مستوى الهيمنة المطلوب.

فريق لإنقاذ الصناعة.. والتعويل على «الوعي الحكومي»!!

■ إعداد أروى المصفي

يحظى القطاع الصناعي في الوقت الحالي بفرصة لانتشاله من مستنقع أزمته المركبة، وذلك كونه القطاع الأقدر على إعادة التوازن بشكل ما إلى الاقتصاد السوري في حال توفرت له العناية والإمكانيات اللازمة.

وتعتبر أزمة القطاع الصناعي ممتدة من مرحلة ما قبل الأزمة الحالية لسورية، ومتعلقة بداية بطبيعة الصناعات السورية، في الوقت الذي أدت فيه السياسات الاقتصادية السابقة وعصر الانفتاح الاقتصادي والتجاري إلى تعقيد حال هذا القطاع مع تركه بلا حماية ودعم في مواجهة المستوردات الكثيرة والأقل تكلفة، أما الأحداث الأخيرة الحاصلة في البلاد فكان أثرها الأكثر دماراً من الناحية المادية والمعنوية مع تهدم وحرق وسرقة معامل ومصانع بأكملها، وانتقال بعض آخر منها إلى خارج الحدود بحثاً عن ظروف إنتاج أكثر أماناً.

في سياق بحث واقع الصناعة خلال الأزمة ومستقبلها بعدها، قدم برنامج التطوير والتحديث الصناعي وثيقة عمل لتأهيل وتحديث الصناعة في سورية للمرحلة الحالية ومرحلة ما بعد الأزمة ضمن ورشة عمل بحضور جهات متعددة ذات صلة.. قاسيون استطلعت حول عمل الفريق: تقديراته ومقترحاته..

الهدف: إحياء 1000 منشأة صناعية خلال 3 سنوات

لم يتم حتى الآن الانتهاء من حصر الخسائر النهائية للقطاع الصناعي نتيجة الأزمة ، لعدة أسباب، منها استمرار الأزمة والأعمال المسلحة، وبالتالي عدم تمكن الجهات المعنية العامة والخاصة من الوصول إلى عدد غير قليل من المنشآت الصناعية وحصر الأضرار التي لحقت بها ، ولذلك فإن خسائر القطاع الصناعي المعلنة حاليا نتيجة هذه الأزمة هي أرقام أولية معرضة للزيادة على الأرجح مع استمرار العنف والدمار والتوقف..

منذ سبعة أشهر فريق عمل من الصناعيين والجهات المتعلقة بالشأن الصناعي يدرس واقع القطاع الصناعي خلال الأزمة، والحلول لما بعدها..

الخطة افترضت «عودة الأمان»

التقت «قاسيون» المنسق الوطني لبرنامج التطوير والتحديث الصناعي فؤاد اللحام للاطلاع على تفاصيل الوثيقة المقدمة والحلول المقترحة لمعالجة مشاكل الصناعة السورية.

وقال فؤاد اللحام إن «فريق العمل أعد على مدى سبعة أشهر وثيقة نوقشت داخلياً ومن ثم تم عقد ورشة عمل للاستفادة من الجهات المعنية، من وزارة الصناعة وغرف صناعة وهيئة تنمية صادرات وغرف تجارة ونقل واقتصاد وبحوث علمية وبرنامج الجودة والجمارك وغيرهم».

وأضاف اللحام إن « الافتراض الأساسي الذي تم بناء البرنامج عليه، هو وقف المعارك والتدمير والتوصل لتوافق وطني مدعوم بتوافق خارجي يؤدي إلى حل سلمي للأزمة يتوافق عليه الجميع يؤدي لدولة ديمقراطية تعددية، وذلك رغم علمنا بأن احتمالات نهاية الأزمة متعددة».

للحل مرحلتان مترابطتان

وأوضح اللحام أن «البرنامج يتضمن مرحلتين، مرحلة حالية ومرحلة ما بعد الأزمة، وهاتان المرحلتان مترابطتان، وأكدنا في المرحلة الحالية على موضوع المواقع البديلة للمعامل وتسهيل وصول البضائع والمنتجات وتأجيل الرسوم والالتزامات المالية المستحقة على الصناعيين فيما يتعلق بالقروض والتأمينات وذلك لجعل عملية الإنتاج تدور، فالأولوية حالياً لاستمرار الإنتاج في حال قدرة أي معمل على نقل جزء من آلاته ومعمله وذلك لنخفف من عبء البطالة ونلبي حاجة السوق».

وتابع اللحام «توجد مناطق دمرت وكانت مخالفات، فيجب عند إعادة بنائها عدم إعادتها لوضعها السابق بل بنائها بشكل منظم وإقناع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالتعاون وإقامة مجمعات صناعية قادرة على العمل على مرأى من أعين المسؤولين والجهات الحكومية لتأمين الشفافية والمعلومات الصحيحة وتحصيل الضرائب بطريقة مناسبة، وبالتالي مساعدة الصناعيين على الخروج من الظل بعد أن جعلتهم التعقيدات الإدارية يتوارون خلف الأضواء»، لافتاً إلى «الخسارة الكبيرة في الزبائن والأسواق للصناعة السورية».

وفيما يتعلق بمرحلة ما بعد الأزمة، بين اللحام أنه «تم تحديد عدد من الشركات «ألف شركة» لتحديثها خلال مرحلة 3 سنوات، هذه الشركات تم اختيارها من بين الشركات التي تحتاج إلى دفع وجهد ما لتنطلق، أما الشركات المدمرة كليا فبحاجة لوقت أطول وجهد اكبر، وهي مرحلة لاحقة، على أن يتم خلال السنة الأولى تحديث 200 شركة، وفي السنة الثانية 400 شركة ، ومثلها في السنة الثالثة».

التكاليف محاصصة مع الحكومة

وعن الكلفة الإجمالية المقدرة لتحديث ألف شركة، قال اللحام «قدرنا الكلفة الإجمالية لتحديث ألف شركة بـ6 مليارات ليرة، وهي التكاليف التي ستتحملها الحكومة وتشكل 70% من مجمل تكاليف التحديث، بينما تبقى نسبة 30% من التكاليف ملقاة على عاتق الشركات ذاتها».

وحول إمكانية تطبيق البرنامج المقترح، أورد المنسق الوطني للبرنامج أن «المرحلة الثانية من برنامج تطوير وتحديث الصناعة في سورية تنتهي مع نهاية شهر تشرين الثاني الحالي، والقرار بيد الحكومة السورية لإقرار مرحلة ثالثة واستمرار عمل البرنامج، لذلك لا توجد معلومات لدى فريق العمل عن مدى جدية الحكومة في الأخذ بالوثيقة المقترحة أو حول الآلية الكفيلة بتنفيذها، إلا أن تبنيها من وزارة الصناعة واعتمادها من مجلس الوزراء هو الخطوة الأولى للتنفيذ، إضافة لضرورة الإيعاز لكل الجهات المعنية بتشكيل فرق عمل مؤهلة ومخولة بتنفيذ الوثيقة وتحديد العمل ضمن هامش زمني محدد».

الحكومة لم تضع خطة لإعادة الإعمار!

وفيما يخص العلاقة مع مشروع إعادة الإعمار، أكد اللحام أنه «لم ترد إلينا أي رؤية حكومية حول إعادة الإعمار، وكان لنا خياران إما انتظار رؤية الحكومة حول الصناعة وهو ما يستنزف الوقت، أو تقديم رؤيتنا حول الصناعة وعندما تضع الحكومة رؤيتها تأخذ بما قدمناه بعين الاعتبار ويجري التعديل بالتشاور، بينما لا تتوفر لدينا كبرنامج معلومات عن ما تقوم به الحكومة حول هذا الأمر، فالبرنامج بادر باجتماع اللجنة التوجيهية بالشهر الثالث بضرورة التفكير بمرحلة ما بعد الأزمة وقدمنا وثيقة وطورناها مرتين من ضمنهما ما ناقشناه خلال الورشة الأخيرة».

وعبر منسق البرنامج عن «الخوف من عدم التعامل بوعي كاف مع الأزمة والمقترحات المقدمة لمعالجة نتائجها السلبية، وأن يكون مصير البرنامج المقدم «الحفظ في الدروج» كغيره من مقترحات سابقة».

وكان برنامج التحديث والتطوير الصناعي في سورية انطلق عام 2007، وأنهى مرحلته الأولى عام 2011 بالتعاون بين وزارة الصناعة السورية والحكومة الإيطالية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «UNIDO»، حيث بدأ مرحلته الثانية التي استمرت من 2011 حتى الوقت الحالي.

يشار إلى أن برنامج تأهيل وتحديث الصناعة في سورية للمرحلة الحالية تضمن 25 مقترحاً، فيما أكد البرنامج لمرحلة ما بعد الأزمة على أهمية الشراكة الحقيقية بين الحكومة والقطاع الخاص محدداً لذلك ستة مرتكزات.

أرقام كبرى.. و«إعادة إعمار» بـ 50 مليار!!

تقدر خسائر الاقتصاد السوري نتيجة الأزمة وحتى منتصف عام 2013 بحوالي 113 مليار دولار أمريكي.. بينما الحكومة لم تطرح إلى اليوم طريقة أو خطة لتعويض وإصلاح الأضرار عموما، وفي القطاع الصناعي خصوصا، حيث بدأت تقديرات الأضرار تظهر، بل اكتفت برقم 50 مليار ل.س في موازنتها لعام 2014..

«العام الصناعي» خلال الأزمة..

- **70 مليار:** بلغت قيمة الأضرار الأولية للقطاع العام الصناعي لحوالي ثمان مؤسسات عامة تضم 116 شركة ومحلج ومعمل، لغاية 2013/6/30 حوالي «70,9» مليار ليرة سورية..
- **49 بعد الأزمة 16 قبلها!!:** أدت الأزمة إلى خروج 49 شركة ومعمل ومحلج من المنشآت التابعة لوزارة الصناعة إضافة إلى 14 شركة ومحلجين كانت متوقفة قبل الأزمة.
- **15% نسب التنفيذ:** انخفاض نسبة تنفيذ الاستثمارات في مؤسسات القطاع العام الصناعي إلى 15% فقط في عام 2012 وإلى 2% في النصف الأول من عام 2013.

«الخاص الصناعي» والمدن الصناعية

- **المدن الصناعية مئات المليارات:** بلغت قيمة الأضرار المباشرة وغير المباشرة التي لحقت باستثمارات المدن الصناعية الأربع في سورية، 417 مليون ليرة.
- **منشآت في المحافظات:** أما أضرار المنشآت الصناعية الخاصة الأخرى، فتم إحصاء 50 مليار في حلب، و15,6 مليار في دمشق، و1,4 مليار في حماه.

مجمل.. خسائرنا تقديرات

فيما ارتفعت معدلات الفقر المادي في سورية ودخل 6,7 مليون شخص إضافي دائرة الفقر العام منهم 3,1 مليون دخلوا دائرة الفقر الشديد.

دور تأشيري للدولة..
لا يحدد هوامش الربح!!

يجد بعض المتخصصين في العودة إلى نظام التسعير الإداري حلاً لأزمة انفلات الأسواق، بينما ينظر إليه آخرون على اعتباره مرسخاً ومؤسساً لتشوه إضافي في اقتصاد مشوه، وبين هذا وذاك، يقف مواطن منهك القدرة الشرائية، يتطلع إلى أي إجراء حكومي علّه يسعفه في معركته اليومية مع ارتفاع الأسعار، فلا هاجسه الاقتصاد ولا تشوهاته، كل همومه تختزل بالعجز الدائم عن شراء جزء من احتياجاته الغذائية، فتوفر المادة بالسعر المرتفع لا تعني بمطلق الأحوال امتلاكها بالنسبة لهؤلاء، وهم من يمثلون شريحة غير قليلة من السوريين..

■ حسان منجة

في مطلع كل صباح نسمع عن إصدار وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك قراراً جديداً بتحديد هوامش الربح لسلسلة من المواد والسلع الأساسية والضرورية، دون أن يرى المستهلكون على أرض الواقع تغيراً يذكر في الأسعار، فالانخفاضات طفيفة، وعلى سلع ومواد محددة بعينها، وهذا لا يعني بكل الأحوال أن تلك القرارات قد بدأت تؤتي ثمارها، ورغم كل هذا الواقع الذي لا يدعو للتفاؤل في جميع الأحوال، هل نفهم أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك قد دخلت ميدان تخفيض الأسعار؟! وهل ستنجح في الوصول إلى هذه الغاية بعد حين؟! خاصة وأن الحكومة فاقدة لأغلب أدوات التحكم بالأسواق إن لم نقل جميعها، فإذا رغبت بالعودة إلى نظام التسعير، فما هي الأدوات التي ستعتمد عليها للوصول إلى غايتها؟! وهل دوريات حماية المستهلك قادرة على ضبط الأسعار؟! فالمواد المسعرة إدارياً لا تصل إلى المستهلك بسعرها الحقيقي أحياناً، فهل سيلتزم التجار والمستوردون بهوامش الربح المحددة من جانب الوزارة؟!.

تجربة غير مشجعة!

تحولت النشرة التأشيرية إلى أداة قانونية لتبرير احتكار التجار في الممارسة العملية، بدلاً من كونها آلية لردعهم أو إجبارهم على عدم المخالفة، أو منعهم من رفع أسعارهم كما يريدون في أسوأ الأحوال، وهي من أصرت على ملاحقة أسعار السوق بدلاً من ضبطها، فمع تجاوز التجار لأسعار النشرة التأشيرية الثالثة عشرة في مادتي البيض والفروج على وجه الخصوص، أتت النشرة الرابعة عشرة لترفع سعر البيض والفروج إلى المستويات التي يباع فيها بالأسواق المحلية، فالنشرة التأشيرية عملية شرعنت جشع التجار، وهذا يدل على فشلها في الوصول إلى غايتها الأساسية، وهي ضبط الأسواق والحد من ارتفاع الأسعار، وجعلها تموت سريرياً من ناحية الفاعلية، فمنذ البدء بمشروع النشرة التأشيرية لم تسر الأسعار إلا بخط بياني واحد باتجاه الأعلى، وفي أسوأ الأحوال إذا تعارض سعر النشرة التأشيرية مع مزاجية البائع، فالردود حاضرة، لتشتري من النشرة الحكومية، فالنشرة لم تأت بجديد، وهذا ما جعل من البحث عن ضرورات بقائها يفقد مبرره، فالنشرة التأشيرية لم تستطع ضبط الأسواق، ولم تأت بالنتيجة المرجوة في ظل الواقع الحالي، والخوف الكبير من أن يكون التسعير الإداري «تحديد هوامش الربح» على شاكلة النشرة التأشيرية، وبما يخدم التجار والمستوردين في المحصلة النهائية!..

التسعير الإداري.. وسيلة وليس غاية

التسعير الإداري وسيلة وليس غاية بحد ذاته، ويجب أن يكون على عكس النشرة التأشيرية، والتي كانت بعد أكثر من ثلاثين نشرة متتالية، مجرد غاية في حد ذاتها، لأنها فشلت كوسيلة لضبط الأسواق وتخفيض الأسعار، ورغم ذلك أصرت على الإطلالة نصف الشهرية من بوابة وزارة التجارة الداخلية دون فاعلية تذكر، ولكن السؤال الذي لا بد من طرحه اليوم: هل ستكون قرارات تحديد هوامش ربح سلسلة من المواد والسلع الأساسية والضرورية مجرد حبر على ورق كما كانت حال النشرات السابقة؟! ليبقى تخفيض الأسعار غاية لا تدرك، فهوامش الربح تم تحديدها، ولكن السؤال، هل ستلتزم حلقات الوساطة التجارية بها على اختلاف مستوياتها، تحديداً أن الدولة تقلص حتى النهاية من دورها كمنافس بإلغاء مؤسساتها المنتجة البديلة بشكل مقصود أو بتركها لتتنازعها أيدي الفساد والنهب..

تطبيق.. أسوأ التجارب!

في الأروقة الحكومية، من المتوقع أن يناقش مشروع يتيح منح المفتشين العاملين في الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش والجهاز المركزي للرقابة المالية نسبة من المبالغ المالية التي يجري ضبطها كهدر أو سرقة أو تجاوزات، وذلك أسوة بتجارب أخرى مماثلة أبرزها صندوق مصادرات الجمارك، هذا ما كشف عنه أحد المواقع الالكترونية، ولكن السؤال البديهي الذي لا بد من طرحه: هل تجربة صندوق مصادرات الجمارك كانت بالناجحة أساسا لكي يجري تعميمها؟! وهل نجحت في جعل مديرية الجمارك أكثر شفافية وفاعلية ونزاهة؟!

لا يختلف اثنان على أن قطاع الجمارك هو من القطاعات الأكثر فساداً في سورية، وفي ذمته آلاف بل عشرات آلاف عمليات التهريب ليس السلع والمواد «المدعومة» فقط كالمازوت على سبيل المثال، بل تهريب السلاح أيضاً، وهذا بمجموعه جعل منه أهم بؤر الفساد في البلاد، ولم يكن لصندوق مصادرات الجمارك أي دور في تحسين أدائه، بل شكل دخلاً ثانوياً يضاف إلى السرقة الكبيرة في هذا القطاع على أكثر من صعيد، فالتجربة آنفة الذكر لم تكن بالفاعلة، بل كانت بوابة ابتزاز في أحسن الأحوال، ولذلك يبقى السؤال: لمَ الإصرار على تعميمها؟!..

زائد ناقص

مجالس الأعمال..
إلى الواجهة مجدداً!!

قال وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الدكتور خضر أورفلي إن الوزارة بصدد تفعيل مجالس الأعمال بحيث تكون بحلة جديدة تحكمها معايير أساسية وواضحة تتعلق بالدرجة الأولى بالكفاءة والخبرة والقدرة على العمل بما يخدم الاقتصاد الوطني.

■■■

«كعكة» الإعمار

بسعي بعض رجال الأعمال السوريين الذين غادروا البلاد مع تصاعد الأحداث إلى إنشاء تحالفات وتكتلات اقتصادية تحضيراً لمرحلة إعادة الإعمار بغية الظفر بنصيب من الكعكة المنتظرة، حسبما ذكرت معلومات صحفية خاصة لأحد المواقع الإلكترونية..

وتبعاً للمصادر فإن هذه التحالفات الاقتصادية الجديدة تهدف إلى ضم بعض رجال الأعمال الكبار الموجودين في داخل البلاد لضمان الحصول على صفقات وعقود خاصة في مرحلة إعادة الإعمار.

■■■

«الحكي ما عليه جمرك»

أشار معاون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الدكتور عبد السلام علي إلى أن الأمور الاقتصادية في البلد تسير نحو الأفضل.. فقد وقف الجميع جنباً إلى جنب وعملوا لمصلحة البلد من مستثمرين وصناعيين مستوردين وغيرهم، ووضع القطاع العام يده في يد القطاع الخاص وعملوا معاً كي لا يتوقف العمل في البلد..

■■■

«لا تشكوا ولا تبكوا»

أكد رئيس اتحاد حرفيي دمشق مروان دباس أن صناعيي البسكويت على سبيل المثال «لاقوا ليلة القدر» خلال الأزمة، وأحدهم ترك البلاد وذهب إلى الأردن لافتتاح معمل هناك، والمفارقة هي أن هذا المعمل الذي تركه في سورية أصبح يدر عليه عشرات الملايين يومياً في حين أن معمله الجديد في الأردن لم يقدم أو يؤخر بالنسبة له، وهذه هي حال بقية الصناعيين على مختلف أعمالهم وأصناف منتجاتهم ولذلك عليهم أن «لا يشكوا و يبكوا» فالأرباح التي يجنونها خلال الأزمة لم يكونوا يحلمون بها في يوم من الأيام.

■■■

تراجع الإنتاج
أكثر من 90%

أوضح وزير الاقتصاد خضر أورفلي، أن العديد من المنتجات المحلية فقدت لعدم تمكن الفلاحين من جني محاصيلهم، حيث تراجعت قيمة الإنتاج لأكثر من 90% مقارنة مع عام 2011، بالإضافة إلى الخسائر التي شملت قطاعات النفط والعمالة والزراعة والصناعة..

زيارة لها ما بعدها..

جاء القاهرة في أواسط تشرين الثاني وفد روسي رسمي مؤلف من وزير الخارجية ووزير الدفاع، وجرت اجتماعات بينهما ونظيريهما المصريين، كما التقى الوفد رئيس الجمهورية المصرية المؤقت، وكان الوفد موضع ترحيب واسع على مختلف الصعد، وحضرت في ذاكرة المصريين أيام تاريخية كانت فيها العلاقات المصرية الروسية «أيام الاتحاد السوفيتي» مجال فخر واعتزاز من الشعب المصري والشعوب العربية، إلا أن عقابيل اتفاقية كامب ديفيد التي وقعها الرئيس أنور السادات مع الحكومة الإسرائيلية آنذاك، شملت العلاقات المصرية السوفيتية التي انحدرت بعيداً عن إدارة الشعب المصري ومصالحه الوطنية، وبالمقابل أخذت العلاقات المصرية الأمريكية تتصاعد وتزيح العلاقات المصرية السوفياتية.

■ جبران الجابر

ومنذ سنوات ظلت العلاقات المصرية الروسية تـراوح مكانها وإن لـم تنقطع فإنها اقتصرت ببعض الميادين وخاصة ميدان الأسلحة التي هبطت نسبتها إلى 45% من الأسلحة المصرية التي كانت تحتاج إلى الصيانة.

تعتبر الزيارة نقلة في تطور السياسة المصرية والسياسة الروسية وهي في مستوى ما حققته روسيا من تقدم في هيبتها الدولية ومكانها، وكما إنها جاءت أمر طبيعياً بعد إنهاء حكم الإخوان المسلمين، ولاسيما أن المحادثات الروسية المصرية لم تنحصر في نطاق الأسلحة بل شملت مختلف الميادين الاقتصادية والسياسية بما فيها الأزمة السورية وضرورة الحل السياسي.

كانت الزيارة موضع تنوع في الآراء والتقييم، كما تباينت مواقف الدول منها، وقد قصر البعض أهمية الزيارة على الأسلحة، وذلك لعدم إيلاء الزيارة الاهتمام الذي تستحقه، ومن المعروف أن تجارة الأسلحة لها سوق وهي سائدة في عالمنا، لكن كامب ديفيد قيدت الإرادة المصرية لسنوات، وقد كسرت الزيارة تلك القيود، فجرى خلال الزيارة توقيع إتفاق يشمل تزويد الجيش المصري بأسلحة هو بحاجة ماسة لها كما جرى الاتفاق على تطوير الإنتاج المشترك لأنواع من الأسلحة رغم أهمية الاتفاقية العسكرية، إلا أن الزيارة ذات مغزى أبعد من مسألة السلاح. وقبل فترة قصيرة كان وزير خارجية حكومة أوباما في زيارة لمصر لكنه لم يستطع إقناع القيادة المصرية بتوجهاته التي طال بعدها الأساسي فرض سياسات إقليمية ودولية على القيادة المصرية.

إن البعض ذهب باتجاه التقليل من أهمية الزيارة وطمس أبعادها السياسية التي كان في مقدمتها أن الوضع الدولي الراهن منح الدول المستقلة النامية مساحات من تنويع علاقاتها الدولية، بما يخالف المطالب الأمريكية، وأخرج إرادتها الوطنية من أساليب المحاصرة الأمريكية، صحيح أن العلاقات المصرية الأمريكية واسعة لكن هناك واقعاً دولياً جديداً يمتاز بأنه قدم للدول النامية المستقلة مساحات أرض للتمايز عن الإدارة الأمريكية على صعيد المنطقة وفي خياراتها الوطنية وعلى الصعيد الإقليمي والدولي.

أراد البعض أن يذهب بعيداً، فصور أن الزيارة قلبت الأمـور في المنطقة رأسـاً على عقب، ويختفي في كواليس ذلك تحريض على القيادة المصرية وسعي لمحاصرة توجهاتها التي بات واضحاً أنها ترفض التوجهات الأمريكية بشأن الوضع الداخلي في مصر، وترفض الممارسات الأمريكية في تحديد القدرات العسكرية لمصر، وترفض الإملاءات السياسية.

لاذ المستوى الرسمي الأمريكي بالصمت وترك الأمـر للصحافة وغيرها من وسائل الإعـلام، وفي كل الأحوال لا يمكن إغفال أن إدارة أوباما بطرائق متعددة ضد القيادة المصرية، خاصة وأن الزيارة الروسية حظيت بارتياح العديد من الدول العربية بما فيها الدول الخليجية، وتزايد مخاوف الأمريكيين من نمو اتجاهات تؤثر على العلاقات الخليجية الأمريكية في مختلف المجالات بما فيها العسكرية والاقتصادية.

وهكذا فمخاوف الإدارة الأمريكية كبيرة رغم عدم الإعلان عنها وترتبط تلك المخاوف بتزايد الـدور الـروسي في المنطقة مما يعزز مكانته الدولية، وتخشى الإدارة الأمريكية من تنامي التـناقضات مع كثير من الـدول على الصعيد العالمي ناهيك عن صعيد المنطقة، أما الأمر الآخر فهو أن هذه التغيرات تأتي في ظروف الأزمة الأمريكية الاقتصادية المصحوبة بالتخبط السياسي والبلبلة الداخلية، وليس خافياً أن ترابط الظواهر يفسح المجال لتطور الأزمة في سائر الميادين بما فيها الاقتصادية والاجتماعية.

لقد فتحت الزيارة آفاق أبواب واسعة والمخاوف ليست من أعداء الشعب المصري في الولايات المتحدة فقط فلا ينبغي إغفال أن الإخوان المسلمين وأمثالهم سيزدادون تخريباً كي يدفعوا إدارة أوباما إلى مستويات جديدة من عداء الشعب المصري وقياداته الوطنية.

البعض ذهب باتجاه التقليل من أهمية الزيارة وطمس أبعادها السياسية التي كان في مقدمتها أن الوضع الدولي الراهن منح الدول المستقلة النامية مساحات من تنويع علاقاتها الدولية

من الذاكرة الثورية

للشعوب

■ قاسيون

1993/11/8 زعيم المؤتمر الوطني الإفريقي، «نيلسون مانديلا»، يتفق مع ممثلين من نظام «الأبارتيد» العنصري في جنوب إفريقيا على وضع دستور انتقالي للبلاد، حيث أنهى الاتفاقُ عقوداً من الصراع، وذلك بعد مفاوضات وحوارات استمرت لسنوات.

1942/11/19 الجيش الأحمر السوفييتي، بقيادة الجنرال «غيورغي جوكوف»، يبدأ عملية «أورانوس»، وهي العملية التي حولت دفة الصراع في معركة «ستالينغراد» التاريخية.

2005/11/19 جنود من قوات الاحتلال الأمريكي يرتكبون مجزرة في مدينة «الحديثة» العراقية.

1935/11/20 استشهاد الثائر السوري، عز الدين القسّام، بعد أن قامت قوات الاحتلال البريطانية بتطويق بلدة «يعبد»، تمهيداً للمعركة فيها.

1949/11/21 استقلال ليبيا ورحيل القوات الأجنبية الموجودة على أراضيها.

2006/11/22 الأمم المتحدة تعلن أن 7200 مواطن عراقي قتلوا خلال شهري تشرين الأول والثاني، وهما أكثر الأشهر دموية في العراق منذ الغزو الإمبريالي له سنة 2003.

1948/11/22 كوريا الجنوبية تصدر القانون المسمى بـ«قانون الأمن الوطني ضد الشيوعية»، ويحظر القانون أي نشاط يمكن أن يدعم كوريا الشمالية، ويمنع اتصالات غير مصرحة، أو التعاطف مع كوريا الشمالية، ويعاقب مخالفيه بالسجن لمدة طويلة، وقد كان هذا القانون بالدرجة الأولى لمحاربة الحركة الشيوعية والعمالية والنقابية في كوريا الجنوبية.

1917/11/23 صحيفتا «أزفستيا» و«برافدا» السوفييتيتان تنشران النص الكامل لاتفاقية «سايكس بيكو» التي قسّمت منطقة الشرق بين البلدان الإمبريالية، عقب الحرب العالمية الأولى، وكانا بذلك أول من فضح مضمون هذه الاتفاقيات.

مملكة دماء شعوب المنطقة!

■ فيصل يعسوب

عن سـؤال مـفاده: «ألا تـندم أننـا نحن من خلق تَنظيم القاعدة الإرهـابي، نحن من موّل ودرّب إرهـاب العـالـم؟»، يجيب «بريجنسكي»: «ما الـذي سيذكره التاريخ أكثر، انـهيار الاتـحاد السوفييتي، الخطر العالمي الأكبر، أم خلق منظمة إرهابية يمكن مواجهتها بالسلاح وفقط؟!».. هذا جزء من ما قاله «زبيغنيو بريجنسكي»، مستشار الأمـن القـومي الأمريكي الأسـبق 1977–1981، في لقاء مع قناةCNN» » الأمريكية، منتصف عام 2012.

المخرج العبقري

في حينه، لم يكن من الممكن تحقيق الصلة مع «المجاهدين الأفغان» دون الصلة السعودية، وخصوصاً أن الثقافة الشعبية الأفغانية تكيل بالكره للأمريكيين، لأنهم يدعمون الكيان الصهيوني الـذي يحتل القدس. يقول «بريجنسكي»: «السعوديون كانوا أكثر حماساً منّا، لأن الثورة الإيرانية كانت قد بدأت بالحشد ضدّهم، من خلال انتقاد العلاقة معنا، والتناقض مع قضية فلسطين، وأيضاً بسبب ما كانت تعانيه من أزمات سببُها الفساد والكساد. كانت صفقة رابحة لهم أكثر منّا، وتولوا هم تأمين الصلات مع الأفغان والتمويل والعامل البشري، والتنفيذ كان من خلال باكستان، وأيضاً عبر النفوذ السعودي القوي جداً في حينه خصوصاً».

المفكّر والمموّل والراعي

يربط الباحث والصحافي الايرلندي، «فينيان كونينغهام»، السعودية بكلّ تنظيم إرهابي في العقدين الماضيين، ويبرر ذلك بأن في السعودية يوجد المذهب الوهّابي، الذي يعتبر المرجع الأيديولوجي الرئيسي لكلّ ما يمكن تسميته حركات سلفية وتكفيرية إرهابية على امتداد العالم. وبالتالي، يوجد في السعودية خزّان بشري هائل لتلك الحركات أيضاً، ولنتذكر بعض الدول التي دخلتها الولايات المتحدة عسكرياً، بسبب وجود حركات سلفية فيها، الصومال أفغانستان باكستان اليمن السودان كينيا مالي العراق.. وتطول القائمة، وهذه المنظمّات بحاجة للتمويل الكبير، لإنتاج تلك العقول المغيبّة المنغمسة في العنف، كان التمويل السعودي رسمياً وعلنياً في أفغانستان السبعينيات، ثم تحوّل إلى منظمات ظل وجمعيّات خيرية وتعليمية دينية تنتشر عالمياً. واليوم، تنتشر «جمعيات الخير السعودية» عبر البلاد العربية وأفريقيا وآسيا، لتسهّل مرور المجاهدين «في سبيل الله»، وتؤمن تمويلهم من «فاعلي الخير الأتقياء»..

وكشفت مجلة الـ«Business Insider» وثيقةً حكومية سعودية تظهر اتفاقاً مع محكومين بالإعدام في السجون السعودية، وفق هذا الاتفاق يسقط حكم الإعدام وتخصص رواتب شهرية لعائلات المحكومين، وذلك مقابل «الجهاد في سورية»..!

وفي عام 2004، أعلن مفتي السعودية «عبد العزيز بن عبد الله الشيخ» فتوى تحرّم على الحركات السلفية والمجاهدين في العراق القتال إلى جانب فصائل المقاومة العراقية، لأنها «من فلول البعث، والبعث كفر»!.

أزمة وفد أم فشل نهج؟

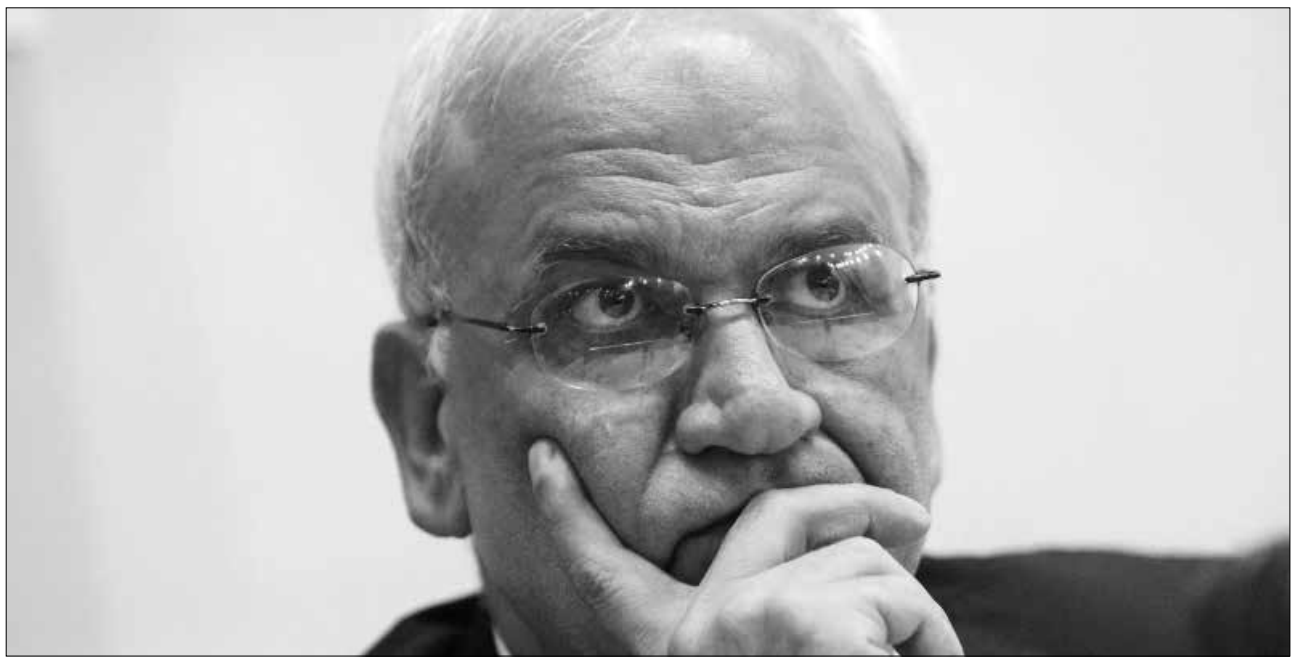

فاجأ كبير المفاوضين الفلسطينيين، صائب عريقات، مع زميله محمد اشتيّة، الإعلامَ بتقديم استقالتيهما من وفد المفاوضات، لرئيس سلطة الحكم الذاتي المحدود. الإعلان تم بعد انفضاض اجتماع اللجنة المركزية للحزب الحاكم في رام الله المحتلة.

■ محمد العبد الله

واللافت في الاستقالة، أن صاحب موقف «المفاوضات حياة» قد أقدم على الخطوة بعد أن شعر بأن الوفد المقابل له، لم يتقدم بأية أفكار أو اقتراحات تساعد على تحقيق إنجاز ما، يستطيع من خلاله الطرف الفلسطيني المفاوض أن يوفر لمبادرة كيري «عملية التفاوض» إمكانية الدفع للأمام، مبدياً في الوقت ذاته قلقه من قيام حكومة الاحتلال باستغلال اتفاق إطلاق سراح الأسرى القدامى من معتقلاتها، لغايات تعزيز المشاريع الاستيطانية، واصفاً الادعاءات «الإسرائيلية» التي تتحدّث عن أن اتفاق الأسرى قد تضمّن موافقة السلطة الفلسطينية على تصعيد البناء الاستيطاني في الأراضي المحتلة بـ«الزائفة».

المستقيلون: متمسكون بالتفاوض..

كانت الأشهر الثلاثة، من أواخر يوليو/تموز ولبداية شهر نوفمبر/تشرين الثاني، قد شهدت سبعة عشر اجتماعاً، لم يتوصل الطرفان المتحاوران خلالها لنتائج ملموسة. هذه الفترة الزمنية، كانت كفيلة، لمن يريد أن يستخلص دروسها، لتضع قيادة السلطة أمام ضرورة إجراء مراجعات حقيقية لمسيرة المفاوضات، بناءً على ممارسات حكومة العدو وعلى الموقف الرافض للقوى والهيئات والمؤسسات «جزء منها مشارك في السلطة»، وانطلاقا من التجربة المريرة لمسيرة التفاوض بمختلف تسمياتها ومواعيدها. وبعيداً عن متابعة أحجية الاستقالة إذا كانت حقيقية أم مصطنعة، فإن اللافت لنظر المتابعين للشأن التفاوضي، كان في تفسير موقف رئيس الوفد في كل تصريحاته وإطلالاته الإعلامية التي أعقبت تقديم الاستقالة، المصر على ضرورة «الإعفاء من المهمة»، وبذات الوقت الداعي للتمسك بالمفاوضات حتى نهاية فترة التسعة أشهر المتفق عليها مع الطرف الأمريكي.

التمسك بالأشهر التسعة كان قد أكد عليها رئيس السلطة وهو يستعد لاستقبال الزائر الفرنسي «هولاند»: «الجانب الفلسطيني المفاوض سيستمر في المفاوضات لغاية انتهاء مدة التسعة شهور المحددة، والمتفق عليها مع وزير الخارجية الأمريكي جون كيري»، مشدداً على «الالتزام فيها مهما حصل على الأرض»! والذي حصل ويحصل على الأرض الفلسطينية المحتلة من قتل وتدمير، واقتلاع للبشر والحجر والشجر، كفيل ليس بوقف المفاوضات، بل الإطاحة بـ«سلطة»، رسمت وظيفتها اتفاقية «أوسلو» الكارثية.

كانت الأسابيع الثلاثة التي مرت على تقديم طلب الإعفاء تحمل في كل يوم مواقف داخل هيئات السلطة القيادية تتراوح بين أحد احتمالين: قبول الاستقالة أو رفضها. لكن الحزب الحاكم قرر كما جاء في تصريح للوكالات في 2013/11/20 لأحد قادته وهو «نبيل شعث» بأن «اللجنة المركزية للحركة أوعزت لفريق التفاوض الفلسطيني، المكوّن من صائب عريقات ومحمد اشتيّه، بتسيير أعمال المفاوضات إلى حين تعيين فريق جديد، وذلك بعد إصرارهم على الاستقالة».

يأتي قرار الإيعاز بتحديد مهمة عمل الوفد كفريق «تسيير أعمال» منسجماً مع حكومات تسيير الأعمال التي تعاقبت خلال مراحل متعددة على عمل حكومات السلطة. كلام شعث بهذا الموضوع جاء متأخراً بتوقيته، لأن الوزيرة في حكومة العدو، ورئيسة وفدها المفاوض، «تسيبي ليفني»، كانت قد صرحت قبل يومين من إعلان قرار اللجنة المركزية بـ«أنه من المتوقع أن تعقد هذا الأسبوع جولة جديدة من المفاوضات مع السلطة الفلسطينية، بمشاركة رئيس الوفد الفلسطيني صائب عريقات،كما أكّد لي رئيس السلطة محمود عباس».

مواجهة نهج التفاوض.. بالكفاح المسلح

بعيداً عن الجدل القائم حول الاستقالة والعودة عنها، فإن ما كشفت عنه انعكاسات الخطوة، تؤكد أن الفشل لم يكن مرتبطاً بالأشخاص، بقدر ما يعني سقوطاً وهزيمة لنهج كامل برموزه ومؤسساته.

فالاستمرار بالعملية التفاوضية لن يحقق أية مكاسب للقضية الوطنية، كما أن التوقف عن حضور جلساتها لن يفتح الطريق للبدء بوضع خطة عمل وطنية شاملة لمواجهة الغزاة ومخططاتهم.

إن إصرار كبير المفاوضين ورئيس السلطة على استكمال هذا النهج الضار بالقضية التحررية لشعبنا، يتطلب برامج عمل وقيادات وقوى تلتزم ببرنامج كفاحي على الصعد، كافة وفي المقدمة فيه «الكفاح المسلح» من خلال بنى سياسية ومجتمعية، قادرة على إدامة الاشتباك مع العدو، وعلى إدارة حياة المواطنين.

إن الرهان على تحقيق أية مكاسب وطنية من خلال المفاوضات وسياسة التنازلات، محكوم عليها بالفشل، ليس فقط لوجود حكومة «يمينية فاشية»، ولا بسبب الانتقال الكبير في كتلة تجمع المستعمرين الغزاة، نحو مواقف أكثر عدوانية وعنصرية، بل لأن الصراع، بكل أشكاله، مع هذا التجمع وقواه الاحتلالية والفاشية هو الذي يضع الشعب العربي الفلسطيني أمام إمكانية تحرير وطنه.

وإن الذهاب لآخر شوط التفاوض «التسعة أشهر»، إذا لم يجر تمديدها، سيوفر لحكومة العدو الوقت الكافي لتحقيق برنامج بناء المستعمرات، وتوسيعها في الضفة ومنطقة القدس الكبرى وفي الأغوار، ويجعلها تعمل من أجل تنفيذ هدفها الأساس من المفاوضات، كما أوضح ذلك «نتنياهو»، في حديثه لصحيفة «لوفيغارو» الفرنسية، عشية زيارة الرئيس الفرنسي: «إن هناك فرصة للتوصل إلى اتفاق تاريخي من خلال المفاوضات إذا وافق الفلسطينيون على جعل دولتهم منزوعة السلاح، وعلى ترتيبات تضمن أمن دولة «إسرائيل»، وخاصة على الاعتراف بالطابع اليهودي لـ«إسرائيل»، ليشكل ذلك ضمانة لعدم طرح مطالب أخرى في المستقبل، مثل إعادة اللاجئين».

إن حراكاً شعبياً واسعاً مدعوماً بقوى التغيير والتحرير، يجب أن يبدأ لمواجهة تلك المهزلة التي يقودها «البعض» من داخل بعض القوى السياسية . فقد أثبتت تجربة السنوات الماضية، أن جلسات الحوار، واتفاقيات التهدئة، والاستعانة بأطراف إقليمية ودولية من أجل توفير أجواء الثقة التي تقود للسلام، لن تجلب لنا وللمنطقة سوى «السلام» الملغوم والمفخخ، الذي يعني في ظل الشروط القائمة، المزيد من التوسع والهيمنة للقوى الصهيوأمريكية.

الذهاب لآخر شوط التفاوض «التسعة أشهر»، إذا لم يجر تمديدها، سيوفر لحكومة العدو الوقت الكافي لتحقيق برنامج بناء المستعمرات وتوسيعها.

جيو سياسة

● صرَّح زعيم الحزب الشيوعي الروسي، «غينادي زيوغانوف»، أن حزبه سيواصل الجهود الرامية إلى إقالة الحكومة الروسية الحالية التي تنفذ سياسة اقتصادية خاطئة. وقال «زيوغانوف»، في تصريح عقب لقاء الرئيس بوتين يوم 19 تشرين الثاني: «إن الحكومة تنفذ نهجاً يضر اقتصادياً بأمن البلاد». وأضاف: «قلت «لبوتين» بصراحة إن النهج الليبرالي وتشكيلة الحكومة، التي تقع على عاتقها المسؤولية عن السياسة الاقتصادية وقطاع الزراعة، غير قادرين على تحقيق الأهداف التي حددها الرئيس مؤخراً».

■■■

● في «تراجع» لافت عن الموقف الأمريكي الداعِم للإخوان المسلمين، اتهم وزير الخارجية الأمريكي، «جون كيري» الجماعة بسرقة الثورة في مصر. وقال: «هؤلاء الشبان في ميدان التحرير لم يكن محركهم أي دافع ديني أو ايديولوجي.. كانوا يريدون فرصة أمل والحظ للحصول على التعليم والعمل والمستقبل». وأضاف كيري: «غردوا وتحدثوا، عبر الفيسبوك، مع بعضهم البعض عن طرق التغيير، وهذا ما قاد الثورة التي سُرقت من قبل الجماعة الأكثر تنظيماً في كل الدولة، والتي كانت الإخوان»!!.

■■■

● صرَّح الرئيس الروسي، «فلاديمير بوتين»، أن موسكو لا تعارض عقد اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا، لكنها ضد انضمام كييف للناتو. وأوضح بوتين أن اقتراب الحلف الأطلسي من الحدود الروسية يمثل خطراً على روسيا. وفي سياق موازٍ، كشف نائب رئيس الوزراء الأوكراني، «يوري بويكو»، أن بلاده قررت أن ترفض تنفيذ الشروط التي قدمها صندوق النقد الدولي لمنح كييف قرضاً جديداً. وفي تصريح صحفي يوم 21 تشرين الثاني، أشار «بويكو» إلى أنه من الصعب تلبية مطالب الصندوق المتعلقة بزيادة أسعار الغاز للسكان، مؤكداً تمسك الحكومة الأوكرانية بالمستوى الحالي لأسعار الغاز الداخلية..

■■■

● أعلن الرئيس الفنزويلي، «نيكولاس مادورو»، في خطاب له الأسبوع الماضي، أن سلطات بلاده اعتقلت أكثر من مائة رجل أعمال يقفون وراء زيادة الأسعار في فنزويلا. وقال «مادورو» إن حكومته تعد قانوناً يضع حداً لأرباح الشركات الوطنية والشركات الأجنبية في فنزويلا، يتراوح بين 15 و30% فقط. هذا وقد صادق البرلمان الفنزويلي على مشروع قانون يمنح رئيس البلاد صلاحيات استثنائية، تعطيه الحق بوضع تشريعات جديدة لمكافحة الفساد وارتفاع الأسعار.

■ وكالات

ألمانيا: ماذا قدَّمت الرأسمالية للأطفال؟!

تعدُّ ألمانيا من أغنى بلدان العالم، ورغم ذلك، يقبع عددٌ كبير من أطفالها في الفقر. هذا ما أكَّده تقريرٌ حديث صادر عن منظمة الأمم المتَّحدة للطفولة «اليونيسيف»..

■ بقلم: سيبال فاشس

ترجمة: ياسمين نور الدين

يعيش ما يقارب الـ10% من أطفال ألمانيا ضمن أسر يندرج دخلها تحت خط الفقر، وذلك وفقاً لمقياس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية«OECD»، حيث يعدُ فقيراً كلُّ من يتلقى أقل من نصف الدخل المتوسط. ومن بين 29 دولة مشاركة في المنظَّمة، يأتي تصنيف ألمانيا في المرتبة الحادية عشرة في هذا المجال.

على المقلب الآخر من المجتمع، تزداد الثروةُ بسرعة بفضل سياسات الأحزاب الحاكمة في برلين، حيثُ ذكرت مجلة«Manager» للأعمال في تشرين الأول الماضي، أن أصول أغنى 100 شخص في ألمانيا قد ازدادت، منذ السنة الماضية، بمعدّل 5,2%، لتشكّل مبلغاً ضخماً قيمته 336,3 مليار يورو «أي ما يعادل 449,8 مليار دولار!».

الأطفال بحاجة.. و«ألمانيا غير قادرة»

لخَص تقرير «اليونيسيف» نتائج بحوث مجموعة من علماء الاجتماع الذين درسوا الوضع الاجتماعي ـ الاقتصادي للأطفال والمراهقين الألمان، وكذلك أسرهم، ولاحظوا أثر الفقر على الصّحة الجسدية والعقلية لديهم، وعلى الشعور الذاتي للأفراد بالرفاهية. كما حقّق العلماء بميل الناس للقيام بأعمال عنف وارتكاب الجرائم، بالإضافة إلى تعامل الإعلام مع المراهقين، والنتائج التي تتبع ذلك.

8,6% من الأطفال يعانون من فقرٍ مزمن سيؤثّر، بشكل جدّي، على كامل حياتهم المستقبلية، فأكثر من مليون مراهق قضوا ثلث طفولتهم وصباهم في فقر مدقع.

وخلصت الدراسة إلى أن 8,6% من الأطفال يعانون من فقرٍ مزمن سيؤثّر، بشكل جدّي، على كامل حياتهم المستقبلية، فأكثر من مليون مراهق قضوا ثلث طفولتهم وصباهم في فقر مدقع. وهذا يعني أنّ هؤلاء الأطفال غير راضين عن حياتهم في المستقبل كبالغين، ولديهم أملٌ ضئيل بقدرتهم على تغيير حياتهم من خلال جهودهم ومهاراتهم. يقول «كريستيان شنايدر»، المدير التنفيذي لليونيسيف في ألمانيا، إنه «من المخيّب للآمال أن ألمانيا غير قادرة على تحسين الشروط المادية لحياة الأطفال بشكل ملحوظ».

كثيرات هنَّ الأمهات المطلقات والأرامل اللواتي يعملن بدوام جزئي وحتى كلّي. ومع ذلك، وبسبب الأجور المنخفضة، فهنّ غير قادرات على تسديد كلفة مشاركة أطفالهنّ في النشاطات الثقافية، الرياضيّة، والرحلات المدرسيّة. وكذلك يفتقرن للوقت اللازم لمساعدة أولادهنّ في فروضهم المدرسية، وغالباً ما لا يكون بإمكانهنّ توفير المال اللازم للتعليم الإعدادي أو الدروس الخصوصية، وهو الأمر الذي أصبح مفروغاً منه لدى الأسر الغنية، في حالة الصعوبات الدراسيّة.

ولأنّ النجاح الأكاديمي في ألمانيا يعتمد بدرجة كبيرة على المدخول أو على مستوى تعليم الأهل، أكثر منه في الدول الأوروبية، نجد أنّ كثيراً من الأطفال والمراهقين الألمان متروكون لمصيرهم في النظام التعليمي.

لا حقوق للطفل.. إلا بالاشتراكية!

الصّحة، والسلوك المرتبط بالصّحة عند الأطفال، يعتمد بشكل كبير على وضعهم الاجتماعي والاقتصادي. وفي الأسر التي يكون فيها أحد الوالدين عاطلاً عن العمل، تتدنّى نسب نجاح الأطفال مقارنةً بأقرانهم ممّن يعيشون بظروف أفضل.

في النهاية، يتضمَّنُ تقرير اليونيسيف مطالب تقع على عاتق الحكومة الجديدة مهمة تحقيقها. إذ يتوجَّب على صانعي السياسات «التصرّف بحزم حيال فقر الأطفال»، كما أنه على النظام التعليمي «ضمان الدعم الملائم والهادف للأطفال المحرومين»، وكذلك يجب أن تنفَّذ اتفاقية الأمم المتّحدة لحقوق الطفل بالكامل.

وبالطبع، لن تعير الحكومة الجديدة أي اهتمام لتلك التوصيات. فتدابير التقشُّف المتَّبعة سلفاً، و«سقف الديون» المكرَّس في الدستور، يجعلان الأمر مؤكَّداً بأنّ المطالب ستذهب أدراج الرياح. حيث أن التحسن في شروط حياة الأطفال الفقراء ممكنٌ فقط في ظلّ مجتمع اشتراكي، يضع حاجات الأغلبية الساحقة من السكّان فوق سعي القلّة وراء ثرواتها.

■ عن موقع «غلوبال ريسيرتش» بتصرف

الشيوعي السوداني: نحو تكوين أوسع جبهة

ناقش الحزب الشيوعي السوداني، في الاجتماع الأخير للجنته المركزية، الأوضاع السياسية العامة للسودان. وخلص النقاش إلى نقاط عدة صيغت في بيان الحزب، ومنها:

- قادت السياسات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية، إضافة إلى شمولية النظام والحرب الجهادية والتوجه الأحادي .. الخ. إلى انفصال الجنوب الذي مثل أكبر كارثة في تاريخ السودان الحديث.
- تحالف النظام الحاكم، لأجل التمكين لنفسه من البقاء في السلطة، مع أنظمة البترودولار في العالم العربي والإسلامي، ونصب نفسه وكيلاً للامبريالية.
- مهمة الحزب الشيوعي تكمن أساساً في إنضاج العامل الذاتي، للانتقال من مرحلة السخط الجماهيري إلى تصعيده والتحرك به ومعه إلى الأمام، بالعمل المثابر مع الجماهير.
- إن التضامن الذي قامت به العديد من الأحزاب الشيوعية والاشتراكية والعمالية والديمقراطية، في العديد من دول العالم مع شعب السودان، أحدث هزة عنيفة للضمير العالمي، وأدى دفعة قوية لنضال الجماهير وكف يد النظام عن القمع المفرط والقتل.

عنف ليبيا: مسببات الاستمرار وضرورة الإنهاء

■ شيرين ذياب

انطلقت من عمق مشهد العنف المتكرر في بلدان «الربيع العربي» أصواتٌ جديدة تنادي بإسقاط السلاح، ويبدو أنها لم تلق الرضا والاستحسان عند مقتسمي غنائم الحرب من ميليشياتٍ ومسلحين وتجار السلاح.

شهدت ليبيا في الأيام الماضية مواجهات ضد متظاهرين سلميين، دعوا لإزالة مظاهر التسليح في البلاد، بما فيها انتشار الدبابات والمدرعات الخاصة بالميليشيا المسلحة التابعة لمصراته والزنتان، ولاسيما مما يدعى بمجموعات «درع ليبيا»، ومجموعات «لواء غرغور الساحلية» في العاصمة طرابلس، والتي كانت المسؤول الرئيسي عن أحداث يوم الجمعة 15 الجاري، التي راح ضحيتها حوالي 47 قتيلاً وأكثر من 450 جريحاً، حسب تصريحات وزارتي الداخلية والصحة في ليبيا.

وقد قام السكان وأصحاب الفعاليات الاجتماعية، على إثر أحداث منطقة غرغور، بإعلان الإضراب احتجاجاً على بقاء هذه القوات في طرابلس، تلاها انتشار للجيش الليبي والشرطة، كما أمهلت الحكومة المؤقتة الليبية هذه القوات 72 ساعة لمغادرة البلاد.

فوضى ليبيا تنعكس على الأوروبيين

وعلى الرغم من إعلان الحكومة انسحاب مجموعات درع ليبيا ومجموعات لواء غرغور يوم الإثنين، في خطة لإدراج هذه القوات ودمجها ضمن تشكيلة قوات الأمن الليبية، لم تخفف هذه الإجراءات من التدهور الأمني هناك.

حيث تشهد مدينة بنغازي تدهوراً شديد في الأوضاع الأمنية، استقال على إثرها المتحدث الرسمي باسم غرفة العمليات الأمنية في بنغازي، «عبد الله الزايدي» من منصبه، وتعرَّض رئيس الغرفة «عبد الله السعيطي» لمحاولة اغتيال في 20 من الشهر الجاري، في حين تعرض مجمع «مليته» النفطي إلى هجوم مسلح مما أوقف تزويد إيطاليا بالنفط الليبي، وأدى إلى ارتفاع أسعار النفط في أوربا بنسبة 10% في الفترة الأخيرة، وتقطع العمل في خط «غريم ستريم» بسبب تدهور الأوضاع هناك.

هذا وأعرب وزراء خارجية دول أوروبا الأثنين الماضي عن قلقهم من تدهور الوضع الأمني، وطالبوا الحكومة الليبية بالإسراع في نزع سلاح الميليشيات المسلحة كما وعدت، وذلك حسبما جاء في وكالة «فرانس24». كما دعت روسيا رعاياها لعدم الذهاب إلى ليبيا، حفاظاً على أمنهم وسلامتهم، وأصدرت وزارة خارجيتها بياناً دعت فيه حكومة ليبيا إلى إنهاء حالة التدهور الأمني في البلاد واستعادة الأمن والنظام.

التفتيت يمنع بناء الدولة

وأشارت بعض المصادر أن السلاح الموجود في حوزة ميليشيا مصراتة والزنتان، هو سلاح نوعي تم الاستيلاء عليه من مستودعات السلاح، في عهد الرئيس السابق «معمر القذافي»، وهو ما يجعل الوضع خطيراً جداً في حال لم تتم استعادته والسيطرة عليه. بالإضافة إلى تحول ليبيا إلى أهم سوق للسلاح في أفريقيا، الأمر الذي يجعل عمليات الانسحاب من المدن غير كافية لإنهاء حالة التسلح.

لكن الأخطر من ذلك هو بقاء ليبيا مشروع اقتسام من قوى ما بعد «القذافي»، حيث لاتزال طرابلس تحت سلطة حكومة انتقالية، ولم يتم إطلاق عملية سياسة في البلاد، لتشكيل حكومة صاحبة برنامج أو مشروع حقيقي في ليبيا، يضع جميع القوى تحت سلطة دستور وجيش يوحد البلاد، وليس من العبث تأخر إطلاقه، في ظل مشروع الفوضى الخلاقة، الذي ربط البلاد بتشكيلات سياسية تنفذ ما تبقى من مشروع العنف الذي لم ينته.

الانقلاب الاقتصادي:

الدَّين والعجز و«العلاج بالصدمات»

حين نشرت «نعومي كلين» كتابها المبتكر «عقيدة الصدمة» عام 2007، الذي وضح بشكل كامل كيفية استفادة صنَّاع السياسة الليبرالية الجديدة من أوقات الأزمات المغمورة، بهدف خصخصة الملكيات العامة وإجراء برامج تقشفية، فإن معظم خبراء الإعلام والاقتصاديين تهكموا من طرحها، باعتبارها وصلت حدَّ المبالغة، على حسب زعمهم. إلا أن التطورات الاقتصادية الحقيقية، على مستوى العالم، منذ ذلك الحين، قد عزَّزت وجهة نظرها وبقوة.

■ بقلم: إسماعيل حسين زاديه*

ترجمة: هزار محمود

لقد باشرت الطغمة المالية المهيمنة، ووكلاؤها في الحكومة من عتاة الدول الرأسمالية، بانقلاب اقتصادي غير مسبوق ضد الشعب، وبإجراءاتٍ النهب التي تشمل الخصخصة بأعلى مستوياتها في القطاع العام، والتطبيق المنظَّم للسياسات الاقتصادية التقشفية لليبرالية الجديدة، والتوزيع المتطرف للمصادر من القاعدة نحو القمة. وذلك بالاستفادة من الانهيار المالي المخيف عام 2008، وفترة الركود الطويلة التي تلت ذلك، وتكرار شبح تخلف سداد الدين. بالرغم من الأهمية التاريخية لتلك التطورات المشؤومة، وضرورة تحول النموذج. إلا أن نقاشهم يبقى بالمجمل بعيداً عن خطاب تيار علم الاقتصاد.

التقشف.. مجرد سياسة سيئة؟؟

إن حقيقة أن السياسيين والاقتصاديين الليبراليين الجدد يقومون بالمطالبة بتلك الانتهاكات الصارمة على برامج شبكة الأمان الاجتماعي لا يجب أن يكون أمراً مفاجئاً. أما ما يدعو للأسف، فهو تفاخر الاقتصاديين والسياسيين الليبراليين «الكينزيين» بسوء التشخيص لوباء الإجراءات الاقتصادية التقشفية.

يلوم الكينزيون، وغيرهم من الاقتصاديين والسياسيين الليبراليين، بشكل روتيني، تجاهل اقتصاد الصفقات الجديدة والاقتصاد الاجتماعي الديمقراطي، حصراً «اقتصاد العرض» الذي بدأ في عهد «رونالد ريغان». وفيما يتعلق بإيديولوجيا الليبرالية الجديدة، أو علماء الاقتصاد في جامعة شيكاغو، ففي الواقع لقد شخَّصوا الانهيار المالي والركود الطويل اللاحق، والاضطراب المتكرر بما يتعلق بالدين والميزانية، بالسياسات السيئة للرأسمالية من الليبرالية الجديدة وليس في سياسات الطبقة الرأسمالية بحد ذاتها.

ومع ذلك، تُظهر الأدلة أن الانتقال من الاقتصاد الكينزي إلى الاقتصاد الليبرالي الجديد نابع من جذورٍ أكثر عمقاً وديناميكية مما هي عن إيديولوجيةٍ حقيقية، حيث أن سياسات التقشف لليبراليين الجدد هي عبارة عن نمط، وليست مجرد سياسات سيئة، وأن هذه التحولات قد بدأت قبل وصول «ريغان» إلى البيت الأبيض بوقت طويل، كما توضح أن تلك السياسات التقشفية قد تم العمل من أجلها بفعالية من الإدارة الديمقراطية لـ «بيل كلينتون» وباراك أوباما، «بالرغم من أنها بشكل أقل انفتاحاً وأكثر سرية»، مثلهم بذلك مثل نظرائهم الجمهوريين.

ابن «وول ستريت» المطيع!

إن أوباما يصور نفسه، على الملأ، على أنه ليبرالي معارض للسياسات التقشفية لليبرالية الجديدة، حيث أنه يشجب مراراً وتكراراً عدم المساواة الاقتصادية المتصاعدة، ونتيجة لذلك يذرف دموع التماسيح على الصعوبات الاقتصادية بالنسبة للعاطلين عن العمل وذوي الأوضاع المضنية اقتصادياً، بينما يشكِّل، عملياً، لاعباً أساسياً في لعبة تمثيلية أزمة الدين الزائفة، المعدَّة كخطة علاج بالصدمات لتزايد الإجراءات الاقتصادية التقشفية.

وقد حوَّل أوباما احتمالية تقويض نظام الضمان الصحي والرعاية الطبية إلى واقع. لقد فعل ذلك من خلال اتخاذه الخطوات الأولى لتحويل أزمة الميزانية «والتي أدت إلى إغلاق الحكومة في النصف الأول من تشرين الأول» إلى مفاوضات حول تخفيض الاستحقاقات. وفي مقابلة جرت في اليوم الثاني من الإغلاق، دعا إلى إزالة البرامج الاجتماعية «غير الضرورية»، ومناقشة تخفيضات في الإنفاق على الاستحقاقات طويلة الأمد.

وتعزِّز نتائج أزمة الميزانية حقيقة أنه، ومن وراء الجمود والشجب المتبادل لمؤيدي الحزبين، فإن هناك إجماعاً أساسياً، بين هذه الأطراف، على تدمير كل المكتسبات الاجتماعية التي حصلت عليها الطبقات العاملة على مدى القرن العشرين.

تظهر الدلائل، وعلى عكس مزاعم باراك أوباما، أن حملاته الرئاسية تم تمويلها بكثافة من جبابرة «وول ستريت»، وجماعات اللوبي ذات التأثير القوي . إذ أن إسهامات «وول ستريت» الضخمة بدأت بالتدفق إلى حملته، فقط بعد أن تم فحصه بتمعن من الفعاليات المؤثرة فيها، ومن خلال جلسات أسئلة و إجابات صارمة من الطغمة المالية، حيث تم اعتباره مرشحهم المثالي للرئاسة.

إن الزعم المتكرر بأن الاستحقاقات تشكل العائق الرئيسي في الخزينة الفيدرالية هو أمر زائف، أولاً: التأكيد على أن العدد الكبير من متقاعدي «مواليد جيل الطفرة السكانية»، باعتباره خرقاً أساسياً في عيوب الخزينة، هو أمر مختلق، لأنه، وفي حال حقيقة القول بأن مواليد الطفرة السكانية يتقاعدون بأعداد أكبر من الأرقام المعتادة، فهم لم يأتوا من كوكب آخر، لقد عملوا قبل التقاعد أيضاً، وساهموا في الصندوق الائتماني للاستحقاقات، وذلك بأرقام أكبر من المعتاد. وهذا يعني أنه، وعبر الزمن، فإن دخول وخروج أموال جيل الطفرة السكانية داخل صندوق ائتمان الاستحقاقات هو أمر ضروري، حتى لو كان الجميع خارجاً. وثانياً: حتى الزعم بأن هذا الادعاء باطل، فإن المشكلة يمكن حلها بسهولة، ولعدة سنوات قادمة، من خلال رفع الدخل الخاضع للضريبة للضمان الاجتماعي، من المستوى الحالي وهو «700.113» دولار، إلى مستوى أعلى قليلاً، لنقل «1000.140» دولار.

«ديمقراطية» أميركا: جمهوران لنهج واحد

لقد استمرت السياسة المخاتلة، القائمة على خلق عجز في الميزانية، بشكل متعمد، إلى هذا اليوم. وذلك لفرض تخفيضات تقشفية، من النمط الليبرالي الجديد على احتياجات اجتماعية أساسية في ظل كلٍّ من الإدارة الجمهورية والديمقراطية. وبالرغم من أن خطط مؤيدي الطرفين لتخفيضات التقشف ماكرة ومشوشة، إلا أنه من الممكن توضيحها، بمساعدة عدة أرقام بسيطة «افتراضية»: أولاً، وخلف هذه المشاهد، وافق الجانبان على تخفيض النفقات الشعبية غير العسكرية بمقدار، لنقل 100 بليون دولار. للوصول إلى هذا الهدف سيطلب الجمهوريون 200 بليون دولار على سبيل المثال. في حين أن إدارة أوباما، الحزب الديمقراطي الذي يدعي أنه يمثل الفقراء والأسر العاملة، سوف يعترض بشدة بأن هذا كثير جداً، وأن كل ما بوسعهم تقديمه هو 50 بليون دولار مجدداً على سبيل المثال. تالياً: يخرج مفاوضو الجمهوريين بعرضهم الخاص، لنقل 150 بليون دولار. ثم تأتي أشهر من المساومات الزائفة والخطابات العاطفية دفاعا عن مواقفهم، إلى أن يصلوا إلى منتصف الطريق في النهاية مابين 50 بليون دولار و150 بليون، والذي قد كان هدفهم المخفي«100 بليون دولار» منذ البداية.

هذا بالطبع مثال افتراضي شديد التبسيط. إلا أنه يرصد، وبالخطوط العريضة، جوهر اللعبة السياسية التي يلعبها كل من الحزبين الجمهوري والديمقراطي على الشعب الأمريكي، في حين أن جميع وسائل إعلام الشركات المزدوجة تلعب جنباً إلى جنب في هذه التمثيلية الزائفة، وذلك لإقناع العامة من خلال خلق الانطباع بأنه ليس هناك بدائل عن التخفيضات التقشفية، وأن كل تلك المشاحنات العامة بين مؤيدي الطرفين على القضايا المتعلقة بالميزانية والدين تمثِّل بشكل أساسي «تطبيق الديمقراطية».

استمرت السياسة القائمة على خلق عجز في الميزانية، بشكلٍ متعمد، حتى اليوم. وذلك لفرض تخفيضاتٍ تقشفية، من النمط الليبرالي الجديد، على احتياجات اجتماعية أساسية. في ظلِّ إدارة الجمهوريين والديمقراطيين.

بالأرقام.. ثروة أميركا نهباً

إن أشد الأثرياء بنسبة 1% من الأمريكيين يملكون الآن أكثر من 40% من إجمالي ثروة البلاد، بينما القاعدة بنسبة 80% تملك فقط 7%. وكذلك الأمر، فإن الأكثر ثراء بنسبة 1% يأخذون اليوم نسبة 24% من الدخل الإجمالي للبلاد، مقارنة ب 9% فقط منذ أربع عقود مضت.

هذا يعني أنه في الحقيقة ليس هناك من ضرورة للتخفيضات التقشفية الصارمة، كما أنه في الواقع ليس هناك من نقص في المصادر المالية. إن نقص الموارد المزعوم عائد لحقيقة أنهم منصبون بتركيزهم، بشكل كبير، على الخزنات السميكة للطغمة المالية.

■ إسماعيل حسين زاديه: أستاذ فخري في العلوم الاقتصادية من جامعة «دريك»، مؤلف كتاب «الاقتصاد السياسي للحربية الأمريكية» عام 2007. وله كتابه الأخير بعنوان: «ما وراء سيل التفسيرات للأزمة المالية، أساسيات الطفيلية المالية».

وجدتها

د. عروب المصري
aroub@kassioun.org

عندما يضيق بك العالم

قد يتقلص عالمك إلى مساحة صغيرة جداً أو إلى عدد محدود جداً من الأشخاص فلا يعود بإمكانك أن ترى أبعد من ذلك، وتعتقد أن كل ما وراءه هو وهم بوهم ومحض أحلام أو أساطير، لكن العالم خلف أسوار فكرك ما زال موجوداً، ولم يختف بمجرد عدم رؤيتك له بالتأكيد، وقد يضيق بك العالم فترى أن مأساتك هي أكبر ما يمكن أن تكون البشرية قد رأته في تاريخها، لكن تاريخ البشرية غني جداً بما يفوق تفكيرك من سعادة وحزن وتجارب غنية لمليارات البشر الذين يحظون بفرادة التجربة الشخصية رغم تشابهها بين البشر عموماً، افتح بابك فما زال العالم يتنفس، افتح شباك قلبك فما زالت آلاف العالم تستنشق الهواء وتمضي من أجل أيام أفضل، ليست هذه نهاية العالم بالتاكيد، بل ربما هي بداية العالم الحقيقي المبني على تفاؤل البشرية بالغد الجميل.

عن الأدوات المستخدمة في قياس التغير المناخي

من أهم الأدوات المستخدمة في قياس التغيرات المناخية في المنطقة العربية، الممارسات المعيارية المتمثلة في سن القوانين والتشريعات، المترافق مع الإرشاد والتوعية، ومراقبة التلوث وغازات الدفيئة وتشجيع الدراسات ودعم الأبحاث الأكاديمية وتشجيع الأبحاث المتعلقة بها، مترافقاً مع مراقبة مصارد الانبعاثات والتحكم بكمية الغازات الصادرة، من خلال نظام الرصد الموحد، الذي يمكن تثمير جهوده عبر

■ سلمى السعيد

تشجيع إقامة مؤسسات لها علاقة بالتغيرات المناخية ورصدها بالتعاون مع جهات اقليمية وعربية، تدعم التعاون بين الجهات ذات العلاقة والتنسيق فيما بينها وتوحيد منظومية عملها.

ومن الممارسات المعيارية كذلك إنشاء سدود في المناطق الساحلية المهددة، وعدم البناء العشوائي في المناطق المهددة وإتمام دراسات بشأن الروزنامة الزراعية، ودراسات بشأن الأنواع النباتية الجديدة المتناسبة مع التغيرات، ودراسات بشأن المواد المناسبة للتكيف في البناء مع التغيرات المناخية.

أدوات قياس التغير المناخي

تتنوع أدوات قياس التغير المناخي بين الرصد الجوي والاستشعار عن بعد والرصد البيئي والنظم الجغرافية وبرامج المحاكاة والتنبؤ الجوي.

ومن المنهجيات المستخدمة والمقترحة لتحسين التشبيك وتبادل المعرفة بين البلاد العربية، إنشاء المرصد الاعلامي البيئي العربي الذي يعنى بقضايا رصد التغيرات المناخية والتركيز على التغيرات داخل المحميات الطبيعية على أن يكون المرصد بنكاً مرجعياً للمعلومات، وإنشاء شبكة معلوماتية عربية، إنشاء نشرات علمية ومجلات متخصصة على مستوى العالم العربي، وعقد اجتماعات وورش عمل متخصصة فى كل دولة، والقيام بأبحاث ودراسات علمية مشتركة بين الدول العربية.

أهم الضرورات الحالية

- لابد من وضع خطة وطنية هدفها دعم النظم الصحية لمراقبة تأثير التغير المناخي على الصحة العامة.
- ربط الظواهر الجوية و الكوارث بزيادة انتشار الأمراض.
- وضع استراجيات التكيف مع الصحة.
- استخدامات النظم الجغرافية لمراقبة التغيرات المناخية على الغطاء السطحي.
- قضايا تغير المناخ وتأثيرها على الأمن.
- وضع استراتيجية عربية لإدارة المياة وتأثرها بالتغيرات المناخية.
- زيادة الوعي والدعم المالي للبحوث العلمية بمجالات التغير المناخي.
- ضرورة إيجاد فريق عربي مهتم بأثار التغيرات المناخية وأنظمة رصدها.
- ضرورة إيجاد آلية لتوعية المعلمين بأثر التغيرات المناخية على البيئة بشكل عام.
- إيجاد ألية لأحتواء الغازات الدفيئة.

أما فيما يتعلق بالتغيرات المناخية والاحتياجات الوطنية فمن الضروري، تدقيق البيانات، والحصول على طرق اتصال وشبكات تواصل لتبادل المعلومات، والقيام بحملات توعية مختلفة باستخدام وسائل الإعلام المقروء والمرئي، ووضع سيناريوهات واستراتيجيات لمواجهة التغيرات المناخية المتوقعة، وإنشاء جسم وطني للتنسيق بين القطاعات، والخروج بأبحاث تطبيقية لتقليص الفجوة ما بين البحث العلمي وصناع القرار، وتقديم تصور واضح لصانعي القرار بالكلفة المترتبة على التغيرات المناخية.

تلي الاحتياجات الوطنية الاحتياجات الإقليمية المتمثلة في إنشاء شبكات تواصل لتبادل المعلومات وإصدار منشورات دورية تستعرض المستجدات للتغيرات المناخية، وتكوين مجموعة عربية «استخدام شبكة إقليمية تكون مظلة للشبكات القائمة» لوضع رؤى عربية موحدة وموقف عربي موحد تعرض على المنتديات الدولية، والتعاون بين الشبكات الإقليمية، واستخدام قواعد البيانات الموجودة وتطويرها وتحديث البيانات، وتوفير الأدوات التكنولوجية اللازمة لرصد التغيرات المناخية.

رصد التغيرات المناخية في العالم العربي

يحصل التغير المناخي بسبب رفع النشاط البشري لنسب غازات الدفيئة في الغلاف الجوي الذي بات يحبس المزيد من الحرارة. فكلما اتبعت المجتمعات البشرية أنماط حياة أكثر تعقيداً واعتمادا على الآلات احتاجت إلى مزيد من الطاقة. وارتفاع الطلب على الطاقة يعني حرق المزيد من الوقود الاحفوري «النفط-الغاز-الفحم» وبالتالي رفع نسب الغازات الحابسة للحرارة في الغلاف الجوي. مما يساهم في تضخيم قدرة مفعول الدفيئة الطبيعي على حبس الحرارة. إن مفعول الدفيئة المضخم هذا هو ما يدعو إلى القلق، فهو كفيل بان يرفع حرارة الكوكب بسرعة لا سابقة لها في تاريخ البشرية.

■ حسام الماني

كما أن تغير المناخ ليس فارقا طفيفا في الأنماط المناخية. فدرجات الحرارة المتفاقمة ستؤدي إلى تغير في أنواع الطقس كأنماط الرياح وكمية الهطول وأنواعه إضافة إلى أنواع وتواتر عدة أحداث مناخية قصوى محتملة. فتغير المناخ بهذه الطريقة يمكن أن يؤدي إلى عواقب بيئية واجتماعية واقتصادية واسعة التاثير ولا يمكن التنبؤ بها. من أهمها:

خسارة مخزون مياه الشفة: في غضون 50 عاماً سيرتفع عدد الاشخاص الذين يعانون من نقص في مياه الشرب من 5 مليارات إلى 8 مليارات شخص.

تراجع المحصول الزراعي: من البديهي أن يؤدي أي تغير في المناخ الشامل إلى تأثر الزراعات المحلية وبالتالي تقلص المخزون الغذائي.

تراجع خصوبة التربة وتفاقم التعرية: أن تغير مواطن النباتات وازدياد الجفاف وتغير أنماط الهطول سيؤدي إلى تفاقم التصحر. وتلقائياً سيزداد بشكل غير مباشر استخدام الأسمدة الكيميائية وبالتالي سيتفاقم التلوث السام.

الآفات والأمراض: يشكل ارتفاع درجات الحرارة ظروفا مؤاتية لانتشار الآفات والحشرات الناقلة للأمراض كالبعوض الناقل للملاريا.

ارتفاع مستوى البحار: سيؤدي ارتفاع حرارة العالم إلى تمدد كتلة مياه المحيطات، إضافة إلى ذوبان الكتل الجليدية الضخمة ككتلة غرينلاند، ما يتوقع أن يرفع مستوى البحر من 0,1 إلى 0,5 متر مع حلول منتصف القرن. هذا الارتفاع المحتمل سيشكل تهديدا للتجمعات السكنية الساحلية وزراعاتها إضافة إلى موارد المياه العذبة على السواحل ووجود بعض الجزر التي ستغمرها المياه.

تواتر الكوارث المناخية المتسارع: إن ارتفاع تواتر موجات الجفاف والفيضانات والعواصف وغيرها يؤذي المجتمعات واقتصاداتها.

لم تواجه البشرية سابقا أزمة بيئية هائلة كهذه. ومن السخرية أن الدول النامية التي تقع عليها مسؤولية أقل عن تغير المناخ هي التي ستعاني من أسوأ عواقبه.

ما هو الحل لوقف تغير المناخ؟

بما أن حرق الوقود الاحفوري هو المصدر الأساسي لغازات الدفيئة ينبغي أن نقلص اعتمادنا على النفط كمصدر أساسي للطاقة. والحلول البديلة موجودة: الطاقة المتجددة «المسالمة» وترشيد استخدام الطاقة. تقدم الطبيعة مجموعة من الخيارات البديلة من أجل إنتاج الطاقة. ومع توخي ترشيد استعمال الطاقة، تؤمن موارد الطاقة المتجددة كالشمس والهواء والأمواج والكتلة الحيوية مصادر فاعلة وموثوقة وتحترم البيئة لتوليد الطاقة التي نحتاجها وبالكميات التي نرغبها. لن يتطلب تطبيق هذه الحلول أي تنازل من المواطنين عن أنماط حياتهم، بل سيخولهم الدخول إلى عصر جديد من الطاقة يأتي عليهم بالازدهار الاقتصادي وفرص العمل والتطور التكنولوجي والحماية البيئية.

ويكي.. صراحة!

يعد موقع ويكيبيديا من أشهر مواقع المعرفة الالكترونية المفتوحة المصدر في العالم وقد حصد نجاحاً كبيرا منذ انطلاقته في العام 2001 باللغة الإنكليزية، حيث قامت الفكرة على توفير أكبر قدر ممكن من المقالات، في شتى المجالات ،مجاناً، ثم انطلقت بعدها باللغات الفرنسية، والألمانية، وأخذت الموسوعة بالتوسع، ليصل عدد المقالات الآن إلى أكثر من ثمانية ملايين مقال منشورة في 250 لغة، ولتصبح «ويكيبديا» الاسم الأشهر والمرجع الأول لدى الكثيرين عند الحاجة للاستعلام السريع والبسيط عن أي موضوع شغل بال الدارسين والباحثين من الطلاب والأكاديميين، كما جذبت فكرة «المصدر المفتوح للمعلومات» العديد من المهتمين ليتعاون الجميع في صياغة المحتوى الرقمي لهذه الموسوعة الهائلة.

■ سمير حنا

لكن لا بد من السؤال، هل يعد هذه الموقع موثوقاً بما فيه الكفاية؟ وهل يمكن الاعتماد على محتوياته عند القيام ببحث علمي جدي؟ قد تحمل محاولة الإجابة عن هذه السؤال القليل من الصعوبة، فالجميع «يهلل» للمصادر المفتوحة ويعتبرها نصراً معرفيا كبيراً على الرقابات الخانقة للحكومات والشركات الرقمية الكبيرة عن طريق إطار معرفي واسع ومفتوح للجميع،ويتعامل مع أي نقد لعمل تلك المواقع من إطار الدفاع عن حرية تناقل المعلومات، لكن ذلك يطرح وبقوة مشكلة ضمان صحة هذه المعلومات، حيث يمكن للجميع الإضافة عليها وإعادة تحريرها، وتقدم ويكيبيديا منصة رقمية سلسة تسمح لأي كان بالدخول والكتابة حول أي من المواضيع التي يهتم بها مستخدم هذه الموسوعة..

تحاول «ويكيبيديا» طمأنة متابعيها حول هذه النقطة بالذات، وتدعي وجود نظام مراقبة يعمل يومياً على فحص المشاركات الجديدة لمستخدمي الشبكة العالمية للتأكد من صحتها، لكن الكثيرين ينظرون إلى هذا الإعلان على أنه «دعاية» لا أكثر، فهم يعرفون جيداً كيف تتم عملية إضافة المعلومات على هذه الموسوعة الالكترونية العالمية ومدى تأثرها بالأهواء الفكرية والسياسة والاجتماعية لمستخدمي الشبكة، كما يلاحظون اختلاف المحتوى – بشكل مقصود أو غير مقصود – عند ترجمة المقال ذاته من لغة إلى أخرى، بالإضافة إلى مشاكل المستخدم العربي بالذات مع «ويكيبيديا» من ناحية ندرة الصفحات المكتوبة أصلاً باللغة العربية وضعف الصياغات العلمية للكثير من الموضوعات التي تناقشها صفحات هذه الموسوعة بالإضافة لخضوع تلك المحتويات للأهواء السياسية واختلاف التوجهات الفكرية المتناقضة في كثير من الأحيان ، فهل يمكن لأي منكم تخيل وجود صفحة موحدة تتحدث مثلاً عن حياة الرئيس السابق «صدام حسين» أو حتى «باراك أوباما» دون ان تتعرض معلومات هذه الصفحة للتحوير والتشويه من قبل من يرى نفسه قادرا على إضافة ما يعلم عن هذا الموضوع!؟.

على كل حال يميل الكثير من الاكاديميين إلى تنبيه تلامذتهم حول ضرورة استخدام وسائل أكثر جديدة في أبحاثهم اليومية والاعتماد على أكثر من مصدر عند صياغة النتائج النهائية، كما يشير الكثير من الباحثين في مجالات الاقتصاد والسياسية حول «تحيز» بعض مقالات الموسوعة الرقمية بشكل مقصود نحو أحد الاتجاهات الفكرية دون الأخرى وإهمال جميع التصحيحات التي يحاول المهتمون تزويدهم بها، وقد يعود السبب وراء ذلك إلى كون «ويكيبيديا» مؤسسة غير ربحية، تعمل من خلال مكتبها الرئيسي في كاليفورنيا، وتعتمد على مساعدات المستخدمين من خلال الموقع نفسه، حيث يتبرع الكثير من المستخدمين بشكل دوري لإبقاء هذا الموقع صامداً على الشبكة، إضافة إلى قائمة من كبار المتبرعين بينهم شركات ورجال أعمال كبار، مما يجعل الموقع ومحتوياته عرضة لسطوة أولئك «المتبرعين المجهولين» وأموالهم!!.

«التطور الاقتصادي والتكاليف البيئية»

صدر عن الهيئة العامة للكتاب تحت عنوان «التطور الاقتصادي والتكاليف البيئية» كتاب من تأليف الدكتور أيهم اديب تفاحة، وهو يتحدث عن النمو الاقتصادي فيقول: إن النمو الاقتصادي المستند إلى التكنولوجيا الحديثة شره للطاقة وتزداد شراهته باضطراد مع تزايده. ومن المعروف أن مصادر الوقود الأحفوري وخاصةً النفط والغاز هي مصادر الطاقة الحالية، وهي تعد أكبر مصدر للانبعاثات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري التي تعتبر من أخطر المشكلات البيئية التي تعاني منها البشرية اليوم. وكلما تقدمنا في استخدام التكنولوجيا الحديثة زاد استهلاكنا من الطاقة، وزاد انبعاث الغازات الضارة في مكونات البيئة، فضلاً عن المشكلات الأخرى من استنزاف الموارد وتزايد النفايات نتيجة اعتماد أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية. أي أننا نكون أمام مشكلة ثنائية الأبعاد: المشكلة البيئية المتمثلة بالخلل البيئي في البعد الأول، وتعزيز المشكلة الاقتصادية من خلال استنزاف الموارد وبالتالي عدم القدرة على إشباع الحاجات الجديدة في البعد الثاني. وبالتالي فإن التكنولوجيا الحديثة تساعد على تسريع خطوات تحقيق النمو الاقتصادي ولكنها تساعد أيضاً على تجسيد مبدأ أن يستمر الإنسان في تكييف البيئة من أجله وفق مفهوم «الإنسان في مواجهة البيئة ومكوناتها». وبعبارة أخرى، تكريس التناقض بين النظام البيئي والنظام الاقتصادي الذي يعد جزءاً منه.

ويستنتج بعد ذلك أن السياسات الاقتصادية– البيئية أصبحت حاجة ملحة في ظل تفاقم المشكلات البيئية في عالمنا اليوم، وكل ذلك بسبب الفهم الخاطئ للعلاقة التي يجب أن تكون بين البيئة والإنسان، أثناء سعيه لتحقيق النمو الاقتصادي. لذلك، فإن تطبيق سياسة بيئية مدعمة بأدوات اقتصادية يعتبر الأداة الفعالة للمحافظة على النمو الاقتصادي المحقق بالدرجة الأولى وعلى البيئة ثانياً. وبما أن المشروعات الاقتصادية الصغيرة تمثل أحدى حلقات سلسلة تتألف من مشاريع ذات أنشطة اقتصادية مختلفة ومتكاملة تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، فإن تطبيق السياسة البيئية عليها، بالإضافة إلى اعتماد مبادئ الإدارة البيئية للحد وتخفيض الملوثات عند المصدر، وإعادة استخدامها وتكريرها في الصناعات، سيخلق أنموذجا من المشاريع الاقتصادية المتوافقة بيئياً، مما يؤدي إلى انعكاسات إيجابية على مسيرة النمو الاقتصادي في سورية.

أخبار العلم

اليابان قد تختفي من خارطة العالم!

قد تزول اليابان من خارطة الكرة الأرضية لأنها لن تصمد في حال تعرضها إلى زلزال جديد قوته أكثر من 7 درجات حسب مقياس ريختر. ، وهناك احتمال اختفاء اليابان من خارطة العالم، ويقول الخبير سودزوكي، إن الوضع السيئ لمحطة فوكوشيما يهدد بحدوث كارثة مرعبة، لأن «فوكوشيما، عبارة عن صورة مرعبة لا يمكن تصورها كاملة». ويضيف «إن المفاعل الرابع للمحطة مدمر بدرجة كبيرة جدا، بحيث إذا حدثت هزة أرضية ثانية فإن قضبان الوقود ستدخل في تفاعل مع الهواء الجوي وهذا سيؤدي إلى نهاية اليابان، ويجب إجلاء كافة سكان الساحل الغربي لأمريكا الشمالية». ويشير سودزوكي، إلى أن احتمال حدوث هزة أرضية بقوة أكثر من 7 درجات يعادل 95 بالمائة خلال السنوات الثلاث المقبلة.

جبل جليدي ينفصل عن القارة القطبية الجنوبية

يراقب خبراء بريطانيون جبلا جليديا ضخما ينفصل عن جزيرة الصنوبر الجليدية الواقعة في القارة القطبية الجنوبية. وذكرت وكالة الفضاء الأمريكية «ناسا» أن مساحة الجبل تبلغ نحو 700 كيلومتر مربع، وهو ما يعادل مساحة سنغافورة تقريبا. وحذر البروفيسور بجامعة شيفيلد البريطانية غرانت بيغ من انقسام الجبل الجليدي مما سيهدد الممرات الجنوبية التي تستخدمها سفن نقل البضائع. وتظهر الصور الأخيرة التي التقطها قمر «أكوا» الصناعي التابع لـ«ناسا» أن مسافة بضعة كيلومترات تفصل الجبل الجليدي عن الجزيرة، مما يعني أن الجبل قد ينقسم إلى جبال أصغر.

الصين تستثمر في الأجهزة العلمية

أظهرت أحدث الإحصاءات الصادرة عن وزارة المالية الصينية أن حكومة الصين المركزية استثمرت 2,84 مليار يوان «حوالي 463,3 مليون دولار أمريكي» في تطوير الأجهزة العلمية منذ عام 2011.

وأشارت الإحصاءات إلى أن الحكومة خططت لتوزيع 1,04 مليار يوان في هذا المجال خلال عام 2013 وحده.

يذكر أن وزارة العلوم والتكنولوجيا ووزارة المالية أقامتا صندوقا خاصا في عام 2011 لتطوير الآلات والأجهزة العلمية من شأنه أن يساعدهما على تحويل الإنجازات العلمية إلى منجزات إنتاجية .

■ وكالات

أغنية راب.. وطنية

«إن نضالي الشخصي ضد الإرهاب يتركز حول الإرهابي الأكبر في الولايات المتحدة الأمريكية ، باراك أوباما، أنا أحاول القضاء على الإرهاب الذي يسبب بقية أنواع الإرهاب الأخرى، فأصل الشرور في مجال مكافحة الإرهاب هو التصرفات التي تقوم بها حكومات الولايات المتحدة الأمريكية ، إنها السياسات الخارجية لتلك الحكومات التي تحفز أياً كان لكي يصبح كما يقولون: إرهابياً»..

■ يسار صالح

هذه الكلمات ليست لشخص قد تعرفونه، وربما لم تروا صورته على أي شاشة تلفاز، فهو ليس سياسياً كبيراً أو محللاً استراتيجياً مرموقاً، إنه مجرد مغني راب في أمريكا، يدعى «لوب فياسكو»، ولمن يريد معرفته فليتابع تسجيلاً لحفلة إعادة انتخاب الرئيس أوباما الأخيرة في واشنطن، عندما فاجأ الجميع بصعوده على المسرح، وإلقاء أغنيته السياسية الأكثر شهرة: «كلمات لم أقلها» على جموع المؤيدين للرئيس الأمريكي، لكن الأمر لم يستمر طويلاً فقد قامت عناصر الحماية الشخصية للرئيس بإنزاله عن المسرح بالقوة، كان هذا بعد أدائه للجمل الأولى من أغنيته تلك: «كانت غزة تقصف .. لم يقل أوباما شيئاً.. لن أصوت له.. ولا لأي أحد آخر أيضاً» !!

يبدو من الطبيعي جداً ألا تحتل صورة هذا المغني أي مساحة على أي شاشة أو حائط رقمي، إنه التغييب الممنهج للصوت الخارج عن سطوة الحكومة الأمريكية، فاسم «لوب» ليس جديداً على الساحة الغنائية الأمريكية، وله جمهوره الواسع الذي يتابع له كل جديد على صفحات الانترنت، ويبدو أن لديه الكثير ليقوله من خلال أغانيه أو حتى مقابلاته. ويذكر معجبوه مقابلته الشهيرة في صحيفة الغارديان عام 2008 التي تحدث فيها عن أصوله الفقيرة و مدى التأثير الإيجابي لأبيه العامل على حياته، كما تحدث عن نشأته في ولاية شيكاغو صاحبة الأرقام القياسية في معدلات الجريمة وتعاطي المخدرات، وكان فخوراً جداً بذكرياته مع أبيه ومساعدته في جمع أهالي الأحياء الشعبية حول نشاطات ثقافية رياضية مجانية، وجهود عائلته في توعية الشباب ضد شرور المخدرات وبيوت الدعارة.

لكن يحق للمرء التساؤل، هل يملك مغني راب هذه السلطة الكبيرة على الجمهور؟ لدرجة تستوجب على الحكومات الأمريكية محاربته بهذه الشراسة بسبب آرائه هذه؟ يأتي الجواب ببساطة على شاشات التلفزة الأمريكية الكبرى، والتي تعمل غالباً على تشويه الحقائق اليومية واستبدالها بنسخ استهلاكية مشوهة، ففي مقابلة نادرة لـ «لوب» على شبكة فوكس نيوز، هذه الشبكة التي قالت عنها إحصائية عام 2011 لجامعة «فارلي ديكنسن» الأمريكية بأن متابعي أخبارها هم أقل معرفة بما يحدث في العالم من أولئك الذين لا يملكون تلفازاً على الإطلاق!!، حاول المذيع هناك وبعناد مستغرب الحط من شأن أغاني «لوب»، وما تحمله من معان مناهضة للسياسات الأمريكية الخارجية، ولم يكتف بمقاطعته أكثر من مرة، بل دافع بشراسة عن الرئيس الأمريكي ونصح المغني الشهير بالابتعاد عن تضمين المعاني السياسية في أغانيه لأن البعض «لا يملك شهادة دكتوراه لفهمها» على حد قوله، وهنا استشاط «لوب» غضباً وقاطع المذيع بنزق موضحاً أن الأمر لا يحتاج لشهادات علمية كي يفهم الجميع حقيقة ما يجري، وأكد قائلاً «إنكم توهمون الجميع بأن السياسة لغز صعب عصي على الفهم، قلتها وأعيد قولها، الرئيس الحالي أوباما ومن سبقه ومن سيليه هو سبب الإرهاب ومن نخلق الخوف ونأتي لنتعامل مع نتائجه.. وبالقوة!».

إنكم توهمون الجميع بأن السياسة لغز صعب عصي على الفهم، قلتها وأعيد قولها، الرئيس الحالي أوباما ومن سبقه ومن سيليه هو سبب الإرهاب

نعم، يبدو أن هناك تأثيراً واسع النطاق لرموز ثقافة الراب في أمريكا، وهذا ليس بالأمر الجديد، لكن من المثير للاهتمام متابعة أخبار الجيل الأحدث من المغنين الشباب وتأثيرهم السلبي على الجيل الشاب، حيث يعد «جي زي» على سبيل المثال من أشهر المغنين الأميركيين، ويملك العديد من الجوائز الفنية التي أكسبته شهرة عالمية، لكنه أيضاً الوجه الإعلامي لكوكا كولا، وماكدونالدز، والعديد من شركات الكحول الأمريكية، وها هو الآن يظهر على جميع الفضائيات ليحث «قومه» من السود الأمريكيين وبدون خجل على تناول تلك الأطعمة، دون أن يهتم لنتائج الدراسات الغذائية الأخيرة التي وضعت السود الأميركيين في المرتبة الأولى من حيث الإصابات بالسمنة المفرطة وأمراض السكري والقلب والإدمان المزمن على الكحول.

إنه الاستثمار الأمثل لتلك الشركات، فلا ضير لديهم من استغلال تلك الرموز الشبابية لتسويق منتجاتهم وحرفهم عن سبل المعرفة الحقيقية، ليتحول الجميع في النهاية إلى قطيع كبير يجلس يومياً أمام التلفاز وصفحات الانترنت يجذبه السخيف من الأخبار على حساب وعيه بحقائق الأمور، وهو يحتسي زجاجة كبيرة من الكوكا كولا!!.

يوميات مواطن..
البعثة الداخلية

«هذا التمثال يتحدى الزمن..» قلتها وأنا أنظر ملياً إلى تمثال «يوسف العظمة»، مررت بالساحة التي تحتضن هذا الشامخ وأصوات المدافع لم تهدأ منذ الصباح، أمر يومياً من هنا، لكن «أتسقط قذيفة هنا على هذا التمثال؟» نفضت الفكرة من رأسي بنزق، «لقد رأى يوسف الكثير الكثير..!!».

■ زهير مشعان

تجاوزت الساحة، وإذا بوجه مألوف يقفز إلى الواجهة بين الزحام، «أعرف هذا الرجل»، اقتربت أكثر منه منادياً، «أيها العفن..!!»، التفت إلي على الفور واقترب نحوي، «أيها الشيوعي الشرس!!» أجابني ضاحكاً، إنه صديقي مأمون، زميلي في «البعثة الداخلية» منذ أكثر من 18 عاماً!!

إنه أحد زملاء السجن، كنّا نسميه «البعثة الداخلية» تحاشياً، لم يكن أحد ليجرأ أن يذكره، فهو متهم حتى لو خرج بريئاً، فرحت بلقائه رغم الأسى الذي تحمله أصوات المدافع البعيدة.

صديقي مأمون من درعا، وقد سجن بسبب انتماء أخيه إلى بعث العراق الذي سمّي حينذاك بـ«اليمين العفن»، وهو معلم رياضة لا ناقة له بالسياسة ولا جمل وأربع سنوات قد ضاعت من عمره هدراً، ناهيك عما حمله ذلك عليه وعلى أسرته.

أمّا تسميتي بـ«الشيوعي الشرس»، فكانت بسبب اعتقالي لأني رُشحت لنقابة المعلمين خارج قائمة الجبهة ونجحت، ورفضت مراجعة الأمن دون استدعاء رسمي سواء عن طريق النقابة، والتربية، أو القضاء.. فاعتقلت من الشارع بعد عراك صاخب، وانتهت القضية بأربع سنوات أيضاً مع حرمان من العودة إلى العمل لأكثر من عشر سنوات!!

سارعنا للدخول إلى أقرب مقهى وطلبنا كأسين من الشاي، تبادلنا أطراف الحديث عن الأحوال المعيشية والصحة والأولاد، وقلة عددهم على وجه الخصوص وفارق السن بين الولد الأول والثاني. «السجن أفضل طريقة لتحديد النسل» غمزته ممازحاً، إنه يعلم جيداً ما أقول، فقد كانت فترة سجننا قليلة واستطعنا أن ننجب لاحقاً، بينما خرج غيرنا عاجزاً نتيجة السن أو المرض وغيره..

بدأت الذكريات تتداعى، حدثني عن البطاقات التي كنت أرسمها وأوزعها على مختلف المشارب في السجن ولبعض الأصدقاء في المناسبات

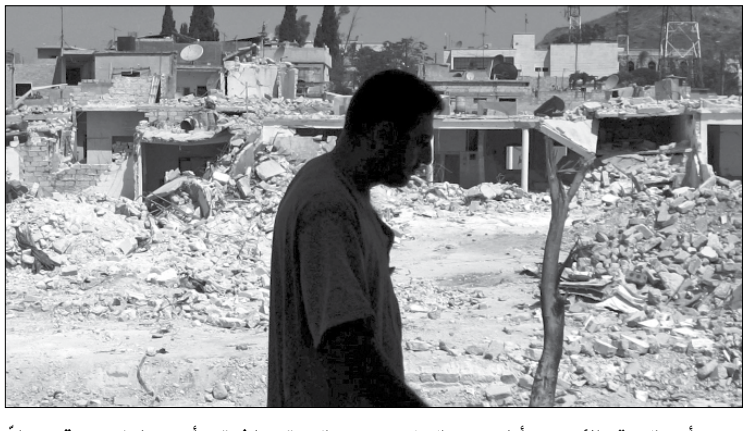

كعيد رأس السنة والأول من أيار وعيد الجلاء، كنت أرسم عليها شمساً أو قرنفلة حمراء أو علم وخارطة الوطن، كم أفرحتنا هذه البطاقات الصغيرة، بينما كان البعض لا مبالياً تجاهها، وكان آخرون يتمنون أن تأتي «إسرائيل» وتحررهم، تنهدنا سوية وهززنا الرؤوس كما كنا نفعل وقتئذ، تحول الحديث حول الأوضاع الحالية، حول شركاء السجون الطويلة.. والقابعين اليوم في الخارج.. يستقوون على الوطن بالأجنبي ويدعون التكفيريين للمجيء وذبح السوريين.

أخبرتُ صديقي كيف يدعي الآن، من كان أميناً لفرع البعث والمحافظ والوزير الفاسد وأشد المؤيدين لاعتقالي، وعندما تظاهر أهالي البوكمال ضدّ العدوان الأمريكي على العراق قال: «رشوهم من السرة وما فوق»، أنه «معارض» ويقول: «إنّ سورية أمانةٌ في أعناقنا نحن المعارضة..!».

وضعت يدي على كتفه وتابعت: «تصور يا زميل البعثة الداخلية أنني التقيت بك بعد 18 عاماً في هذا الزمن الأغبر.. ولم ألتق بكثير من الأهل والأقارب والأصدقاء منذ أكثر من سنة ونصف. تبعثر الجميع بسبب التهجير في الداخل والخارج واستشهد من استشهد وفقد من فقد.. استحال بيتي إلى رماد.. تألمت على مكتبتي كثيراً..». قاطعني قائلاً: «لا تشكيلي أبكيلك..»، لكن الشكوى لم تنقطع، ولا انقطع معها حديث الذكريات، إنها ثمانية عشر عاماً غمست بالسواد في أشهرها الأخيرة، ومن يقدر على فهم ذلك اكثر من صديقي، زميل البعثة العفن..

دروسٌ من سوق «البزوريـةّ»..

■ نور أبو فرّاج

● الطحين الأسمر والأبيض والفريكة والبرغل والسميد والمعكرونة كانت جميعها يوماً سنبلةً في حقل. إلا أن المرء يمكن أن يقف أمامها في السوق محتاراً ضائعاً بين اختلاف الطعم والقوام وطرائق التحضير بحيث ينسى تلك السنبلة ويظن أن السميد كان سميداً دائماً. المواد تصطف في دكان البائع، لكل منها سعرها واسمها المختلف، لكن لا مكان للسنابل الخضراء أو الذهبية، إذ لم يسبق يوماً أن أتى زبونٌ يرغب في قضم سنبلة نيئة.

● لكل حيٍ غبارهُ، والتوابل غبار البزورية وهواؤها، ربما يصبغ الكركم الرز داخل قدرٍ بلونٍ أصفرٍ شهي، إلا أن ذراته المتناثرة على الأرضِ بفعل حركة خرقاء أخطأتها يد بائع ستحيل الرذاذ الذهبي إلى غبارٍ يوسّخ بلاط الشارع الأسود..

● في البزورية أكاسير الحياة، وتعاويذُ للجمال، سحال محنطة وثمار بحر، مراهم ومناقيع وخلطاتٌ تَعِدُ ببشرة مشدودة وشعر لامع. في البزورية يبَاع الوهم لزبائن يخافونَ الموت والتجاعيد

– على طول الشارع تفيض السلال والأوعية بالبضائع ذاتها: توابلُ وحلويات وصابون غار، لكن بطريقة أو أخرى يستطيع أحد الباعة أن يقنعك بأن لأعواد القرفة في دكانه رائحة مختلفة، أكثر عبقاً ونفاذاً، وأن للشطة الحارة عنده لونٌ أشد احمراراً.

● في السوق القديم يكون الزمن «قيمةً مضافة»، كما لو أن الباعة يدركون توق المارة لتلمس الإرث المختبئ في زوايا الحي وهم يعبرون الشارع بحثاً عن التاريخ، لذلك تباع لهم البهارات والمكسرات مضافاً إليها قيمة بلاط الشارع القديم وشبابيك الخان الأثري والثريات التي تتدلى من قباب السقف..

● في الوقت التي تتجاور فيه المحال وتفصل بينها جدرانٌ صلبةٌ تحدد منطقة نفوذ كل بائع وحدود مملكته، تتحد الروائح ويتداخل عبقُ القهوة المطحونة للتو مع خبز الفرن الطازج في آخر الشارع ورائحة الغار والتوابل والمكسرات المحمصة الساخنة التي تشكل كلها سحابة تلف المكان، تؤلف مجتمعة رائحة خاصة، رائحة السوق القديم.

● لحركة الناس في الشارع قانونٌ خفي يحكمها وإيقاعٌ ينظم سيرها حتى في أكثر اللحظات ازدحاماً حينما تبدو الحركة عشوائية مبعثرة خارجةً عن أي نظم.

● في البزورية يبتلع الضجيج والصخب جميع الأفكار والمخاوف التي تضج بها النفس محيلاً إياها إلى سكون، ويشعر المرء بآلاف الأيدي الخفية التي تحتضنه والشفاه التي تهمس له: «أنت لست وحيداً».

مفارقة بسيطة.. خبر عاجل

■ وائل زيتون

التاسعة مساءً، الكهرباء مقطوعة فهذا وقت التقنين، يمارس أخي الصغير وأصدقاؤه طقوسهم الخاصة على سطح منزلنا، إذ يجتمعون عندما يُقطع التيار الكهربائي ليلاً ويسود الظلام، يجدون متعة بإرهاق عيونهم ورؤوسهم في التحديق إلى السماء وتحديد مكان طائرة «الميغ». مخيم اليرموك يتربع جائعاً نحيلاً على بعد مئات الأمتار، لا أحد في الشارع سوى أناس يلبسون بذات عسكرية، وبعض الشبان من أصحاب القلوب التي لا تخاف، وأنا من بينهم، فأنا لا أطيق الجلوس في المنزل، فما بالكم إن كان مظلماً، في البداية كان عدد الشبان الجالسين على عتبات البيوت اثنين أو ثلاثة، لكن العدد يزداد تدريجياً.

إما المدفعية فكعادتها تعزف أنغاماً شاذة لايرقص لها إلا النوافذ، و البذات العسكرية.

تطلُ بعض النساء من النوافذ للاطمئنان على أبنائهن، فالسيارات السوداء «يلي بلا نمرة» تجوب المكان، وتطل أخريات ليجرين حديثاً «لاسلكياً» مع الجارات على النوافذ المقابلة تماماً، يجري الحديث بصوت عال، ربما قررت هؤلاء النساء توجيه رسالة عفويّة لتلك المدفعية، يقلن فيها إن المساء للصوت الجميل للرقيقات «فيروز وأم كلثوم».

أقف عاقداً حاجبي، حانياً ظهري، وبيدي فنجان قهوة أبلل شفتي برشفة منه بين الحين والآخر.

بقي دقيقتان.. لننعم بعودة الكهرباء من جديد، صوت الرصاص ينضم لسيمفونية الحرب التي تعزفها المدفعية، الرصاص يعلو.

اختفت ظلال الشبان، تلاشت أصوات النساء، نزل الصغار من على السطح، لم أعد أرى سوى الغبار، ولم أعد أسمع سوى أصوات أقدام تدب على الأرض بقسوة، الناس تركض باتجاه الشارع العام. ماذا حدث؟! يبدو أن قذيفة سقطت هناك، لم يبق رجل في منزله، خرج الجميع ليطمئن على الجميع، تقاسيم الوجوه لا تعبر عن خوف بقدر ما تعبر عن الدهشة والغضب، لا إصابات، الأضرار مادية، الرجال منشغلون بالتحليلات السياسية، وتفسير مصدر تلك القذيفة، والسؤال الذي انشغل به الجميع من عند «النظام» أم من عند «المعارضة»؟؟!

جعلت هذه السفسطة الناس ينسون سقوط القذيفة منذ دقائق في هذا المكان..!!.

ها هي أعمدة الإنارة الهرمة ترسل أضواء متقطعة على شيء من الطريق..

عدت إلى نفسي.. اليوم هو اليوم الوحيد الذي يأتي فيه التيار الكهربائي دون صيحات الأطفال، وزغاريد النساء..!! وضعت لفافة تبغ بين شفتي، سرقتُ نظرة خاطفة على أحد الشبابيك، حيث تقف «الفتاة التي لأجلها أكتب قصائدي»، نظرة تطمئنها أنني مازلت حياً، ودخلت المنزل ، تمددت على الأريكة، فتحت التلفاز: «خبر عاجل».. «قذيفة هاون في تل أبيب، حالة ذعر، المستوطنون في الملاجئ، وصفارة الإنذار تدوي في الأجواء».

تواطؤ معلن

■ علاء حبيب

أدخلت رأسي من الشباك، ونظرت مجدداً إلى ساعتي، ها هي أصوات الانفجارات تتعالى والدخان الكثيف يتصاعد من بعيد، مرت ساعة ونصف من الانتظار في أحد السرافيس بعد نهار قصير في العمل، «أمطرت القذائف مكان عملي ولم يشأ مديري تحمل أي مسؤولية، دخلت معركتي الخاصة للحصول على مقعد أو نصف مقعد في إحدى السرافيس، قليل من الانتظار وأصل البيت لأريح رأسي من كل هذا الضجيج..».

عاودت النظر إلى ساعتي، وأرجعت رأسي إلى الوراء، أردت ان أريح عيني قليلاً، لكن يداً صغيراً امتدت من الشباك فأفتح عيني على طفل صغير أسمر يريد القليل من النقود، كان يحمل في يديه بضع ليرات، كانت يده تلك تحاول جاهدة البقاء في مكانها بعد ان وقف على أطراف أصابعه يريد إبقاءها في الداخل، «ما أحقر هذا الزمان!»، مددت يدي إلى جيبي لأخرج بعضاً من النقود لأعطيها لهذا المسكين، كان يرمقني بعينيه السوداوين، تفقدت جيبي، لم يكن فيه سوى قطعة نقدية واحدة تكفي بالكاد ثمناً لوصولي البيت، «ما العمل الآن؟!»، بحثت وبحثت في جيوبي الأخرى، لا شيء، فقط هذه القطعة.

نظرت إلى الطفل، ما زالت عيونه تبتسم لي، ولم أدر كيف خطرت على بالي فجأة خدعة جدي القديمة، وحدها يمكن أن تنقذني من هذا الموقف المحرج، مددت يدي إلى جيبي وأخرجتها مضمومة وفارغة من أي شيء..! مد الطفل يده ليتناول ما سأعطيه له، فتحت أصابعي داخل يده الصغيرة.. وأنا أبتسم في وجهه.. وأحاول أخذ تلك الليرات القليلة من يديه..

ضم الصبي أصابعه بسرعة، وضحك بصخب بعد أن اكتشف حيلتي، ضم النقود إلى صدره، ضاحكاً، يعاود المحاولة من جديد ويمد يديه علني أخرج شيئاً حقيقياً من جيبي هذه المرة، لكني أعيد محاولتي المصطنعة لخطف ليراته القليلة، فيضحك ثانية ويضحك قلبي معه لدقائق طوال.

تحرك السرفيس قليلاً، «لست مستعجلاً.. دعوني هنا»، أرجعت رأسي إلى الوراء شاهدت الصبي وهو يجري إلى الطرف الآخر من الطريق، ويلاقي طفلة أخرى اقتربت منه، حدقت فيه لأعرف ما يفعل، طلب منها أن تمد يدها، فمدتها كرر معها ذات الخدعة، سمعته يضحك بصخب بعد أن كُشفت خدعته، عندها ركض الصبي فتبعته الفتاة بسرعة ضاحكة هي الأخرى، «لست مستعجلاً..» ابتسمتُ برضا وأغمضت عيني مصغياً، «لست مستعجلاً.. فجيبي الفارغ.. مليء بالضحكات.. وهي اليوم .. لا تقدر بثمن..!!».

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجوالإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0932848985
السويداء	مهند دليقان	0991586731

دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	رئيف بدور	0933586928
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 22/ 11/ 2013» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18/ 12/ 2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 3/ 12/ 2011

أغنية وطنية.. أزمة وطن..!

إنه وقت الظهيرة، أناس يقطعون الشارع جيئة وذهاباً يبحثون عن أقرب وسيلة للعودة إلى البيت، ضجيج دائم في هذه الأمكنة، باعة وسيارات وأطفال وكبار في سمفونية أضافت إليها الأزمة الأخيرة نوعاً آخر من الصراخ، بسطات تسجيلية تملأ الفضاء بزعيق عجيب، والكل يغني على ليلاه بكلمات لم نعتد يوماً على سماعها، والكل تحت مسمى «الأغنية الوطنية».. لكن.. هل هي كذلك؟!

■ رند سودان

معادلة: الفراغ والرداءة

منذ بدايات الأزمة السورية، وباستثناءات قليلة ربما، أطلقت– غالبية قنوات الإعلام، الإذاعية والتلفزيونية، الرسمي وصديقاتها في القطاع الخاص– العنان لجملة من «التحف» الغنية الشعبوية، تحفٌ يصعب انتقادها لا لقلة العيوب التي تحيط بها كمنتج فني، بل لاستحالة إيجاد تلك المعايير الدقيقة التي يقاس بها عادةً «المنتج الفني»، إنتاجٌ تحاول تلك الوسائل بالجملة أن تغرق به السوق والذوق في آنٍ واحد، منتجاتٌ بأقل وألطف تقدير لا تتعدى كونها مجرد «صراخ»، يستمد علوّه من اجتماع عدة عوامل يأتي في مقدمتها ما تشهده الساحة الفنية من غياب الفن الحقيقي المرتبط بالواقع وحياة السوريين خلال سنوات الأزمة، وندرة المحاولات الفنية التي تعكس الواقع السوري المأزوم.. فراغٌ تحاول تلك الأعمال البائسة انتهازه وفق معادلة «لسنا الأفضل لكننا الوحيدون..»، وهم وحيدون مع أولئك القابعين في الطرف الآخر ليقوموا بدورهم هم أيضاً بإنتاج «تحف مضادة» تقوم على استنساخ ألحان مألوفة وحتى مرموقة، وتعديل نصوصها، إما «وطنياً» من وجهة نظر بعضهم، أو «إسلامياً» من وجهة نظر بعضهم الآخر..!

والمؤسف أن انتهازية هؤلاء لا تقف عند هذا الحد، بل تتعداه لتحاول أن تكسب هالة «شعبية» مستمدة بدورها من شعبية وجماهيرية ما تتناوله من موضوعات وأفكار.. هكذا يصبح من السهل على هؤلاء توجيه المديح للجيش العربي السوري أو رثاء الشهيد، «أي شهيد باختلاف وجهات النظر وحقيقة الشهادة!!» على سبيل المثال لا الحصر، دون أن يتناسب مستوى أعمالهم «الرديئة» مع قدسية كل منهما. يضاف إلى ما ذكر عامل آخر لا يقل أهمية عن الأول نظراً لما يعكسه من أبعاد سياسية واقتصادية، ألا وهو دور الإعلام بشقيه العام والخاص، وحجم الضخ الهائل لهذا النمط، ضخاً يسمح لنا بالحديث عن مضمون هذا التبني وأبعاده السياسية والاقتصادية...

الفن ضمن الثنائيات الوهمية

ليس الفن– كغيره من باقي حقول المجتمع ومجالاته– سوى تجل آخر من تجليات ثنائية «معارضة– نظام»، ثنائية كانت قد بدأت منذ اندلاع الأزمة السورية عندما أعلن الفريق الأول «ثورته» لا على النظام وحسب، وإنما على الدولة السورية بكل مكوناتها، فراح ينسف مؤسساتها تحت مسمى «الثورة» باصطلاحات مثل «إعلام النظام، جيش النظام، علم النظام... الخ»، ليحتكر هذا الطرف دور «المعارض» متخذاً من شعاراته قسماً على كل من يريد المعارضة النطق به، احتكار كان من شأنه أن يسمح للفريق المقابل «أي النظام» أن يظهر هو الآخر بمظهر المدافع «الوحيد» عن أجهزة الدولة ومؤسساتها، ليحتكر تحت مسمى «التصدي للمؤامرة» مؤسسات الدولة أو «الوطن»، وهذا ما سهّل على الإعلام السوري وأصدقائه اعتبار كل منتوجه السياسي الاقتصادي الاجتماعي منتجاً «وطنياً».

«أغنية وطنية» أم «أغنية أزمة»؟

كذلك الأمر بالنسبة للأغنية التي حاول ومازال يحاول الإعلام السوري بفرعيه الرسمي وغير الرسمي تسويقها للسوريين باعتبارها «أغنية وطنية»، بينما هي في حقيقة الأمر «أغنية أزمة» تعبر عن رؤية هذا الفريق السياسي دون غيره، هذا الفريق مازال يتعامل مع مؤسسات الدولة وكأنه «المالك» لتلك المؤسسات وفق عقلية الممثل الشرعي والوحيد لها، وما يجري تسويقه اليوم ويتم قولبته تحت مسمى الأغنية «الوطنية» هو في الحقيقة أغنية سياسية، لها فريقها الداعم سياسياً واقتصادياً خاصةً وأن حجم التمويل لا بد وأن يتناسب مع حجم الضخ الهائل الذي نشهده عبر الشاشات والإذاعات وحتى في اللوائح الإعلانية على الطرقات، «من منا نحن السوريين كان يتوقع أن تمتلئ جدران العاصمة ولوائحها مثلاً بوجوه «فنية» محددة ظهرت فجأة خلال الأزمة، وقدمت أغاني بهذا المستوى المتدني فنياً، بغض النظر عن تأثيرها السلبي على القضية الوطنية في الظرف الحالي».

ربما من الأجدر على من يسوق لهذا النوع من الفن تحت مسمى وطني أن يدرك بأن رأي السوريين ليس رهينةً لحجم هذا الضخ أو ذاك، ولا يملك حق احتكاره والتكلم باسمه، وأن السوريين قادرون على التمييز بين الأغنية الوطنية بشكلها ومضمونها، وبين أغنية تحاول الاتكاء على بعض المفاهيم والمقدسات الوطنية..

فشل في فهم الوطن..

يمكن القول أن النموذج من الأغاني يكشف عن سذاجة وسطحية في فهم الأزمة الوطنية ودور ومسؤولية الفن في رأب الصدع وإغناء العالم الروحي للإنسان السوري باتجاه الوعي الوطني الجمعي بعيداً عن الانقسامات والتشوهات التي أحدثتها الأزمة.

بالزاوية!

طوني حصني
tony@kassioun.org

الأرض لنا.. وأنت أخي!

ما الذي يمكن أن يقوله الأخ السوري «المعارض» لأخيه السوري «الموالي» في مثل هذه الظروف؟ ولا معنى هنا لوضع الأخ «المعارض» في بداية السؤال فقد أورد بحسب الترتيب «الأبجدي» ويمكن استبداله بأخيه «الموالي» دون أية مشكلة، لأن المهم في السؤال أن يبدأ الكلام الحقيقي، كلام من القلب كما يقول الناس!

عموماً يبدو أن الأخوين قد «تبهدلا» أيما «بهدلة»، وهما في أضنك عيش مذ ولادتهما الميمونة، يلعنان في السر والعلن تلك الحال التي وصلنا إليها جميعاً، ربما مع اختلافات بسيطة في التوقيت..!! لم تعد إبداعات العقول المتشددة ولا حتى مفرغاتها وغازاتها الكريهة مقنعة لأحد حتى عند منتجيها الأصليين! وربما وحدها لغة الجسد العصبية بقيت على تشنجها وباتت أشبه بتقليد لممثل فاشل لم يحب يوماً ذلك الدور السمج المفروض أو الموكل إليه، فيما عيناه تفضحانه عند أي التفات أو نظرة!

تعب الأخَوان أخيراً، لقد عافت نفساهما منذ زمن ذاك السجال الممجوج وتلك الأسئلة الشيطانية من نوع: هل ما يجري مؤامرة؟ هل أنت موال أم معارض؟ أو: كيف بدأت القصة؟ ومن يتحمل مسؤولية ما جرى؟ بهتت الأجوبة وفقدت الكثير من ذلك التأثير الغرائزي والكفيل بإثارة عاصفة من ردود الأفعال المجنونة، وبات المشهد اليوم مغرقاً في القسوة والعبثية بين مأساة وملهاة، ومدهشاً في التطابق بين آلام الأخوين على ضفتين توحدتا بالدم! بينما لا يزال هناك من هو مصر على التقسيم الرديء ذاته والمدمر بين «....و....» مما يمكن تطبيقه على الإسطوانة المشروخة ذاتها: معارض موالي .

سيكون من الطبيعي والمفهوم أن يحاول «البعض» من الخارج والداخل إرجاع السوريين إلى «المربع الأول»، لكن ما لن يكون طبيعياً أبداً أن يسقط السوريون في المصيدة ذاتها، ويعودون للإنصات إلى إسطوانات التفتيت والموت. السوريون اليوم محكومون بالحوار أكثر من أي وقت مضى، هل تتذكرون أغنية فيروز: الأرض لنا وأنت أخي! لماذا إذا تخاصمني؟

قاسيون 2014
اطلاق حملة الاشتراكات السنوية
الاشتراك السنوي «1000» ل.س
حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار